

# شرح

العلامة أبي الليث السمرقندي

على الرسالة العضديه في علم الوضع لعضد الدين عبد الرحمن  
الانجي مع خاشية العلامة الشيخ محمد الدسوقي  
المالكى رحمهم الله  
تعالى

( الطبعة الأولى )

سنة ١٣٢٩ هجرية

﴿ طبع على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركاه بمصر ﴾

﴿ طبع بالمطبعة الجمالية بمصر ﴾

( الكاتبة بحارة الروم بسطة التري )

( لأصحابها محمد أمين الخانجي وشركاه — وأحمد عارف )

# الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خص

الحمد لله رب العالمين وأنصلا والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين  
(و بعد) فيقول العبد الفقير محمد الدسموقي هذه تقييدات تتعلق بشرح العلامة الصعري قندي  
على الرسالة العنصرية استنبطها من تقر ير شيخنا العلامة أبي الحسن علي بن أحمد الصعبيدي  
العدوي المالكي عليه سحائب الرحمة والرضوان آمين (قوله الذي خص) أي لاجل  
تخصيصه لأن الموصول وصلته بمعنى المشتق وتعلق الحكم بمعنى المحكوم عليه بمشتق يؤذن  
بعلية مأمونه الاشتقاق فيكون في كلامه إشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد لا فعاله كما يستحقه  
لذاته فإن قلت ان الحكم لم يتعلق بالمشتق بل بموصوفه قلنا الصفة والموصوف كالشيء الواحد وإذا  
علمت أن هذا الحمد واقع في مقابلة التخصيص ظهر لك أنه حمد مقيس لا مطلق وخينئذ فيتاب  
عليه ثواب الواجب والفرق بين المطلق والمقيس ان الاول حمد على مجرد الذات والثاني حمد على  
النعمة وليس المراد بالمطلق ما ليس واقعاً في مقابلة شيء لأن من أركان الحمد الحمدود عليه ولا

وجوده لما هيية عند فقد بعض الاركان والمقيد أفضل من المطلق لانه بمنزلة أداء الدين الذي هو  
أفضل من الصدقة وآثر التعبير بالموصول وصلته دون المشتق لان المشتق لم يرد اذن شرعي  
باطلاقه فنوصل الى اتصاف البارئ بمبدئه بذلك وهكذا بشأن كل مشتق مالا ثم يرد اطلاقه  
(قوله خص الانسان الخ) معنى اختصاصه بما ذكر انفراد به من بين العقلاء والمراد بالانسان  
آدم يجعل آل للعهد الخارجى عند البيانيين أو الذهني عند النحاة وعلى هذا ففى كلامه من الحسنات  
السديعية التلميح لقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها أو المراد به افراد الحيوان الناطق بجعل آل  
للاستغراق وهو الظاهر اذ لا قرينة على العهد وعلى كل يلزم عدم معرفة الملائكة والجن  
لا وضاع الكلام والكلمات قال العمادى ونلزم ذلك والعهد عليه وهذا اللزوم كله مبنى على  
أن التخصيص بالنسبة لغيره من العقلاء أمان أريد بالتخصيص بالنسبة لغير الانسان من  
الحيوانات العجم فلا يلزم ذلك قال شيخنا الحنفى والذي يظهر أن المراد بالانسان آدم  
وان المراد بتخصيصه بمعرفة ذلك ثبوت تلك المعرفة له أولا فلا ينافى ثبوتها لغيره من الملائكة  
والجن ثانيا فان الملائكة علموا ذلك وعرفوه بانباء آدم طم بامر الله له به وحينئذ فلا يصح ما للزومه  
العمادى ان كان مراده عدم معرفتهم مطلقا اما ان أراد عدم معرفتهم أولا صح ما للزومه اه  
كلامه وعلى هذا يجب ان يراد بتخصيصه بمعرفة أوضاع الكلام معرفته لجميع الكلام  
الموضوع أى جميع اللغات اذ الظاهر أن الملائكة كانوا يعرفون بعض اللغات قبل آدم اذ  
كانوا يسبحون المولى بأنواع التسبيح وقال تعالى حكاية عنهم أئجعل فيها من يفسد فيها  
ويسفك الدماء تأمل قال شيخنا الحنفى وهذا كله اذا كان المراد بقوله خص الانسان بمعرفة  
أوضاع الكلام أى خصه بمعرفة مدلول الكلام الموضوع على أنه من اضافة الصفة للموصوف  
وفى الكلام حذف مضاف اما ان جعلنا الاضافة حقيقية أى خصه بمعرفة وضعه الكلام لمعانيه  
أى انه ألهمه كيف يضع الالفاظ لمعانيها بناء على المرجوح من أن الواضع غير الله فلا مانع مما  
الزومه العمادى اذ لم يثبت وضع من الجن ولا من الملائكة (قوله بمعرفة) أى علم بناء على التحقيق  
من ترادف العلم والمعرفة وان كانا قد يختلفان عملا بتعدى المعرفة لمفعول واحد والعلم لاثنين  
وقيل العلم مختص بادرار المركبات كادرار كقيام زيد من نحو قيام زيد والكيلات كادرار ك  
معنى الانسان والمعرفة بالبسائط كادرار النقطة والجزئيات كادرار ك زيد وقيل تختص المعرفة  
بالادراك المسبوق بالجهل والعلم بخلافها ولذا يقال على الله عالم دون عارف وعلى التحقيق يكون  
عدم القول المذكور لعدم السماع لان صفاته تعالى كاسماءه توقيفية والباء داخلية على المقصود وهو

أوضاع الكلام ومبانيه وجعل الحروف أصول كلمته وظروف معانيه والصلاة والسلام على

جائز كدخولها على المقصور عليه باتفاق علامتين السعد والسيد والاختلاف بينهما إنما هو في الغالب في الاستعمال فذهب السعد إلى أن الغالب فيه دخولها على المقصور وذهب السيد إلى أن الغالب فيه دخولها على المقصور عليه وأما قول بعضهم

والباء بعد الاختصاص يكثر \* دخولها على الذي قد قصرنا

وعكسه مستعمل وجيد \* قد قاله الخبر الهمام السيد

فليس بجيد لأن هذا مذهب السعد لا السيد (قوله أوضاع الكلام) يصح أن تكون الإضافة حقيقية على معنى اللام والمراد المعرفة التصديقية أي خصه بالجزم بوضع الله كل فرد من الكلام لدلوله الذي وضعه له لا التصورية إذ ليس المراد أنه خصه بمحصل صورة الوضع في ذهنه ويصح أن يكون من إضافة الصفة للموصوف وهو وإن كان فيه تكلف من جهة جعل الجمع بمعنى المفرد وجعله بمعنى المفعول لأنه هو الذي يؤيده قوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها وعلى كل حال فعبارة الشارح لا تقتضي الجري على القول الضعيف وهو أن الواضع غير الله لأن تخصيص الإنسان بمعرفة الوضع لا يستلزم كونه واضعاً إنما يلزم هذا لوقلنا أن المراد بمعرفة الوضع الهامه أن يضع هذا اللفظ لهذا المعنى وهذا وإن كان كلام الشارح يحمله إلا أنه غير متعين والمراد بالكلام إما حقيقته أي اللفظ المركب أو الكلمات مجازاً من إطلاق الكل وإرادة أجزائه وعلى الأول فعطف مبانيه أما على الكلام وحينئذ فيكون مفيداً للوضعين الشخصي والنوعي والوضع الشخصي ما يتعلق باللفظ بخصوصه والنوعي ما يتعلق بكل ككل فعل وفاعل موضوع لثبوت الحدث للفاعل وأما على أوضاع وحينئذ فيكون مفيداً للثاني فقط بناء على أن المركب موضوع وضعاً نوعياً وهو الراجح وقيل غير موضوع اكتفاء بوضع المفردات وعلى الثاني يتعين عطفه على أوضاع وعليه فلا يستفاد منه إلا الوضع الشخصي ولا يصح عطفه على الكلام لأن الضمير راجع له فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه وإيضاً يكون تكرار أمع ما قبله (قوله ومبانيه) جمع مبنى والمراد به الكلمات التي بنى الكلام عليها (قوله أصول كلمته) أي الكلام بمعنى اللفظ المركب فإضافة الكلمة إليه من إضافة الجزء للكل وعلى احتمال تفسير الكلام بالكلمات يكون في الكلام استخدام كما لا يخفى (قوله وظروف معانيه) أي وجعل الحروف ظروف معاني الكلام أي بعد جعلها أجزاء للكلمات وجعل الكلمات أجزاء للكلام وظاهره أن الكلام له معان مع أن له معنى واحداً وقد يقال إن في الكلام للاستغراق جمع المعاني نظراً لأفراد الكلام والمعنى والمفهوم المدلول شيء واحد بالذات مختلفة بالاعتبار

فما وضع له اللفظ يقال له معنى باعتبار أنه يعنى من اللفظ و باعتبار دلالة اللفظ عليه يقال له مدلول  
و باعتبار فهمه من اللفظ و ادراكه منه يقال له مفهوم و بين المعانى و المباني الجنس اللاحق وهو  
اختلاف اللفظين المتجانسين فى حرفين متباعدى المخرج ولا يخفى ما فى ذكر الاوضاع وما بعده  
من براعة الاستهلال وهى أن يكون مطلع التأليف سواء كان نثراً أو نظماً أدا على مابنى عليه  
بتلويح تعذب حلاوته على الذوق السليم ووجه التسمية أن الاستهلال معناه الابتداء يقال فعل  
كذا فى مستهل الشهر أى ابتدائه والبراعة من برع الرجل اذا فاق أقرانه فعنى براعة الاستهلال  
فوقان الابتداء أى ان الكلام المبذور وبالبراعة المذكورة فاق ابتداءه ابتداء ما لم يتدأ بها (قوله  
المشتق من مصدر الفضل والحكم) المشتق مأخوذ من الاشتقاق اما بالمعنى اللغوى وهو الاخذ  
وعلى هذا فالمراد بالمصدر محل الصدور فهو مصدر مسمى اى والصلاة على المأخوذ اى المخرج من  
محل صدوره والفضل والحكم والمراد بالفضل الكرم والحكم جمع حكمة بمعنى العلم والمراد بمحل  
صدور الفضل والحكم اما قرىش او العرب مطلقة اذ لا شك انهم اصل فى الكرم والحكم  
لاستفادة العالم الادبية منهم ولذلك كانوا ينطقون بالحكم اى الكلمات المؤثرة فى القلوب  
الان ترى الى قول بعضهم

ألا كل شئ ما خلا الله باطل \* وكل نعم لا محالة زائل

وبيت ستبدى لك الايام ما كنت جاهلا \* وياتيك بالاخبار من لم تزود  
وبيت ومهما يكن عند امرئ من خليقة \* وان خالها تخفى على الناس تعلم  
وفى الحديث ان من الشعر حكمة ويحتمل ان يكون شبه اخراج ذاته صلى الله عليه وسلم من  
قرىش باشتقاق الفعل او الوصف من المصدر بجمع كثرة الافادة فى كل لان المشتق أكثر  
افادة من المصدر لدلالته على الحدث والزمان والنسبة أو الحدث والذات ودلالة المصدر على  
مجرد الحدث وكذلك ذاته عليه الصلاة والسلام أكثر كرمًا وحكمة من قرىش واستعار اسم  
المشبه به للمشبه واشتق من الاشتقاق مشتق بمعنى مخرج على طريق الاستعارة المصروفة  
التبعية وقوله مصدر ترشيح لها ويحتمل أن يكون المراد بمحل صدور الفضل والحكم النور  
الحمدى الذى خلق منه صلى الله عليه وسلم اذ لا شك انه محل لصدور كل شئ أو ان المراد به  
الاصناف الحسنة التى هى سبب للفضل والعلم كالصبر والتواضع والحلم وهو حينئذ مبالغة  
فانما يراه كانه أخذ منها على حد قوله تعالى خلق الانسان من عجل هذا ويحتمل أن المراد  
الاشتقاق الاصطلاحي لكن فى الكلام حذف اى المشتق داله وهو افضل واحكم من كل

الجامع لحاسن الافعال ومكارم الشيم الموصول بالقائمه أنواع السعادة والهدى المضمرة  
في اشاراته أصناف الحكم

انسان وقوله من مصدر الفضل على هذا الاضافة للبيان اي مصدر هو الفضل والحكم فالفضل  
والحكم مصدران اشتق منهما اللفظ الدال عليه عليه الصلاة والسلام اي أفضل وأحكم من  
كل أحد وانما كانت اضافة مصدر لما بعده على هذا للبيان لان مصدر أعم من الفضل  
والاضافة التي للبيان هي التي يكون بين المضافين عموم وخصوص مطلق أما اليبانية فهي التي  
يكون بينهما العموم والخصوص الوجهي (قوله والحكم) جمع حكمة وهي العلوم الادبية الموافقة  
لشرع لا الشرعية اذ لا شرع اذ ذاك وعلى هذا الاحتمال الاول من أن المراد الاشتقاق اللغوي  
تأمل (قوله لحاسن الافعال) من قبيل اضافة الصفة للموصوف كالذي بعده اي الافعال  
الحاسنة بمعنى الحسنة والشيم المكارم بمعنى الكريمة والحاسن جمع حسن على غير قياس أو انه  
جمع محسن بمعنى حسن كذهب ومذاهب ومصدر ومصادر واعلم ان العمل ما كان ناشئاً عن  
روية وتدبر فن ثم كان خاصاً بالعقل بخلاف الفعل فانه أعم فان قلت حيث كان الخاص بالعقل  
هو العمل كان الظاهر ان يقول لحاسن الاعمال قلت أجيب بانه انما عدل للافعال لاجل براعة  
الاستعمال لان الفعل من مباحثنا وأيضاً التعبير بالافعال أكمل للاشارة الى ان ما صدر منه  
حسن ولو لم يتدبر فيه ويتر (قوله ومكارم الشيم) جمع شعبة بمعنى الطبيعة والخلق أي الجامع  
للطباع والاخلق الحسنة فقيه وصف للنبي بحسن أحواله الظاهرية والباطنية (قوله الموصول  
بالقائمه) أي المرتبط بالقائمه وفي كلامه هذا براعة استعماله لانه يشير الى أنه يبحث في هذا  
الكتاب عن الموصول والمراد بالسعادة الظفر بخير الدارين والمراد بأنواعها الامور الموصولة  
اليها أعني مسائل العلم والمراد بالهدى الاهتداء الذي هو من أوصاف الشخص اي المرتبط  
بكلامه مسائل العلم الموصولة للسعادة أي ان كلامه عليه الصلاة والسلام لا يخرج عن مسائل  
العلم الموصولة للسعادة ولا هتداء الناس فاضافة انواع التي هي بمعنى المسائل للسعادة لا دني  
ملا بسطة والعطف حينئذ من عطف المسبب على السبب (قوله المضمرة) أي الخفي من أضرمت  
الشيء أخفيته (قوله في اشاراته) الاشارة هي تحريك العضو على وجه مخصوص والمراد  
بأصناف الحكم مسائل العلم وحينئذ فالمعنى انه صلى الله عليه وسلم أخفى وأودع في اشاراته  
وتحريك بعض أعضائه مسائل علمية بحيث ان الخادق يفهم من اشاراته عليه الصلاة والسلام  
علوم ما ليست اشاراته عليه الصلاة والسلام عتباً ويحتمل ان يكون المراد باشاراته كلامه أي  
انه أخفى في كلامه أنواع الحكمة فيكون اشارة للاحكام المأخوذة من كلامه عليه الصلاة

والتقى محمد المذكور اسمه في التوراة والانجيل وعلى آله مظهر الحق ومبطل الاباطيل مظهر  
النجم في الظلم

والسلام بطريق الالتزام اى ان كلامه كما أنه يفيد أحكاماً بطريق الصراحة كذلك يفيد  
أحكاماً بطريق الالتزام فظهر لك مما قلناه ان اصناف الحكم مرادف لانواع السعادة (قوله  
والتقى) جمع تقاة وأصلها تقية وأصلها وقية والحاصل ان الاصل الاصيل وقية أبدلت الواو تاء  
فصار تقية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاقصار تقاة والتقى امتثال الاوامر واجتناب  
النواهي ولها أنواع ثلاثة التباعد عن الشرك والتباعد عن المعاصي والتباعد عما يشغل عن الله هذا  
هو اصناف التقوى وظاهر ان هذه أوصاف للعبد فلا معنى حينئذ لكونها مضمرة في اشاراته  
عليه الصلاة والسلام ويحاج بان المراد بالتقى ما يتق به اى ما هو سبب في التباعد وهو يرجع للعلم  
وحينئذ فالعطف مرادف (قوله محمد) بدل أو عطف بيان من المشتق أو خبر لخذف وقدم  
ذكر الصفات على العلم ليكون ذكره بعد أوقع في النفس لوجود التشويق اليه بذكر صفاته (قوله  
المذكور اسمه الخ) أى لا بهذا العنوان اذ اسمه في التوراة طاب وفي الانجيل ماحي وانما  
خصهما بالذکر لشدة انكار المتسكين بهما لبعثته عليه الصلاة والسلام والشارح يشير الى أنه  
كان ينبغي لهم الاذعان لنبينا الشهادته كتابهما بعثته فاندفع ما يقال انه قد ذكر في القرآن ايضاً وأما  
الزبور فهو ما عظم لا أحكام فيه (قوله وعلى آله) هم في مقام الدعاء أتقياء المؤمنين وقيل كل  
مؤمن ولو عاصياً وقوله مظهر الحق اى محل ظهوره وهذا يدل على ارادة المعنى الاول للآل  
الا ان يراد بالحق خصوص الايمان ثم ان الحق مطابقة النسبة للخارجية للنسبة الكلامية  
وعكسه الصدق فهو مطابقة النسبة الكلامية للخارجية فالمطابقة في الاول تعتبر صفة للخارجية  
وفي الثاني تعتبر صفة للكلامية (قوله ومبطل) أى محل بطلان اى خفاء الاباطيل فالمراد  
بالبطلان الخفاء بقرينة مقابلة بمظهر وجعل الآل محلاً للظهور والبطلان تجوز لان محل الاول  
حقيقة الحق بمعنى انه قائم به ومحل الثاني الباطل والآل انما محل للزوم ذلك وهو الاظهار  
والابطال (قوله الاباطيل) جمع باطل على غير قياس اذ قياسه بواطل نحو كاهل وكراهل ولا بد  
من التجريد في الاباطيل بأن يراد بها مجرد الذات بقطع النظر عن وصفها بالبطلان والا كان  
الكلام من تحصيل الحاصل والمراد بابطال الباطل اخفاؤه واعدامه أى ان آله عليه السلام  
محل لاعداد الاشياء التي تتصف بالبطلان واخفاؤها (قوله مظهر النجم) أى النبات الذي  
لا ساق له ويقابله الشجر وهو النبات الذي له ساق والمراد بالعلم الجليل كما في قول الخنساء  
وإن صخرًا لتأتم الهداية \* كأنه علم في رأسه نار



وما اشتهر النجم في العلم (أما بعد) فلما اشاع في الامصار وظهر ظهور الشمس في النهار الرسالة  
العصدية التي افادها المولى

وخص العلم بالذكر لان الغالب ظهور النجم فيه (قوله وما اشتهر) أي ومدة اشتهار النجم أي  
الكوكب وقوله في العلم أي في حال كونه علما أي علامة يهتدى بها في البر والبحر ثم انه ليس  
المراد التحديد بل هذا كناية عن دوام الصلابة على من ذكر كما هو عادة العرب من كنايةهم عن  
التأييد بالتحديد كما في قوله

اذا غاب عنكم أسود العين كنتم \* كراما وأتم ما أقام الأئم

فأسود العين اسم لجبل فكفي بمدة اقامته عن دوام لؤمهم وبين النجمين والعلمين الجناس  
التام لفظا وخطا لا تفاق الكلمتين المتجانستين في جميع الحروف والترتيب والشكل (قوله  
وبعد فلما الخ) يحتمل ان الواو للاستئناف والفاء زائدة والظرف معمول لحذوف أي  
واقول بعدما تقدم لما شاع الخ ويحتمل ان الفاء واقعة في جواب أما المتهومة أو التي نابت  
عنها الواو (قوله في الامصار) جمع مصر وهو محل قسم النقي والغنائم وخصها بالذكر لانها  
محل ظهور العلم وكتبه غالبا (قوله وظهر) هو بمعنى شاع وغيره في العبارة لدفع الثقل الحاصل  
بتكرار اللفظ وقوله ظهور الشمس أي مثل ظهور الشمس فهو تشبيه بليغ أي كظهور  
جزء من جزئياتها لان الشمس كلي والظاهر فرد من أفرادها وان كان الكلي منحصر أفيه  
وقوله في النهار تأكيدهما فهم مما قبله نظير سمعت بأذني (قوله الرسالة) تنازعه شاع وظهر  
والمناسب لقول المصنف هذه الفائدة ان يقول الشارح الفائدة لكنه ترك هذه المناسبة اللفظية  
للإشارة إلى عظم هذه الفائدة وانها حرة أن تسمى رسالة وان سماها مؤلفا فائدة تواضعه منه قبل  
الرسالة ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد والمختصر ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو  
فنون والكتاب ما اشتمل على مسائل قليلة أو كثيرة من فن أو فنون فالرسالة أخص الثلاثة  
خصوصا مطلقا والثاني أخص من الثالث كذلك (قوله التي افادها) حذف المتعلق لفائدة  
العموم أي التي افادها لكل طالب وسيأتي للشارح أن الفائدة ما استفيد من علم أو مال فحقها  
أن تقع على المعاني وهنا أوقعها على الالفاظ لانها هي المفادة من المؤلف والحاصل أن مقتضى  
ما هنا ان التأليف اسم للالفاظ ومقتضى ما يأتي انه اسم للمعاني فقد حصل في كلامه تناف  
ويجيب بانه أطلق على هذه الالفاظ المفادة لفظ فائدة لكون هذه الالفاظ وسيلة للمعاني  
فكانها نفس المعاني (قوله المولى) من جملة معانيه السيد أي الذي يفرع اليه في مهمات الامور  
من العلوم وغيرها ومن جملة معانيه الناصر ولا شك ان كلاما من المعنيين يضح ارادته هنا لان



## الامام المحقق والفاضل المدقق خاتم المجتهدين عضد الحق والدين

المصنف كان يفرع اليه في العلوم وناصر الالهل الحق باقامة الادلة والرد على المخالفين من اهل الضلال فقد اجتمع فيه الامران (قوله الامام) أي المقتدى به والمقدم على غيره في العلوم العقلية والنقلية فقد ألف كثير من الكتب العظام كشرح مختصر ابن الحاجب الاصولي وله القوائد الغيائية في المعاني والبيان وله المواقف في علم الكلام (قوله المحقق) من التحقيق وهو ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسئلة بالدليل عقليا كان أو نقليا فالعنى حينئذ الامام الذي يذكر المسائل على الوجه الحق او يثبتها بالادلة (قوله والفاضل) أي المتصف بالفضل وهو صفات الكمال (قوله المدقق) مأخوذ من التدقيق وهو ذكر المسائل الدقيقة وان لم يذكر لها دلائل ويطلق على اثبات دليل المسئلة بدليل آخر بان يكون بعض مقدمات الدليل الاول نظرا يفيؤ في دليل آخر على هذه المقدمة حتى ينتهي الامر الى الضرورة كان يقول في الاستدلال على حدوث العالم المتغير وكل متغير حادث ثم تقيم دليلا على الصغرى يقولك العالم ملازم للاعراض التي شوهدها تغيرها وكل ملازم المتغير فهو متغير وهذا معنى قول الحشى التدقيق تقوية الدليل المثبت للمسئلة بدليل آخر فيبين التحقيق والتدقيق التباين على كل من الاطلاقين (قوله خاتم) بكسر التاء وفتحها وهو في الاصل اسم للآلة التي يطبع بها وحينئذ فالسلام من قبيل التشبيه البليغ أي انه كالخاتم للمجتهدين مجامع الترويج في كل فالختم يروج الرسالة المطبوعة به وكذلك المؤلف مروج للمجتهدين فكانهم بدونه عدم أو ان خاتم مستعار لمروج استعارة تبعية بان شبه الترويج بالختم واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الختم خاتم بمعنى مروج ويصح أن يراد بقوله خاتم معنى آخر وحينئذ فهو بكسر التاء لا غير والمجتهدين جمع مجتهد مأخوذ من الاجتهاد وهو لغة بذل الجهد في طلب المقصود واصطلاحا بذل الجهد في استنباط الاحكام من الكتاب والسنة أو من كلام العرب وهو ثلاثة أقسام اما مطلق وهو المؤسس للقواعد واما مجتهد مذهب وهو الذي يستنبط الفروع من القواعد التي أسسها امامه واما مجتهد فتوى وهو الذي ينظر في الادلة ويرجع بعض الاقوال على بعض ومرااد الشارح أن المصنف مجتهد في العلوم العقلية والالهية وهو علم التوحيد لانه اعلم اشهر بذلك لانه كان مجتهدا في الفقه وقد يقال لا مانع من أنه كان أيضا مجتهدا في فقه امامه وهو مذهب الامام الشافعي (قوله عضد الحق) العضد ما فوق المرفق من الكتف وهو محل قوة اليد وأصل قوة البدن قوة اليد اذا علمت ذلك ففي الكلام مجاز مرسل فقد أطلق المألوم وهو العضد وأراد لازمه وهو القوة واشتق من القوة مقوف وهو مجاز مرسل تبعية أو ان في الكلام استعارة بالكناية بان شبه الحق بانسان واثبات

أعلى الله درجته في أعلى عليين وكانت مشتملة على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة مع غاية الإيجاز ونهاية الاختصار

العضد تخييل والمراد هنا بالحق النسبة الخارجية الموافقة للنسبة الكلامية والمراد بالدين ما شرع من الأحكام أغنى النسب التامة كثبوت الوجوب للنية في قولك النية واجبة والمراد بتقوية تلك النسب إقامة الأدلة العقلية والنقلية عليها وأذ قد علمت أن المراد بالدين النسب التامة التي شرعها الشارع تعلم أن عطفه على الحق من قبيل عطف الخاص على العام لأن الحق يشمل النسبة في قولك قام زيد عند مطابقتها للواقع ثم إن قوله عضد الحق والدين من قبيل التصرف في العلم وقد قيل إنه ممنوع وذلك لأن لقبه الذي اشتهر به العضد واسمه عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأيجي بيا عسا كنة بعد هزرة مكسورة نسبة لا يجزى بدلة بالعجم من أعمال كرمان من جملة تلامذة شمس الدين الكرمانى والسعد التفتازانى والضياء القرمى وغيرهم وجرى له محنة مع صاحب كرمان فحبسه في القلعة إلى أن مات سنة ست وخمسين وسبعمائة (قوله أعلى الله درجته) جملة خبرية لفظاً قصد بها إنشاء الدعاة للمصنف أى اللهم أعل درجته أى منزلته التى محل فيها (قوله فى أعلى عليين) اعلم أن عليين اسم لأعلى مكان فى الجنة والمنازل التى فيه متفاوتة فى العلو فقولته فى أعلى عليين أى فى أرفع أعلى مكان فى الجنة وهو متعلق بمحذوف أى جاعلاً تلك الدرجة فى أعلى عليين وقيل إن عليين اسم مكان فى السماء السابعة تجتمع فيه أرواح المؤمنين وكلا المعنيين مناسب هنا (قوله وكانت مشتملة) الجملة حالية وقدمت دارة وكان يصح كونها تامة ومشتملة حال وناقصة ومشتملة خبرها (قوله على مسائل) تطلق المسئلة على القضية وعلى نسبتها فعلى الأول يكون اشتمال الرسالة على المسائل من اشتمال الكل على أجزائه لأن الرسالة ألفاظ وعلى الثانى من اشتمال الدال على المدلول (قوله دقيقة) أى خفية (قوله وتحقيقات) أراد بها المسائل المحققة أى المذكورة على الوجه الحق لأن التحقيق وصف للمحقق وهو المؤلف فلا تشتمل الرسالة عليه وحينئذ فالمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله عميقة) من العمق بفتح العين وضما وهو بعد التعر ومن العلوم إن بعد التعر لا يكون إلا للمعسوسات فلا بد من التعر يدبان براد مطلق البعد مجردا عن المضاف إليه والمعنى تحقيقات بعيدة أى صعبة يشق إدراكها والوصول إلى فهمها (قوله مع غاية الإيجاز ونهاية الاختصار) أى حالة كونها مصحوبة لغاية الإيجاز والغاية والنهاية مترادفان بمعنى آخر الشئ وكذا الإيجاز والاختصار مترادفان بمعنى واحد وهو تقليل اللفظ سواء كثر المعنى أو لا وقيل تقليل اللفظ مع كثرة المعنى فقد تثنى المشارح فى التعبير والخطب محل اطناب ودفع هذا ما يتوهم من أنها لما اشتملت على

ولم يكن لها بد من شرح لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها وبلغ في تبين المرام وتحقيق المقاصد أقصاها أردت الخوض في تقيم هذا المرام على وجه يكشف عن وجوه خرائدها اللتام

المسائل المذكورة كانت مطوّلة (قوله ولم يكن لها بد) الجملة حالية أى والحال انه لم يكن لها غنى أى لم تكن مستغنية عن شرح بين معانيها لا شتمها على الاوصاف المذكورة (قوله لا يغادر صغيرة) أى لا يترك نكتا صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها أى ضبطها وبينها وفيه من الحسنات البدعية الاقتباس وهو ذكشى من القرآن أو السنة لا على انه منه ولا يضرب مخالفة لمعنى الآية وهو لا يترك الكتاب مضمية صغيرة ولا كبيرة ونظير ذلك قول ابن الرومي

لئن أخطأت في مدحيك ما أخطأت في منعي

لقد أنزلت حاجتي \* بواد غير ذى زرع

مقتبساً من قوله تعالى ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع اذ معناه بواد لا ماء به ولا نبات وقد نقله الشاعر الى جناب لا خريفه ولا نفع وانما لم يقل أحصاها مع انه مقتضى الظاهر لان موصوف الصغيرة والكبيرة جمع أى نكتا صغيرة ولا نكتا كبيرة كما علمت أو يقال انه حذف من الاول دلالة الثاني أى لا يغادر نكتة صغيرة إلا أحصاها ولا كبيرة إلا أحصاها (قوله المرام) بفتح الميم أى المطلوب وأصله مروم على وزن مفعول نقلت حركة العين الى الفاء ثم قلبت الواو ألفاً لتجر كم بحسب الاصل وافتتاح ما قبلها بحسب الاكن (قوله أقصاها) أى أقصى المرامات والمقاصد أى غايها فالضمير ليس راجعاً للمضاف بل للمضاف اليه ولما كانت المقاصد جمعا أتى بضمير جمع المؤنث فاندفع ما يقال ان الواجب أقصاها لان الضمير راجع للتبيين والتحقيق وهما شيان لا جمع ثم ان التحقيق ليس قاصراً على أقصى المقاصد أى غايها دون أولها وأوسطها بل المراد انه يبلغ جميع المقاصد (قوله أردت الخوض) جواب لما أى أردت الشروع في شرح عليها يسمى تقيم المرام أى الاتيان به تاماً وفي الكلام استعارة بالسكناءة وتخييل حيث شبه تقيم المرام ببحر متسع يشق على خالصة الوصول لساحله وثابت الخوض تخييل أو انه شبه الشروع في تقيم المرام بالخوض بجامع المشقة فان الشارع فيه تناله مشقة إعمال الفكر ومراجعة النقول واستعارة رسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة (قوله في تقيم المرام) أى المطلوب أى في الاتيان به تاماً ان المناسب لمراعاة المطابقة اللفظية أن يقول في تبين المرام اسكن لما كان المراد التبيين على وجه التمام ولا يستفاد هذا من التعبير بقوله تبين عدل عنه الى التعبير بتتيم (قوله على وجهه) حال من تقيم أى حالة كون التتيم المذكور آتياً على وجه أى طريق وحالة لا يشوبه خفاء (قوله عن وجوه خرائدها) أى الرسالة والخرائد جمع

مع جمود القرية وكلال الطبيعة تحفة للحضرة العلية الامير الاعظم والقهرمان الاكرم ظل الله  
على الانام

خريدة وهي في الاصل المرأة الحسناء المحتجبة فشبها الشارح مسائل هذه الرسائل الدقيقة بالنساء  
الحسان بجامع الحسن والاحتجاب واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة  
التصريحية وقوله يكشف وجوهه والنام ترشيح يصح أن يكون باقيا على حاله لم يقصده الا  
بمجرد تقوية الاستعارة ويصح أن يكون الكشف متجاوزا به عن الزوال والنام وهو ما يوضع  
على القم من النقاب متجاوزا به عن الخفاء للزومه له (قوله مع جمود القرية) حال من فاعل أردت  
أى أردت ذلك في حال كوني مصاحبا لجمود القرية أى لجمود قريحتي قال عوض عن المضاف  
اليه وأراد بجمود قريحتي عدم انبساط عقله في المداير فشبهه بعدم انبساط العقل بجمود الماء  
مثلا بجامع قلة الانتفاع في كل واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة  
والقرية في الاصل أول مستنبط من ماء البئر أطلقت على أول مستنبط من العلم او على مطلق  
مستنبط منه فعلى الاول يكون مجازا مرسل علاقتة الاطلاق والتقييد وعلى الثاني يكون استعارة  
بجامع ان كلا سبب للحياة فالاول سبب حياة الاشباح والثاني سبب حياة الارواح ثم أطلقت  
على العقل الذي هو محل العلم مجازا مرسل علاقتة الحالية لاطلاق اسم الحال وارادة الحل أو  
استعارة بجامع ان كلا سبب في الاهتداء وحجة اطلاق القرية ثانيا على العقل على جهة المجاز  
المرسل أو الاستعارة مع اطلاقها أولا على أول مستنبط من العلم أو المستنبط منه مطلقا على جهة  
المجاز مبنية على جواز بناء المجاز على المجاز واستعارة المستعار أو على ان اطلاقها على غير العقل  
حقيقة عرفية واذا بنى المجاز على المجاز فالعلاقة والجامع انما يعتبران بين ما نقل عنه والمتقول اليه  
لا بين المعنى الاصلى والمتقول اليه كما علمت مما قلناه (قوله وكلال الطبيعة) الكلال في الاصل  
عدم قطع السكين والمراد هنا بكلال الطبيعة تشويش الفكر وتوقفها عن الادراكات للتكدر  
الحاصل لها من حوادث الزمان فشبهه الوقوف المذكور بعدم القطع واستعار اسم المشبه به وهو  
الكلال للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله تحفة) بالرفع خبر المبتدأ المحذوف أى  
وهو أى تميم المرام تحفة أو بالنصب مفعولا محذوف أى جعلته تحفة والتحفة الهدية المستظرفة  
(قوله للحضرة) هي في الاصل ظرف مكان أى مكان الحضور والمراد بها هنا الحاضر أعنى عبد  
الكريم لحضوره في الاذهان وملاحظته دائما لتعلق القلوب به (قوله الامير) أى الملك وقوله  
الاعظم أى من سائر الملوك والقهرمان ففتح الراء أى المدبر فهو أحق بالملك من غيره والتدبير  
النظر في عواقب الامور لتقع على الوجه الاكمل واذا أسند التدبير لله فالمراد به الاتيان بالاشياء  
على اكمل وجه وقيل القهرمان هو الخادق الحافظ القائم بامور الرجال (قوله ظل الله على الانام)

فاتح أبواب الانعام والاكرام الذى اشتاقت تيجان السلطنة الى هامته وباهت حبل الامارة على قامته الفائز بالحكمتين العلمية والعملية الحائز للرياستين الدينية والدنيوية أشرف السلاطين

من المعلوم ان ظل الشئ صورة تحاكى جسمه فان ظل يشعر بالتجسيم فظاهر العبارة يشعر بالتجسيم لله وهو محال والجواب أن المراد بالظل في الكلام النعمة أى نعمة الله على الانام فشميه نعمته تعالى بالظل بجامع الراحة في كل واستعير اسم المشبهة للمشبهة على طريق الاستعارة التصريحية وانما كان هذا الممدوح نعمة من الله واصله للانام لدفعه المضار عنهم والواصله لهم من أعدائهم ولحملة لهم على العمل بالشرائع فالمراد بالانام العقلاء ويحتمل أن يراد بهم جميع افراد الحيوان فالممدوح نعمة من الله واصله لكل الخلق لكونه سببا في كل خير لكونه عدلا (قوله فاتح أبواب الانعام والاكرام) أى ليزيل منها ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة المكنية والتخييل حيث شبه الانعام والاكرام بموضع له أبواب تشبهها مضرا في النفس على طريق المكنية وثابت الابواب تخييل (قوله الذى اشتاقت تيجان السلطنة) التيجان جمع تاج وهو الاكليل الذى هو عصابة تزين بالجواهر توضع على الرأس والسلطنة صكون الشخص سلطانا ولا يخفى ان الكون المذكور لا تيجان له فيقدر في الكلام مضاف أى تيجان ذوى السلطنة وذوى السلطنة هم الملوك وفي الكلام أيضا استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه التيجان بالاناسى بجامع التكرمة وثابت الاشتياق تخييل والهامة الرأس والجمع هام أى الذى اشتاقت تيجان السلاطين الى رأسه لتوضع عليها (قوله وباهت) أى افتخرت من المباهاة وهو الافتخار (قوله حبل الامارة) هي كون الشخص أميرا والكون المذكور لا حبل له فيقدر مضاف أى حبل ذوى الامارة والحبل بروداثنين واحدها حلة وهي ازار ورداء ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين من جنس واحد أى وافتخرت جلال السلاطين بكونها على قامته (قوله الفائز) من الفوز وهو الظفر بالخير (قوله العلمية) هي علم الكلام والحكمة العملية هي علم القروع وذلك لان الحكمة عبارة عن العلم الباحث عن أحوال الموجودات الخارجية على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فان كان العلم باحثا عن أحوال الموجودات التي ليست بقدرتنا واختيارنا يسمى ذلك العلم حكمة علمية كالباحث عن أحوال الافلاك وعن صفات المولى وان كان باحثا عن أحوال الموجودات التي بقدرتنا واختيارنا كالأعمال الصادرة منا من صلاة وصوم وحج يسمى ذلك العلم حكمة عملية (قوله الحائز) من الحوز وهو الجمع أى الجامع للرياستين الدينية لكونه عالما والرياسة الدنيوية لكونه سلطانا وبين الحائز

في الاصل والنسب وأحقهم في الفضل والادب فياض سيجال النوال على الخلائق وهاب  
جلال النعم والدقائق.

مانوال الغمام وقت ربيع \* كنوال الامير يوم سبغ

فنوال الامير بدرة عين \* ونوال الغمام قطرة ماء

المؤيد بتأييد الملك العليم

والفائز الجناس اللاحق وهو اختلاف الكلمة بين المتجانسين بحرفين متباعدين المخرج كالحاء  
والفاء (قوله في الاصل والنسب) أي من جهة الاصل والنسب والعطف مرادف (قوله  
وأحقهم في الفضل) أي وأكثرهم استحقاقا للفضل والادب (قوله فياض سيجال النوال)  
فياض مأخوذ من الفيض وهو صب الماء عن امتلاء يقال فاض الماء إذا انصب فيض معناه  
كثير الصب للماء والسيجال بكسر السين جمع سجال يفتحها وهو الدلو المملوء ماء أو مملوءا والنوال  
هو العطاء وازدافه سيجال للنوال من اضافة المشبهة به للمشبه ولا بد من تخر يد فياض عن بعض  
معناه بان يراد منه كثير الصب ولا بد من تقدير في الكلام والمعنى كثير صب النوال الشبيه  
ذلك النوال بالسيجال أي بالخال فيها أو يحمل في الكلام استمارة بالكناية بان شبه النوال ببحر  
يعرف منه بالذلاء واثبات السيجال التي هي الدلاء تخمیل (قوله وهاب جلال النعم الخ) وهاب  
مأخوذ من الهبة وهي العطية أي أنه كثير العطايا للنعم الجليلة أي العظيمة في الكم والكيف وللنعم  
الدقيقة أي الحقة فاضافة جلال للنعم من اضافة الصفة للموصوف وأل في الدقائق عوض  
عن المضاف اليه ولا يقال ان اعطاء النعم الحقة نقص لا ناقول انما يكون نقصا اذا كان منفردا  
باعطائها (قوله مانوال الغمام وقت ربيع) أي ما اعطاء السحاب في وقت الربيع الذي هو زمن  
كثرة نزول الغيث كاعطاء الامير وقت سبغائه (قوله فنوال الامير بدرة عين) القاء للتطليل أي  
لان نوال الخ أو انما افاء القصيدة أي ان أردت بيان ذلك فنقول لك نوال الامير الخ ثم ان البدرة  
عشرة آلاف درهم والعين اسم للذهب المضروب وحينئذ فلا معنى للاضافة وأجيب بان المراد  
أنه يعطى من العين بقدر ما يساوي عشرة آلاف درهم فلا منافاة أو يرتكب التجريد في الكلام  
بان يراد بالبدرة مجرد العدد وازدافه للذهب أي فنوال الامير عدد من الذهب وقيل ان العين تطلق  
على الذهب والفضة وحينئذ فلا اشكال من أصله وفي النظم من المحسنات البدعية التثنية  
وهو ايقاع التباين بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره لانه أوقع التباين بين النوالين حيث  
أسند بدرة العين الى نوال الامير وقطرة الماء الى نوال الغمام (قوله المؤيد) أي المقوى بتقوية  
الملك أي المتصرف بأمره ونهيه وهو الله سبحانه وتعالى وانما فسرنا الملك بذلك لا خذذه من

مغيث الدولة والدين الامير عبد الكريم لازالت رقاب الامم خاضعة لاوامره وأعناق  
الخلائق ممتدة نحو مراسمه وهذا دعاء قد تلقاه ربنا

المالك بضم الميم وهو التصرف بالامر وانتهى بخلاف المالك فانه مأخوذ من الملك بكسرها وهو  
التعلق بالاعيان المملوكة وانما يخص العاليم بالذكر للاشارة الى أن أس المملوكة العلم بأمر  
الدولة (قوله مغيث الدولة والدين) أى ناصرهما والدولة يحتمل أن يراد بها جماعة الرعية التى  
تحت حكمه ويحتمل أن يراد بها الرياسة المتداولة للقوم واحدا بعد واحد قال رياسة اذا تلبس بها  
غيره كأنها يحصل لها مشقة لوقوعها فى غير محلها فتنادى يلمن يغيثنى والمدوح الذى كور قد أغاثها  
بالتلبس بها فقد شبهها بشخص عاقل وقع فى مصيبة وطوى ذكر المشبه به وذكر شيأ من لوازمه  
وهو مغيث على طريق الاستعارة المسكنة والتخييل والمراد بالدين الاحكام الشرعية أعنى  
النسب التامة فكأنها وقعت فى مصيبة عظيمة وجاء هذا المدوح أغاثها ونصرها فقد شبه  
الدين بعاقل استغاث مما أصابه وطوى ذكر المشبه به و رمز له بذكر شى من لوازمه وهو مغيث  
على طريق المسكنة والتخييل والمراد باغاثة الدين اظهاره بعد اضمحلاله لكون من كان قبله  
من السلاطين جائرا ومن المعلوم أن الدين يزاد ظهورا واضمحلالا بعدد السلطان وجوره  
(قوله عبد الكريم) بالجر بدل من الامير الاعظم والرفع خبر لحذف أى هو عبد الكريم فهذا  
اسمه وله من اسمه نصيب فقد كان كريما واعلم أن جعل الشارح شرحه تحفة للامير المذكور  
وصفه له بالصفات المذكورة التى لا يخلو غالبا عن مبالغة لا جل أن يقبل على تأليفه فيقبل عليه  
الخلق فيكثر الانتفاع به اذ جرت العادة أن الملك اذا أقبل على شى أقبل عليه أهل الزمان من  
علماء وغيرهم (قوله لازالت رقاب الامم الخ) هذا دعاء من الشارح له أدعاء لما وجب له عليه لانه  
كان منعماله وشكر المنعم واجب وشكره بالدعاء له (قوله خاضعة) أى ذليلة وانما أسند الخضوع  
للقاب مع أن محله القلب لظهور أثره فيها ان قلت ان الخضوع انما هو له لا لاوامره فالواجب  
أن يقول خاضعة له قلت انما عبر بذلك اشارة الى أن أوامره ممثلة معمول بها بخلاف ما لو قال  
خاضعة لانه لا يشير لذلك اذ لا يلزم من الخضوع له الخضوع لاوامره كما هو مشاهد فىحكام  
زماننا (قوله وأعناق الخلائق) أى أماله وقوله ممتدة أى منشوقة والمراسم جمع رسوم وهو  
ما يكتب فيه العطية كالوصولات او ان المراد بالاعناق والامتداد حقيقة تمها وعلى هذا فاستناد  
الامتداد للاعناق مع أن حقه ان يسند الايدى مبالغة (قوله وهذا دعاء الخ) اسم الاشارة راجع  
لقوله لازالت رقاب الامم (قوله قد تلقاه ربنا) التلقى فى الاصل استقبال من جاء من بعده وهذا  
حال على الله تعالى وحينئذ فيراد لازمه وهو سرعة الاجابة أى قد استجاب الله من غير تأخير



بحسن القبول قبل ان أرفع الصوت وأقول فان وقع في حيز القبول والرضا فهو غاية المقصود  
ونهاية المبتغى والله الميسر لا مال وعليه التوكل في جميع الاحوال قال المصنف رحمه الله تعالى  
بعد التسمية (هذه فائدة)

لا جابته (قوله بحسن القبول) من اضافة الصفة للموصوف اي بالقبول الحسن والمراد بحسنه  
قبوله تمامه بحيث لم يرد منه شيئاً والباء في قوله بحسن للملازمة أي تلقاه بنا تلقياً ملتزماً بالقبول  
الحسن فان قلت من أين أنه علم ذلك حتى أخبر به قلت يحتمل ان الاخبار بحسب ما ظنه أي  
تلقاه بنا بحسب ظني لان المولى قد وعد باجابة الدعاء والكره لا يخلف وعده اوانه علم ذلك  
بطريق الكشف فان كثير من الاولياء يدرك الاجابة لما يدعوه به (قوله قبل ان أرفع  
الصوت وأقول) اي وقيل أن أرفع صوتي به واقوله يعني ان هذا الدعاء قبله المولى حين عزمت  
عليه قبل ان أرفع صوتي به وألفظ به واعترض بان الدعاء قبل حصوله لا يوصف بالقبول ولا  
يوصف بذلك الا بعد حصوله على ان المدعوه اذا كان حاصلًا فلا معنى للدعائه وأجيب بان  
هذا كناية عن سرعة اجابته كما يشير له قوله قد تلقاه فتأمل (قوله فان وقع) أي هذا الشرح لان  
قوله فان وقع راجع لقوله تحفة (قوله في حيز القبول والرضا) عطف الرضا على القبول للتفسير  
والخيز في الاصل المكان فالمعنى حينئذ فان وقع ذلك الشرح في مكان القبول والرضا واعترض  
بان مكان الشيء لا يحل فيه غير ذلك الشيء وحينئذ فحيز القبول لا يقبل هذا الشرح أن يحل فيه فما  
معنى هذا الكلام وأجيب بان اضافة حيز للقبول بيانية أي فان وقع في الرضا والقبول وجعل  
القبول ظرفاً لشارة الى أن القبول محيط به احاطة تامة كاحاطة الظرف الحقيقي بمظروفه (قوله  
فهو) أي قبله في غاية الخ والعالية والنهاية شيء واحد وهو آخر الشيء كما ان المبتغى والمقصود  
كذلك أي فان قبل ذلك الشرح كان قبله مظهر وفي غاية المطلوب (قوله والله الميسر) أي  
المسهل فهو من التيسير بمعنى التسهيل والا مال جمع أمل وهو الرجاء والمراد به هنا المأمول والمرجو  
أي المسهل للمطلوبات ان قلت اذا كان المسهل للامور المطلوبة للشارح التي من جملتها كثرة  
النفع بشرحه هو الله تعالى فلا داعي لمدح السلطان لاجل ان يقبل على هذا الشرح فتقبل عليه  
رعيته فيكثر النفع به بل التوكل على الله أولى قلت التوكل على الله لا ينافي تعاطي الاسباب اذ  
تعاطيها لا يخصل بالتوكل (قوله بعد التسمية) مصدر سمي اذا قل بسم الله فهي عبارة عن القول  
الذكر أي التلفظ بهذا اللفظ لكن صار حقيقة عرفية في الاتيان بسم الله الرحمن الرحيم فتقول  
الشارح بعد التسمية أي بعد الاتيان بحملة البسملة لفظاً وان لم يأت بها كتابة وهذا القدر كاف  
في امتثال الامر بالاتيان بها (قوله هذه فائدة) أطلق الفائدة على مؤلفه مع اشتماله على فوائد

إشارة إلى أن تلك القوائد التي اشتمل عليها مؤلفه اقرب تناولها وشدة ارتباط بعضها ببعض كالشيء الواحد (قوله المشار إليه) أي الذي أشير إليه وذكر الضعير باعتبار لفظ ال لا باعتبار معناها لان المراد بها العبارات (قوله بهذه) أي بذى من هذه (قوله العبارات الذهنية) أي التي استحضرها المصنف في ذهنه وهي الكلام النفسى الذي يحجر به الشخص في نفسه فالذهنية نسبة للذهن بمعنى النفس لا بمعنى القوة التي تهى النفس لاكتساب الآراء والعلوم فان قلت هذا يقتضى أن الالفاظ المستحضرة في ذهن المصنف اذا استحضرها غيره في ذهنه لا يقال لذلك الذى استحضرها غيره فائدة وليس كذلك وأجيب بان قول المصنف هذه فائدة على حذف مضاف أى نوع هذه فائدة ومعلوم أن الجرح الذى يذهن غير المصنف يتحقق فيه ذلك النوع أيضاً فيكون فائدة واعتراض أيضاً بأن ما فى الذهن بمجمل والقاعدة أمور مفصلة فلم تحصل المطابقة بين المبتدا والخبر وأجيب بتقدير مضاف أى مفصل نوع هذه فائدة لكن لا يحتاج لتقدير مفصلة اذا قلنا ان المفصل لا يقوم بالذهن وإنما يقوم به الجمل أما اذا قلنا ان المفصل يقوم به أيضاً فلا يحتاج لتقديره كما أنه لا يحتاج لتقدير نوع الا اذا قلنا ان أسماء الكتب من قبيل علم الجنس أما اذا قلنا انها من قبيل علم الشخص فلا يحتاج له لان ما حصل في ذهن زيد من الالفاظ هو ما حصل في ذهن المصنف غاية الامر أن الحل مختلف والشيء لا يختلف باختلاف محله واعلم أن السيد الجرجاني أستاذ الشارح ذكر في معنى الكتب والتراجم احتمالات سبعة النقوش أو الالفاظ أو المعانى فهذه ثلاثة أو اثنان منها وتحت ثلاثة أو الجميع فهذه سبعة واختار منها الالفاظ الذهنية المعينة الدالة على المعانى المخصوصة وتبعه الشارح وذلك لانها هي التي يمكن الإشارة اليها من كل أحد من غير توقف على شيء بخلاف النقوش فلا يتأتى الإشارة اليها من الاعمى لعدم حصولها منه والالفاظ الخارجية اعراض تنقضى بمجرد النطق بها والمعانى تتوقف على الالفاظ والعبارات جمع عبارة وهي فى الاصل مصدر بمعنى العبور والانتقال أطلقت على الالفاظ لانها يعبر اليها بالنسبة للمتكلم ومنها بالنسبة للسامع فالتكلم يستحضر المعنى أولاً ثم ينتقل للفظ الذى يعبر به عنه والسامع يتوجه ذهنه للمعنى وينتقل للفظ ليفهمه منه وقيل ان العبارة فى الاصل مصدر بمعنى التفسير يقال عبرت الرؤيا أى فسرتها أطلقت على الالفاظ الدالة على المعانى بمعنى المعبر اسم فاعل مجاز لان المعبر حقيقة هو المتكلم أو بمعنى المعبر به واطلاق العبارة على الالفاظ حقيقة عرفية لمجرد ان المعنى الاصلى بحيث لا يفهم الا بقرينة (قوله التي أراد كتابتها) أى كتابة دالها

و بيان أجزائها نزلت منزلة المشخص المشاهد المحسوس واستعملت فيها كلمة هذه  
الموضوعة لكل مشار إليه محسوس والقائدة في اللغة ماحصلته من علم أو مال أو غيرهما  
وهو النقوش والافعال عبارات الذهنية لا تكتب والمراد لها بواسطة لان النقوش تدل على  
الالفاظ الخارجية وهي تدل على العبارات الذهنية ( قوله و بيان أجزائها ) أى من المقدمة  
والتقسيم والخاتمة وعطفه على كتابتها من عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من كتابة دالها  
بيان أجزائها أو اراد الشارح بالبيان التبيين لا حقيقته وهو الوضوح لانه لا يتعلق به قدرته  
اذ لا يتعلق الالافعال ( قوله نزلت الخ ) جواب عما يقال اسم الاشارة موضوع لان يشار به  
الى المشاهد المحسوس والعبارات الذهنية ليست كذلك اذ هي أمور معقولة وحاصل الجواب  
أن المصنف نزلها منزلة المشاهد المحسوس بسبب تشبيهها به بجامع الحضور والتكهن في كل  
واستعار اسم المشبه به وهو هذه للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية فقول  
الشارح نزلت الخ أى بسبب تشبيهها به ( قوله منزلة المشخص ) قيل لو حذف واقتصر على قوله  
المحسوس من أول الامر لكفاه ولذلك قال بعد الموضوعة لكل مشار إليه محسوس وأجيب  
بانه ذكره لاجل الرد من أول الامر على السعد القائل بان اسم الاشارة موضوع للامر الكلي  
( قوله المشاهد ) ذكره بعد قوله المشخص لان المشخص معناه المعين وهو يشمل الحاضر والغائب  
فأنى بقوله المشاهد لاخراج الغائب لان المشاهد معناه الحاضر فهو من مقالة الشهود بمعنى  
الحضور ولما كان المعين الحاضر يشمل المحسوس وغيره أتى بقوله المحسوس لاخراج غيره ( قوله  
واستعملت فيها ) أى في العبارات الذهنية بسبب التثنية المذكور ( قوله كلمة هذه ) الاضافة  
للبيان ( قوله اسكل مشار إليه محسوس ) كان عليه ان يزيد مشخص مشاهد كما ذكر اولاً  
وبجواب بانه حذف من الثماني دلالة الاول والمراد محسوس بحاسة البصر فاستعملها في المحسوس  
بحاسة السمع كالاصوات أو بحاسة الشم كالروائح مجاز ثم يحتمل ان المراد لكل مشار إليه  
شأنه أن يكون محسوساً بحاسة البصر حينئذ فاستعمال الاعمى اسم الاشارة في جسم منه  
بيده حقيقة ويحتمل أن المراد محسوس بحاسة البصر بالفعل فيكون استعمال الاعمى المذكور  
مجازاً ( قوله في اللغة ) حال من المضاف اليه أى وتفسير القائدة حال كونها من اللغة أى من الالفاظ  
الموضوعة لما فيها المقيدة بكتب مخصوصة فى معنى من و شرط محبىء الحال من المضاف اليه  
موجود لان المضاف يعمل عمل الفعل فلا يرد أن في اللغة حال من المبتدأ وهو لا يجوز على  
التحقيق وأصل لغة نعى أو لغو حذف لا مأوا وعوض عنها ها لتأنيث ( قوله من علم أو مال )  
بيان لما وليست من ابتدائية والاسكانت القائدة غير العلم والمال بل ما ينشأ عنها وليس كذلك  
وفي الكلام حذف أو مع ما عطف أى أو غيرهما كالجاء وصرح بذلك فى بعض النسخ وأما

مشتق من القيد بمعنى استحداث المال والخير وقيل اسم فاعل من فادته

احتجنا لذلك لاجل أن يوافق قوله بعدم مشتق من القيد بمعنى استحداث المال والخير فإن الخير أعم من العلم لشموله له وغيره كالجهاد وإنما اقتصر الشارح على النوعين المذكورين لشرهما وأوفى كلامه للتوزيع لا للشك ولا للتشكيك أي ما حصلته من هذين النوعين أو من غيرهما والمراد ما حصلته منها سواء كان على سبيل الاجتماع منهما أو على سبيل الاختراد وليس المراد أنه لا يقال الفائدة إلا للمحصل من أحدهما فقط والتعبير بالمحصل يقتضي أنه لا بد في التسمية بالفائدة من المعاناة فالحاصل من غير معاناة كالحبسة والميراث وكالاهتمامات لا يسمى فائدة وفي كلام بعضهم ما يفيد أنه يسمى فائدة وليس الولد من الفائدة كما قرره شيخنا (قوله مشتق) أي ذلك اللفظ وفي نسخة مشتقة أي تلك الكلمة والحكم عليها بأنها مشتقة بالنظر للأصل والا فبهي الآن اسم جامد لأنها علم على العبارات الذهنية الخصوصية الدالة على المعاني الخصوصية فاندفع الاعتراض وقد يقال إن الشارح يحدد بيان المعنى اللغوي فلا توجه عليه شيء حتى يحتاج لدفعه (قوله من القيد الخ) اعلم أنه يطلق بالإشتراك على أمور متعددة فيستعمل مصدر فاديد بمعنى ثبت ثبوتاً ويستعمل اسماً للناحية ومعنى شعر الرأس من ناحية الأذن وبمعنى ذهاب المال ولاجل استعماله في هذه المعاني المتعددة قال الشارح بمعنى استحداث الخ أي لا بمعنى الثبوت ولا الذهاب ولا الناحية ولا بمعنى شعر الرأس من ناحية الأذن (قوله بمعنى استحداث المال) أي أحداثه وتحصيله فالسبين والتأخران واما قال بمعنى ولم يعبر بأي لأن الشأن أنه إذا فسر اللفظ بمعنى حقيق له يعبر بأي وإذا فسر بمعنى مجازي أو بعيد غير مشهور يؤتى بالعناية والشارح قد فسر بمعنى مجازي وهو الاستحداث المذكور أن قلت أي دأع لذلك التفسير وهذا فسر بالثبوت الذي هو معنى حقيق له قلت لما كانت الفائدة لا بد فيها من المعاناة على ما فسرناه أ ولا أحب الشارح أن يصرّف القيد عن معناه الحقيقي وهو الثبوت لغيره وهو الاستحداث لاجل حصول المناسبة بين المشتق والمشتق منه في إفادة كل منهما للمعاناة (قوله وقيل اسم فاعل) أي كما أنها على الأول كذلك فالفائدة اسم فاعل على كل من القولين والخلاف إنما هو في مبدأ الاشتقاق وعلى الأول هي اسم فاعل بمعنى اسم المفعول أي هذه مسائل محصلة وعلى الثاني فهي اسم فاعل باق على حاله والمعنى هذه مسائل مصيبة لقوادى أي مؤثرة فيه لا تبسطه وسروره بها حيث رتبها فيه. أولاً فبطل أدائها أو مصيبة لقواد السامع باعتبار دالها إذا عانت هذا تعلم أن في كلام الشارح احتجاباً كالأصل وهي اسم فاعل مشتقة من القيد وقيل اسم فاعل مشتقة من فادته الخ (قوله من فادته) أي من مصدريه وهو القاد بمعنى الإصابة على مذهب

إذا أصبت فؤاده وفي العرف هي المصلحة المترتبة على فعل من حيث هي ثمرة وتليجته وتلك المصلحة من حيث أنها على طرف الفعل تسمى غاية له ومن حيث أنها مطلوبة للفاعل بالفعل تسمى غرضاً ومن حيث أنها باعثة للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية فالقائدة والغاية متحدان

البصريين أو من نفسه على مذهب السكوفيين وأما القيد فهو معدر فاد بمعنى ثبت وذهب (قوله إذا أصبت فؤاده) أي أثرت فيه بانسباط والفؤاد القلب على المشهور وقيل عين فيه وقيل باطنه وقيل غشاؤه وإذا ظرف معمول لحذف فان قدرته تقول ذلك أي هذا اللفظ وهو لفظ فأدته فتحت انتاء وان قدرته أقول ذلك ضممتها (قوله وفي العرف) أي والقائدة في العرف المصلحة الخ فهو من قبيل عطف الجمل لا المفردات والالزم المظف على معمولي عاملين مختلفين والمراد بالعرف عرف العلماء مطلقاً لا خصوص عرف علماء الوضع لعدم اختصاص هذا المعنى بعرفهم (قوله من حيث أنها ثمرة) الخيرية هنا للتبديد كالتي بعدها أي باعتبار أنها ثمرة لا باعتبار أنها ثمرة على طرفه ولا باعتبار أنها مطلوبة للفاعل بالفعل ولا باعتبار أنها باعثة للفاعل على القدوم على الفعل ولما أفاد الشارح بهذا القيدان للمصلحة حيثيات أخرتم الكلام عليها بعد ذلك بقوله وتلك المصلحة من حيث أنها الخ (قوله وتلك المصلحة من حيث أنها الخ) بفتح همزة ان وكسرها وعلى الاول فالحذف محذوف أي موجود أي من حيث ترتبها على طرف الفعل موجود والداعي لذلك وجوب إضافة حيث للجملة عند الجمهور وقوله مرتبة على طرف الفعل أي ملاصقة لطرفه وذلك كالماء مثلاً فانه ملاصق لآخر الفعل لأنه فيه (قوله مطلوبة للفاعل) أي مقصودة له وقوله بالفعل أي من الفعل فالبايع معنى من متعلقة بمطلوبة (قوله تسمى غرضاً) الغرض في الاصل معناه القصد والمصلحة لما كانت مقصودة للفاعل من الفعل ناسب تسميتها به (قوله على الاقدام) هو جعل الشيء قادماً وليس مراداً بل المراد القدوم وهو التوجه للفعل فالما علة والتوجه للفعل وهو الحفر معاول لان الماء باعث عليه (قوله وصدور الفعل لاجلها) يحتمل جرمه عطفاً على الاقدام وانصبه عطفاً على اسم ان وفيه ان هذا الكلام يقتضي أن المعلول صدور الفعل في الخارج لا نفس التوجه للفعل وهذا ما قاض لما قبله على أن المعلول لا بد أن يكون أمراً اختيارياً كالنحو للتوجه للفعل والوجود في الخارج ليس اختيارياً وحينئذ فلا يصح جعله معلولاً فكلامه مشكل من وجهين وحاصل الجواب عنهما ان في الكلام حذف مضاف أي وسبب صدور الفعل وهو التوجه له لاجلها وحينئذ يكون هذا الكلام تأكيداً كيداً لما قبله لانه بتقدير المضاف صار عين ما قبله (قوله علة غائية) أي وعلة باعثة أيضاً (قوله متحدان

بالذات مختلفان بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية أيضاً كذلك لان الحشيتين متلازمتان

بالذات) أى متحدان بسبب اتحاد ذاتهما ومختلفان بسبب اعتبار اختلاف مفهومهما وان  
الباعث معنى فى أى متحدان فى الذات أى الماصدق ومختلفان فى الاعتبار أى فى المفهوم المتغير  
لكل واحد منهما ان قلت الاربعة متحدة لان مساهما واحد وهو المصلحة المترتبة على الفعل  
فما وجه فصل الاولين من الاخيرين قلت المراد بالاتحاد التساوى فى الماصدق والاختلاف  
فى المفهوم وهذا انما يتحقق بين الفائدة والغاية وبين الغرض والعلة الغائية وأما كل من الاولين  
والاخيرين فلا لماسياً أى ان بينهما العموم والخصوص المطلق فان قلت دعوى اتحاد الاولين  
فى الماصدق ممنوعة لان المصلحة اذا ظهرت قبل انتهاء الفعل فقد ترتبت على الفعل وليست  
على طرفه فتتحقق الفائدة دون الغاية قلت بل تتحقق الطرفية حينئذ لان المراد بالفعل الذى  
يكون على طرفه الفعل الذى ترتبت عليه لا جميع الفعل الذى أرادته الفاعل (قوله كما ان الغرض  
والعلة الغائية أيضاً كذلك) أى متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار والحاصل أن الغرض  
التشبيهى فى الاتحاد بالذات والاختلاف بالاعتبار والمشبه الفائدة والغاية والمشبه به الغرض  
والعلة فان قلت ما وجه جعل الاولين مشبهين والاخيرين مشبهين بما والجواب ان الاخيرين  
لما كانوا يبين فى العبارة ناسب أن يلتفت لهما ويجعلهما مشبهين بما يبق شئ آخر وهو أن أيضاً  
مقدمة من تأخير ومعناها عودا ورجوعا كذلك فالمعنى حينئذ ولرجوع الاتحاد والاختلاف فى  
الغرض والعلة الغائية أى رجوع للاخبار بذلك رجوعا كذلك أى مثل الفائدة والغاية وهذا  
يقتضى عكس ما مر وهو ان الغرض والعلة الغائية مشبه والفائدة والغاية مشبه به لا مشبه الا أن  
يجعل هذا التشبيه من جهة الرجوع لان الاتحاد والاختلاف فى الفائدة والغاية قد ذكر مقدم فى  
اللفظ والحاصل ان العلة والغرض لقر بهما فى العبارة جملة مشبه بهما من حيث الاتحاد فى  
الذات والاختلاف فى المفهوم والفائدة والغاية لتقدمهما فى الذكرا اعتبارا مشبه به من جهة  
الرجوع (قوله لان الحشيتين متلازمتان) لتعليل للاتحادا والاختلاف اعتبارا فى كل  
من انظر فى أى وانما كانت الفائدة والغاية متحدتين ذاتا ومختلفتين اعتبارا لان الحشيتين  
المعتبرتين فيهما متلازمتان وكذلك الغرض والعلة الغائية انما اتحدتا ذاتا واختلغا اعتبارا لان  
الحشيتين الاعتباريتين فيهما متلازمتان فالحشيتان فى كل من القسم الاول والثانى متلازمتان وهى  
كانت الحشيتان الاعتباريتان فى مفهومين متلازمتين لزم أن يكون بين المفهومين التساوى أى الاتحاد  
فى الذات والاختلاف فى المفهوم وذلك لان الاسمين اذا أطلقا على معنى واحد فاما أن يكون  
اطلاقهما عليه من جهة واحدة وإما من جهتين متلازمتين أو متغايرتين فان كان الاول كان

ودليل اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه اضافتهم الغرض الى الفاعل دون الفعل

بين الاسمين الترادف كإنسان وبشر فانهما يصدقان على زيد من حيث انه حيوان ناطق وهو جهة واحدة وأما اعتبار التناسب في انسان وبدو البشرية أى الجلد في بشر فمجرد حكمة لا وجه اطلاق وان كان الثاني كان بين الاسمين التساوى أى الاتحاد في الذات والاختلاف في المفهوم كناطق وضاحك وكذلك الفائدة والغاية والعلة والغرض وان كان الثالث كان بين الاسمين إما العموم والخصوص المطلق كالنائدة والغرض أو من وجه كالحيوان والابيض فان قلت لا نسلم ان التلازم يقتضى التساوى اذ قد يكون في المتباينين الاترى الاب والابوة فانهما متلازمان ومع ذلك هما متباينان قلت ليس كلام الشارح في مطلق تلازم بل في تلازم خاص وهو تلازم جهتي اطلاق اللفظين على مسمى واحد كما علمت وتلازم الابوة للاب ليس كذلك فالمصاحبة المترتبة على الفعل في ذاتها شئ واحد يطلق عليها اسمان باعتبار جهتين متلازمتين في الضرورة يكون الاسمان متساويين والابوة والاب لم يطلقا على مسمى واحد باعتبار جهتين متلازمتين وان كان أحدهما لازما للآخر (قوله ودليل اعتبار الخ) جواب عما يقال اذا كانت الحثيتان متلازمتين فما وجه اعتبار كل حيثية فيما اعتبرت فيه أى حيث اعتبروا في الغرض المقصودية للفاعل وفي العلة البعث على الفعل وهلاكه عكس الامر وحاصل الجواب ان العلماء اعمأضافوا الغرض للفاعل وقالوا غرض الفاعل كذا تناسب اعتبار المقصودية للفاعل في مفهومه ولما أضافوا العلة للفعل حيث قالوا العلة في ذلك الفعل كذا تناسب اعتبار البعث على الفعل في مفهومها حيث قالوا فيه المصاحبة المترتبة على الفعل من حيث انها باعثة للفاعل عليه فظهر لك من هذا أن هذا الدليل انما هو لا اعتبار الحثيتين الاخيرتين وأما وجه اعتبار الحثية المذكورة في الفائدة والغاية فلم يتعرض له ولم يسله لظهوره وذلك لان الفائدة لما كانت هي المستفاد المحصل والمستفاد المذكور يقال له ثمرة ونتيجة تناسب اعتبار تلك الحثية في مفهومها ولما كانت الغاية آخر الشئ وآخر الشئ طرفه تناسب اعتبار حثية الطرف في مفهومه اذا علمت هذا فقول الشارح ودليل اعتبار كل حيثية أى من الاخيرتين لما علمت انه لم يذكر وجه اعتبار الاولين قيل الاولى للشارح أن يقول ووجه اعتبار كل حيثية الخ لان الدليل انما يذكر في مقام الانكار ولا منكر هنا اللهم الا أن يقال انه قد تخيل منكر اذ اعبر بدليل اه وفيه ان المنكر موجود فان بعضهم ذهب لترادف الغرض والعلة على ان الدليل بمعنى العلامة والا مارة فن أين أنه لا يستعمل الا في مقام الانكار تأمل (قوله اضافتهم) خير دليل لانايب فاعل



والعلة الغائية بالعكس فالاولان اعم من الاخيرين مطلقاً اذ بما يترتب على الفعل فائدة  
لا تكون مقصودة لقاعله وأما حمل الفائدة على ما أشير اليه بهذه

اعتبرت وانضمير للعلماء (قوله والعلة الغائية بالعكس) مبتدأ وخبر والجملة حالية أى والعلة  
الغائية ما تنبسط بعكس الغرض أى أضافوها للفعل دون الفاعل حيث قالوا علة الفعل كذا  
ويصح جعل العلة عطفاً على الغرض وبالعكس متعلق بحال محذوفة أى واضافتهم العلة الغائية  
حالة كونها ملتبسة بعكس الغرض لاضافتهم لها للفعل دون الفاعل (قوله فالاولان الخ) القاء  
فاء القصيحة لانها مفسرة لشرط مقدر ومفصحة عنه أى اذا عرفت النسبة بين الاولين  
والنسبة بين الاخيرين وأردت النسبة بين الاولين والاخيرين فالاولان الخ (قوله مطلقاً)  
أى عمومها مطلقاً أى في جميع الاستعمالات أى ان كل واحداً من الاولين اعم من كل واحد  
من الاخيرين مطلقاً وكل واحد من الاخيرين اخص من كل واحد من الاولين مطلقاً وذلك  
لانه قد تحصل مصالحة مرتبة على الفعل ولا تكون مقصودة للفاعل من الفعل ولا باعثة عليه  
وذلك كاخفر لاجل الماء فيوجد كثر فقد تحقق في ذلك الكثر الامر ان الاولان دون كل  
واحد من الاخيرين فان قلت بل بينهما العموم والخصوص الوجهى اذ قد يوجد الاخيران  
دون الاولين كما لو كان المقصود باخفر الماء خفر ولم يحدشياً فقد تحقق الاخيران في  
هذا الماء دون الاولين قالت هذا لا وورد له لان مورد القسمة المصالحة الحاصلة بالفعل والماء  
في هذه الصبورة لا يطابق عليه واحد منهما (قوله اذ بما الخ) فيه ان هذا الدليل قاصر لا ينتج  
المدعى وذلك لان المدعى أربعة أمور كون الفائدة اعم من الغرض ومن العلة الغائية وهاتان دعوتان  
وكون الغاية اعم من الغرض ومن العلة الغائية وهاتان دعوتان أيضاً والدليل قاصر على واحدة  
وهي كون الفائدة اعم من الغرض فلو قال الشارح اذ بما يترتب على الفعل فائدة أو غاية لا تكون  
مقصودة لقاعله ولا باعثة على الفعل كان أولى وقد يجاب بان الشارح اقتصر في الدليل نظراً  
للتلازم لانه يلزم من كون الفائدة اعم من الغرض ان تكون اعم من العلة الغائية لتلازم حيثيتهما  
فيلزم من كون المصلحة غير مقصودة للفاعل أن لا تكون باعثة على الفعل فقد وجدت الفائدة  
دون الغرض والعلة الغائية واذا كانت الفائدة اعم منهما فالغاية كذلك وذلك لما علمت من  
تلازم حيثيتهما فتأمل (قوله وأما حمل الخ) عطف على مقدر أى اما حال الطرفين فقد عرف وأما  
حمل الخ وانما أخر الكلام على الحمل بعد الكلام على الموضوع والحمول لانه لا يتحقق الا بهما  
معافصار الحمل مع الموضوع والحمول بمنزلة المركب مع المفرد والمفرد مقدم على المركب طبعاً  
وكذا ما هو بمنزلة المركب فناسب أن يقدم الكلام عليه وضعاً (قوله على ما أشير الخ) أى على

حقيقة لغة وعرفا اذ العبارات في أنفسها فائدة أما باعتبار اللغة فظاهر وأما باعتبار العرف فلا إنما  
مصلحة تترتب على تصحيح حروفها واخراجها عن محالها

العبارات الذهنية التي أشير إليها بذي من هذه (قوله حقيقة) أي عقلية (قوله لغة وعرفا) فيه ان  
الاولى اسقاطهما وذلك لان الحقيقة اللغوية والعرفية إنما يكونان في المقر دلا في الحمل والاستناد  
لان الذي يكون فيه انما هو الحقيقة العقلية وأجيب بان هذا انما جاء من جعل قوله لغة وعرفا  
منصوبين على نزع الخافض أي حقيقة في اللغة وفي العرف ونحن نتخلص من هذا بجمعها  
منصوبين على الحال من فائدة أو على التمييز لها والاصل وأما حمل الفائدة حال كون المراد بها  
المعنى اللغوي أو العرفي أو من جهة المعنى اللغوي أو العرفي على الالفاظ الذهنية حقيقة عقلية  
والحاصل ان الحمل حقيق سواء حملت الفائدة على المعنى اللغوي لها أو المعنى العرفي كما يلين بعد  
(قوله اذ العبارات في أنفسها فائدة) أي حقيقة واذا كانت العبارات الذهنية فائدة حقيقة كان  
حمل الفائدة عليها حقيقة لانه من استناد الشيء لمن هو له فم ما دعه ان الحمل حقيقة عقلية فان  
قلت المدعى ان الحمل حقيقة وقد أخذ ذلك المدعى جزأ من الدليل حيث قيل اذ العبارات في  
أنفسها فائدة حقيقة وأخذ المدعى جزأ من الدليل مصادرة على المطلوب وهي مبطللة للدليل  
والجواب ان المراد من الحقيقةين مختلف وذلك لان المراد بالحقيقة الاولى في قوله اما حمل الفائدة  
على العبارات المشار إليها بهذه حقيقة الحقيقة في حكم التكلم وقوله اذ العبارات في أنفسها فائدة  
أي حقيقة يعني باعتبار نفس الامر فليس المأخوذ في الدليل نفس الدعوى بل غيرها (قوله أما  
باعتبار اللغة فظاهر) أي أما كون العبارات الذهنية فائدة حقيقة باعتبار المعنى اللغوي للفائدة  
فظاهر وذلك لان الفائدة في اللغة ما يستفيد من مال أو علم أو غيرهما والالفاظ الذهنية علم  
محصل ومستحدث وجعل العبارات علم ما ينفي على مذهب المناطقة من تعريفه بالصورة  
الحاصلة في الذهن والالفاظ الذهنية صورة للالفاظ الخارجية ضرورة ان صورة الشيء مثاله  
والالفاظ الذهنية على مثال الخارجية اما على مذهب المتكلمين من انه الاعتقاد الجازم المطابق  
للتواقع عن دليل فليست من العلم (قوله واما باعتبار العرف) أي وأما كون العبارات الذهنية  
فائدة باعتبار المعنى العرفي للفائدة (قوله فلا إنما) أي العبارات الذهنية (قوله على تصحيح  
حروفها) المراد بتصحيح حروفها ترتيبها في الذهن على وجه مماثل لترتيبها في الخارج والمراد  
بحروفها الحروف الذهنية لان الكلمات الذهنية مركبة من حروف ذهنية أي ان العبارات  
الذهنية مصلحة مترتبة على ترتيب حروفها الذهنية في الذهن ترتبا لو ظهر في الخارج أي في اللفظ  
لا فاد (قوله واخراجها) أي الحروف الذهنية عن محالها وهو الحافظة الى الذهن والحاصل أن

و يجوز أن يكون مجازاً في الاستناد باعتبار أن لتلك العبارات مدخلاً في حصول الفائدة (تشتمل)  
 أما خبر بعد خبر أو حال أو صفة لفائدة والمراد أنها تشتمل اشتمال الكل على الأجزاء (على  
 مقدمة وتقسيم وخاتمة)

الحروف الذهنية ترتب أولاً في الحافظة ثم تخرج من ذلك المحل إلى الذهن وهو القوة العاقلة ثم  
 تخرج بعد ذلك إلى الخارج أي إلى خارج المشاعر الباطنة كالحافظة والعاقلة فإن قلت إن التشكك  
 قد يتكلم بالكلام ولا شعوره بهذا الترتيب والإخراج قلت هو قائم به وإن لم يدركه ولم يشعر به  
 ونزع بعضهم في هذا الترتيب والإخراج قائلاً إن هذا الشيء لا أصل له (قوله ويجوز أن) عطف  
 على قوله حقيقة عطف جملة فعلية على اسمية وهذا الاحتمال مبني على أن المراد بالفائدة المعاني  
 وحاصله أن الفائدة اسم للمعاني فخفاً إن تسند إلى المعاني لأن الخبر عين المبتدأ في المعنى فاستنادها  
 للالفاظ المشار إليها بهذه مجاز في الاستناد لأنه من استناد الشيء إلى سببه لأن الالفاظ الذهنية  
 توصل المعاني للذهن السامع إذ برزت من الذهن للخارج وأعلم أن متقدم من أن الحمل حقيقة  
 عقلية مبني على أن المراد بالفائدة الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة وما هنا من أن  
 الحمل مجاز عقلي مبني على أن المراد بالفائدة المعاني كما مر وهما احتمالان من احتمالات سبعة في  
 المسمى بأسماء الكتب كما تقدم وإذا علمت ذلك علمت أنه لا منافاة في كلام الشارح حيث  
 جعل الحمل أولاً حقيقة ثم يجوز كونه مجازاً (قوله أن يكون) أي الحمل والمراد به الاستناد فيصير  
 المعنى ويجوز أن يكون الاستناد مجازاً في الاستناد ولا يحصل له ويجب أن الاستناد في كلامه  
 جزء علم فكأنه قال ويجوز أن يكون الاستناد هنا مسمى بهذا الاسم وهو المجاز في الاستناد  
 ويسمى مجازاً عقلياً وحكماً فإن قلت هذا المجاز عند الخطيب خاص بالاستناد الفعل أو معناه للملايس  
 له غير ما هو له والمستند لا سم الإشارة هنا ليس فعلاً ولا في معنى الفعل بل علم قلت هو في معنى الفعل  
 بالنظر لاصوله لأنه اسم فاعل في الأصل كما مر (قوله مدخلاً في حصول الفائدة) أي في حصول  
 المعاني لأن من وقف على تلك العبارات واستحضرها ترتب له على ذلك الوقوف على المعاني  
 التي تضمنتها تلك العبارات (قوله تشتمل) أي تنحصر في مقدمة (قوله أما خبر بعد خبر) أي  
 سواء اعتبرت الفائدة اسم جنس كما هو أصلها أو علم جنس أو علم شخص كما هو حالها الآن  
 (قوله أو حال) أي من فائدة بناء على أنها علم جنس إذ علم الجنس معرفة والجل بعد المعارف  
 أحوال أو من المبتدأ على رأي من يجوز ذلك أو من الضمير في فائدة بالنظر لاصولها وإنما اسم فاعل  
 (قوله أو صفة لفائدة) أي بالنظر لاصولها من أنها اسم فاعل نكرة والافيه الآن معرفة والجل إنما  
 تكون صفات بعد النكرات (قوله والمراد إلى آخره) هذا جواب عما يقال إن المقدمة والتقسيم

وجه الترتيب أن ما يد كرفى هذه الرسالة من العبارات اما أن يكون لا فائدة المقصود أو لا فائدة ما يتعلق به اذا الخارج عنهم لا يد كرفى

والخاتمة عين الفائدة وحينئذ فاشتغال الفائدة على الثلاثة من اشتغال الشئ على نفسه وحاصل الجواب ان كل واحد من الثلاثة يلاحظ على حدة والفائدة تلاحظ هيئة اجتماعية وحينئذ يكون اشتغالها على الثلاثة من اشتغال الكل على أجزائه أى على كل واحد من أجزائه لا على جملة الثلاثة يعود المحذور وهو اشتغال الشئ على نفسه وما ذكره الشارح مبنى على ما صدر به من أن المراد بالفائدة العبارات الذهنية وكذا المقدمة وأخوها ما على ما به عليه بقوله ويجوز الخ من أن الفائدة اسم للمعاني فكذلك ان أراد بالمقدمة وأخوها المعاني أيضاً فإن أراد بها العبارات كان المراد أنها تشتمل عليها اشتغال المدلول على الدال كناية عن احاطة المعاني بالعبارات بحيث لا يعترها حشو وان أراد عكس ذلك كان من اشتغال الدال على مدلوله (قوله وجه الترتيب) اعترض بان الاول أن يقول وجه الاشتغال والخصر في هذه الثلاثة لانه المدعى وأما الترتيب فقد علم من وضعه من حيث التقديم والتأخير وهذا ليس مقصوداً واجيب بان مراد الشارح وجه الاشتغال مرافقه الترتيب (قوله في هذه الرسالة) الملازم لقول المصنف هذه فائدة أن يقول في هذه القوائد سبق الاعتذار عنه (قوله من العبارات) بيان لما وفيه ان الرسالة عين العبارات الذهنية وحينئذ فمعنى الظرفية وما معنى قوله يد كرمع ان الذ كر لا يتعلق بها بل بالانفاظ الخارجية اللهم الا أن يقال انه أراد بالرسالة معناها في العرف وهو السكاغذ وقوله من العبارات أى من دالها وهو الانفاظ الخارجية لانها كما تدل على المعاني تدل على الانفاظ الذهنية والمعنى حينئذ أن ما يد كرمع دال العبارات الذهنية في هذه الرسالة أى السكاغذ اما أن يكون الخ (قوله اما ان يكون) أى ابدأ وأن يكون لان الكون المذكور ليس نفس العبارات بل صفة لها وقيل لا حاجة لذلك لانهم فرقوا بين المصدر الصريح والمؤول فمنعوا حمل الاول على اسم الذات دون الثاني (قوله لا فائدة المقصود) أى لا فائدة المصنف المعاني المقصودة من الرسالة فهو من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله والمعاني المقصودة من الرسالة بيان أوضاع الموصولات وأسماء الاشارات والضمائر والحروف والفعل ومعانيها وقوله اما أن يكون لا فائدة المقصود أى لا فائدة جميع المقصود أو لا فائدة جميع ما يتعلق بالمقصود فاندفع الاعتراض بان بعض التقسيم يد كرفى هذه الرسالة لا فائدة ما يتعلق بالمقصود وبعض كل من الاخيرين يد كر لا فائدة ما يتعلق بالمقصود مع أن الاول لا يسمى تقسيماً والثاني لا يسمى مقدمة والثالث لا يسمى خاتمة (قوله اذا الخارج الخ) علة لخصر العبارات المذكورة في هذه الرسالة في الا من أى وانما كانت

فان كان الاول فهو التقسيم وان كان الثاني فان كان ذلك التعلق تعلق السابق باللاحق أى التعلق من حيث الاعانة فى الشروع على وجه البصيرة فيه فهو المقدمة وان كان تعلق اللاحق بالسابق أى من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة والمقدمة فى اللغة مأخوذة اما من قدم الازم بمعنى تقدم

منتهية فى الامرين فقط لان الخ (قوله فان كان الاول الخ) اسم كان ضمير عائذ على ما يذكّر فى الرسالة أى فان كان المذكور فيها الاول أى المقيد للمقصود منها فهو التقسيم وانما كان كذلك لان المقصود من الرسالة بيان أوضاع الموصولات وأسماء الاشارة والضمائر والخروف والفعل وهذه انما بينت فى التقسيم (قوله وان كان الثانى) أى وان كان ما يذكّر فى هذه الرسالة الثانى أى ما يكون لا فائدة ما يتعلق بالمقصود (قوله فان كان الخ) أى فقيه تفصيل فان كان ذلك التعلق الخ أى فان كان صاحب ذلك التعلق تعلقه تعلق السابق الخ (قوله من حيث الاعانة) أى لامن حيث التبرك كالسمة أى من أجل الاعانة الخ فالحثية للتبديد (قوله فى الشروع) فى معنى على متعلقة بالاغانة لان الاستعانة والاغانة وما تصرف منهما انما تنعدي للمستعان عليه وعلى وانما لم يعبر بهاد فاعث التكرار مع على فى قوله على وجه البصيرة (قوله على وجه البصيرة فيه) على وفى متعلقان بالشروع وضمير فيه للاحق والمراد بالبصيرة التبصر أى الادراك التام واضافة وجه للبصيرة لبيان أى على وجهه هو التبصر أى الادراك التام (قوله وان كان تعلق اللاحق بالسابق) أى وان كان صاحب التعلق تعلقه تعلق اللاحق بالسابق وقوله فهو الخاتمة أى فصاحب ذلك التعلق هو الخاتمة (قوله أى من حيث زيادة التوضيح) أى من حيث التوضيح الزائد للسابق والتكميل له خرج ما يذكّر للتبرك كختم المؤلف بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله والمقدمة فى اللغة) أى وتفسير المقدمة أى تفسير هذا اللفظ وقوله من قدم أى مأخوذة من قدم الخ ان قلت ان الكلام بصدد تفسير الكلمة وبيان معناها لا بصدد اشتقاقها وما ذكره انما يفيد من أى شىء اشتقت والجواب انه يلزم من بيان الاشتقاق بيان المعنى لان بيان الاشتقاق مفيد لبيان المعنى بالدليل لانه حيث كانت المقدمة مأخوذة من قدم بمعنى تقدم كانت المقدمة بمعنى المقدمة فاصنعه الشارح مفيد لمرين بيان مأخذها وبيان معناها بخلاف ما لو تعرض لبيان المعنى ابتداء فربما ينزع فيه اذ لا دليل عليه (قوله بمعنى تقدم) لم يقل أى تقدم لان المتبادر من لفظ قدم قدم غيره وتفسيره بتقدم فيه خفاء فلذا أتى بما ذكره وان كان وصف قدم بالزوم يدفع الخفاء لكن قد يغفل عن ذلك الوصف بقى شىء آخر وهو ان كلامه يوهّم أن تقدم لا يكون الا لازما مع

أو المتعدي وفي الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه الشروع في العلم والمناسبة ظاهرة لتقدمها في الذكر أو لتقدمها الطالب في الشروع في المقاصد بالذات أو بالواسطة

انه قد يحى عمتد بانحوز بدتقدمه عمر و واجب بأن هذان الحذف والا يصال والاصل تقدم عليه عمر و (قوله أو المتعدي) أى أو من قدم المتعدي نحو قدم زيد عمر أى جعله متقدما واعلم انه على أخذها من اللازم تكون بكسر الدال لا غير لان اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي واسم المفعول لا يصاغ من اللازم بل من المتعدي وعلى أخذها من المتعدي يصح كسر الدال وتحتها على معنى انها مقدمة من فهمها على غيره أو مستحقة لما اشتملت عليه من التوائد أن يقدمها الغير وذكر بعضهم ان الفتح قليل لا يهامه عدم استحقاتها التقديم بالذات ولذا لم يتعرض له الشارح فيما بأتى (قوله وفي الاصطلاح) أى اصطلاح الادباء وهم علماء المعقول (قوله عبارة) أى معبر بها عن ما أى عن معان وذكر الضمير في عليه باعتبار لفظ ما والمعاني التي يتوقف عليها الشروع في العلم كتعريفه وبيان موضوعه وغايته وهذه مقدمة العلم وليست مرادة هنا في كلام المصنف بل المرادة مقدمة الكتاب وهى اسم لطائفة من الالفاظ قدمت أمام المقصود لا ارتباط لها بها وانتفاع بها فيه فالنسبة بين المتقدمين التباين لان احدهما معان والاخرى ألفاظ وانما جعلنا ما واقعة على معان لا على ألفاظ لتقوله يتوقف الخ فالوقوف في الشروع انما يكون على مقدمة العلم وهى معان ان قلت ان الشروع في العلم لا يتوقف على المعاني المذكورة قلت المراد بقوله ما يتوقف عليه الشروع أى تمام الشروع لأصله (قوله والمناسبة) أى بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى (قوله ظاهرة) أى غير خفية بل فيها نوع ظهور فيحتاج معه للتعليل فلا يقال اذا كانت ظاهرة فلا حاجة للتعليل بقوله لتقدمها الخ أو يقال ان هذا تنبيه لا دليل والامور الضرورية قد ينبه عليها لما يلحقها من غفلة بعض الاذهان عنها (قوله لتقدمها) أى المعاني المدلولة لها وقوله في الذكر بضم الدال أى التذكر والتعقل أو بالكسر بمعنى التعبير أى بدالها وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على أخذها من اللازم (قوله أو لتقدمها) أى المعاني المدلولة لها الطالب على غيره وهذا توجيه للمناسبة بين المعنيين على أخذها من المتعدي مكسورة الدال اما على أخذها منه مفتوحها فوجه المناسبة تقديم الطالب لها ولم يذكر لا يهامه عدم استحقاتها التقديم بالذات كما تقدم (قوله في الشروع) متعلق بالتقديم وقوله بالذات أو بالواسطة متعلق بالمقاصد أى ان المعاني المدلولة للفظ مقدمة وهى مقدمة العلم تقدم الطالب على غيره في الشروع في المقاصد كانت تلك المقاصد مقصودة بالذات كالقسيم أو بالواسطة كالخدمة فحصل ان مقدمة العلم تعين فيهما

والمراد بالمقدمة هنا المعاني المخصوصة أو العبارات المعينة فلا بد من اعتبار التجوز بأن يكون من قبيل إطلاق الكلي على بعض جزئياته أو إطلاق اسم المدلول على بعض مادل عليه وما وقع في بعض النسخ

نحو أنعم

واعترض شيخنا الحنفى على الشارح أنما جاء من جعل قوله بالذات أو بالواسطة متعلقا بالتقديم لا بالمقاصد كما قلنا والافلا اعتراض (قوله والمراد الخ) هذا إشارة إلى أن ما ذكره من المعنيين للفائدة اللغوى والاصطلاحى عام والمراد هنا خاص وتوضيحه ان لفظ مقدمة كلى تحته جزئيات سواء كانت بالمعنى اللغوى أو الاصطلاحى لان معناها لغة عبارات تقدمت امام المقصود و اصطلاحا معان يتوقف الشرع عليها فى العلم وكلاهما كلى وهذه المقدمة المذكورة فى هذا الكتاب جزئية من جزئيات المقدمة الكمية لان المذكور هنا اما عبارات معينة متقدمة امام المقصود أو معان معينة يتوقف عليها الشرع فى العلم اذا علمت هذا قلنا احتمالات أربعة وذلك لانه ان لوحظ ان المقدمة فى الاصل ألفاظ قدمت امام المقصود ولا حظنا ان المقدمة هنا مراد بها ألفاظ معينة قدمت امام المقصود كان إطلاق مقدمة الذى هو كلى على هذا الجزئى من قبيل إطلاق اسم الكلى على بعض جزئياته وكذا ان لوحظ ان المقدمة فى الاصل اسم لمعان يتوقف عليها الشرع فى العلم وقلنا المراد منها معان معينة فان لوحظ ان المقدمة فى الاصل اسم الالفاظ المقدمة على المقصود وأريد منها معان مخصوصة كان من قبيل إطلاق اسم الدال على بعض المدلول أى على جزئى من جزئيات المدلول وذلك لان لفظ مقدمة مدلوله ألفاظ مطلقة مدلولها معان مطلقة فأطلق لفظ مقدمة وهو اسم الدال على جزئى من جزئيات المدلول وان لوحظ أن المقدمة فى الاصل اسم لمعان مطلقة يتوقف عليها الشرع فى العلم وأريد منها هذا ألفاظ مخصوصة كان من إطلاق اسم المدلول على بعض جزئيات الدال وأشار الشارح للاحتمالين الاولين وهما تقديران يراد بكل من مطلق المقدمة والمقدمة العبارات أو المعانى بقوله بأن يكون من قبيل إطلاق الكل على بعض جزئياته وأشار بقوله أو إطلاق اسم المدلول الخ للاحتمال الرابع وهو تقديران يراد بمطلق المقدمة المعانى وبالمقدمة هنا عبارات مخصوصة لا استعمال ما هو موضوع لمطلق المعانى فى عبارات مخصوصة ولم يتعرض الشارح للاحتمال الثالث وهو ان يراد بمطلق المقدمة العبارات وبالمقدمة هنا معانى مخصوصة وعليه فيكون من إطلاق اسم الدال على بعض مدلوله (قوله المعانى المخصوصة أو العبارات المعينة) وصف المعانى بالمخصوصة والعبارات بالمعينة تفنن وأنت خير بأن المناسب لما ذكره أولا من جعل المشار اليه بهذه العبارات الذهنية أن يكون المراد بالمقدمة هنا التى هى جزء ذلك المشار اليه



على مقدمة وتنبيه وتقسيم وخاصة فهو سهو من قلم الكاتب اذ التنبيه من المقدمة فلا معنى لعدده  
جزأ مستقلا ( المقدمة ) مبتدأ خبره محذوف أى هذا الذى نشرع فيه

العبارات المعينة فقط فكان الاولى للشارح أن يقول والمراد بالمقدمة هنا العبارات المعينة  
ويحذف المعانى المخصوصة ولعل الشارح أشار بهذا التردد الى أن المشار اليه بهذه لا يتعين  
حملة على العبارات الذهبية بل يجوز أن يراد بها المعانى أيضا فيكون ما ذكره أولا مبنيا على  
الرجحان لا على التيسير أو أشار بالترديد الى ما ذكره ثانيا من أنه يجوز أن يراد بالفائدة المعانى  
ويكون الحمل اسنادا مجازيا ( قوله على مقدمة ) بدل من ما أو تحذف بيان عليه ( قوله فهو  
سهو ) خبر عن ما قرنه بالاعلم شبهة الموصول الواقع مبتدأ لاسم الشرط فى العموم وفى الحكم  
على ما وقع فى بعض النسخ بالسهو تجوز اذ هو ناشئ عن السهول لأن نفسه سهو ( قوله من قلم  
الكاتب ) نسب السهول للقلم الذى لا شعور له مبا لعة فى بطلان ما وقع فى بعض النسخ أى أنه  
لا ظهور بطلانه لا ينبغي أن يقع من عاقل ولو على سبيل السهو بل لا ينبغي أن يصدر من غير العاقل  
الا على سبيل السهو ( قوله اذ التنبيه الخ ) هذا دليل من الشكل الاول مثبت للمطلوب وهو  
عدم صحة ما فى بعض النسخ وقد حذف الشارح من هذا الدليل موضوع الكبرى والنتيجة  
والاصل التنبيه جزء من المقدمة وكل ما كان كذلك فلا معنى لعدده جزأ مستقلا ينتج التنبيه  
لا معنى لعدده جزأ مستقلا لكن لك أن تمنع هذا الدليل منعاً تفصيلاً وحاصله أن قوله فى  
الصغرى التنبيه جزء من المقدمة ان كان المراد أنه جزء منها من حيث انضمامه منها كانت  
الصغرى مسالمة لكن قوله فى الكبرى وكل ما كان كذلك فلا معنى لعدده جزأ مستقلا لا يسلم  
لان فهم الشيء من الشيء لا يمنع من عدده جزأ مستقلا ألا ترى أن الخاتمة مفهومة من التقسيم كما  
يأتى للشارح وقد عددها المصنف جزأ مستقلا وان أراد بقوله فى الصغرى التنبيه جزء من  
المقدمة أى انه جزء من حيث الالفاظ وان المقدمة تشملها منعت الصغرى وسلمت الكبرى  
فان قلت على التقدير الاول هلا عرف المصنف التنبيه كما عرف الخاتمة مع أن كل واحد منهما  
تابع لما قبله ومفهوم منه فالتنبيه مفهوم من المقدمة والخاتمة مفهومة من التقسيم قلت ان الخاتمة لما  
كانت تابعة للتقسيم الذى هو شريف لانه المقصود بالذات استحقاق الشرف بتعريفها بخلاف  
التنبيه فانه تابع للمقدمة التى هى وضعية لانها ليست مقصودة بالذات بل لتعين على الوصول  
للمقصود فلم تستحق التعريف لعددهم شرفها ( قوله مبتدأ ) لم يتعرض لجمعها لمفعول فعل  
محذوف أى اقر أمثالا ولعله لعدم ثبوت الرواية بالنصب وان جاز عربة ( قوله أى هذا الذى  
نشرع فيه ) أى من الاحكام وما يتعلق بها من بيان الوضع العام لخاص بقوله وذلك بأن يجعل  
الخ ان كانت المقدمة اسما للمعانى أو من الالفاظ الدالة على الاحكام ان كانت اسما للالفاظ

أو بالعكس وأما جعل مجموع هذه العبارات التي بعدها إلى قوله التقسيم خبر لها فغير مناسب في أمثال هذا المقام تأمل ولما كان معرفة أقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه وتعقل الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه المقصود كما يظهر لك بعد ذلك بدأ في المقدمة بتقسيم اللفظ بذلك الاعتبار فقال (اللفظ قد يوضع لشخص بعينه) اعلم أن اللفظ في

(قوله أو بالعكس الخ) اعلم أنه إذا احتل المقام حذف المبتدأ والخبر فختلف في الأولى بجعله محذوفاً فذهب بعضهم إلى أن الأولى جعل المحذوف هو الخبر وجعل المذكور هو المبتدأ لأن المبتدأ هو الركن الأعظم من ركني الاستناد فلا ينبغي حذفه وذهب بعضهم إلى أن الأولى جعل المحذوف هو المبتدأ أو بقاء الخبر لأنه هو المقصود بالأفادة وذكر المبتدأ عند علمه يشبه أن يكون عبثاً. (قوله فتأمل) أي تأمل وجهه عدم المناسبة وحاصله أن قوله المقدمة ترجمة وشأن الترجمة أن تكون مقطوعة عن المترجم له لأن المترجم له أحكام مقصودة في أنفسهم فلا يناسب جعلها خبراً عن شيء مقطوعة عنه أو أن ما بعد الترجمة قد يطول فيسأم انتظار تمام القاعدة (قوله وأما جعل الخ) هذا رد على العصام الجوز لذلك بقوله إلى قوله التقسيم أي بانخراج الغاية (قوله باعتبار خصوص الوضع الخ) أي باعتبار كون وضعه خاصاً وكونه عاماً لا باعتبار افرادة وتركيبه ولا باعتبار اسميته وفعليته وحرفيته (قوله وتعقل الموضوع له) أي وباعتبار تعقل الموضوع له كذلك أي عاماً وخاصاً (قوله مما يتوقف) خبر كان وقوله بدأ جواب لما وأورد على قوله بدأ في المقدمة بتقسيم الخ بأن التقسيم المذكور نفس المقدمة فيلزم ظرفية الشيء في نفسه وأجيب بأن المقدمة عند الشارح اسم للتقسيم والتنبيه فالتقسيم بمضاهيها وحينئذ الظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله بذلك الاعتبار) أي اعتبار خصوص الوضع وعمومه وخصوص الموضوع له وعمومه وفيه أنه لم يذكر في ابتداء المقدمة الا قسمين كما سيأتي للشارح الاعتذار عن ترك القسمين الآخرين فكيف ينسب للمصنف هنا أنه بدأ في المقدمة بالأقسام الأربعة ويجب أن في الكلام حذف مضاف أي بدأ في المقدمة ببعض تقسيم اللفظ بذلك الاعتبار (قوله اعلم أن اللفظ الخ) آخر الشارح الكلام على أل عن الكلام على اللفظ مع أن أل متقدمة في الذكور عن اللفظ فكان الأولى أن يقدم الكلام عليها وكان الشارح نظر لسكون اللفظ هو الجزء الأعظم المقصود بالذات فلذا أقدم الكلام عليه وكان على الشارح أن يتعرض لبيان معنى الوضع كما فعل بعض الشراح حيث قال الوضع لغة جعل الشيء في موضع واصطلاحاً تعيين الشيء بأزاء المعنى للدلالة عليه بقا على أن قلنا أن اللفظ المجازي موضوع أو تعيين الشيء بأزاء المعنى للدلالة عليه بنفسه أن قلنا أنه غير موضوع لأن تعيينه للدلالة على المعنى بقرينة لا بنفسه (قوله في

أصل اللغة مصدر بمعنى الرمي فهو بمعنى المفعول فيتناول ما لم يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد  
أو أكثر مهملا أو مستعملا صادرا من الهم أو لا لكن خص في عرف اللغة ثانيا

أصل اللغة (أى وأما معناه في عرف أهل اللغة وفي عرف النحاة فسيأتى الكلام عليه) (قوله بمعنى  
الرمي) الإضافة للبيان والمراد أنه بمعنى الرمي مطلقا سواء كان بالهم أو بغيره كان الرمي لحذف أو  
لغيره كما يدل له قول الشارح بعد صادر من الهم أولا (قوله فهو بمعنى المفعول) المناسب حذف هذا  
لأنه لم يتقدم له ما يتفرع عليه هذا إلا يتسبب عن كون اللفظ مصدرا بمعنى الرمي أن يكون اللفظ  
بمعنى اسم المفعول حتى أنه يفرعه عليه بالفاء وأيضا لم يكن هذا مرادافى أصل اللغة بل المراد باللفظ  
في أصل اللغة نفس المصدر ولم ينقل عنه لاسم المفعول اتفاقا فكان على الشارح أن يفرعه على  
أحد المعنيين اللتين ويحذفه من هنا (قوله فيتناول الخ) تفرع على كون اللفظ في أصل اللغة  
بمعنى الرمي فالضمير في يتناول عائد على اللفظ في أصل اللغة وقوله ما لم يكن صوتا رمية أو الرمي  
الذى لم يكن صوتا ولا حرفا كرمي النواة ولا بد من تقدير في الكلام أى فيتناول رمية لم يكن  
مسببه الذى ينشأ عنه صوتا ولا حرفا كرمي النواة وما كان مسببه حرفا واحدا الخ وإنما احتجنا  
لهذا التقدير لأن كلامنا الصوت الحرف ليس نفس الرمي حتى نخبر به عنه وإنما هو مسبب  
عن الرمي وكان الأولى حذف قوله وحرفا من قوله ما لم يكن صوتا وحرفا لأن الحرف أخص  
من الصوت ونفى الاسم يستلزم نفي الأخص أو يقدم الحرف على الصوت ويكون من ذكر العام  
بعد الخاص (قوله مهملا أو مستعملا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها أى كان ذلك إلا أكثر  
مهملا أو مستعملا فهو تعميم في الأكثر (قوله صادرا من القسم) أى كحروف وقوله أولا  
كطرح النواة وهذا تعميم في قوله ما لم يكن صوتا وحرفا وما كان حرفا أو أكثر وكان الأولى  
حذف التعميم أعنى قوله صادرا من الهم أولا لأنه مكرر مع ما قبله وذلك لأن قوله صادرا من الهم  
هو نفس قوله وما هو حرف واحد أو أكثر مهملا أو مستعملا وقوله أولا هو نفس قوله ما لم يكن  
صوتا ولا حرفا كذا قيل وقد يقال لا تكرار أصلا بل هذا أعم مما قبله لأن الصادر من الهم  
ليس قاصرا على الحرف الواحد فأكثر بل هو أعم منه لشموله رمي النواة ونحوها الصادر من الهم  
والذى ليس صادرا من الهم ليس قاصرا على غير الضموت والحرف بل يشمل الضموت كالصوت  
الحاصل عند وقع جسم على آخر فتأمل (قوله لكن خص ثانيا) هذا استدراك على ما يتوهم  
من أن هذا الأصل وهو كون اللفظ مصدرا بمعنى الرمي مستمر وقوله خص أى بعد التجوز  
فيه بجمله بمعنى اسم المفعول فالواقع من اللغويين النقل ثم التخصيص وهذا مذاهب الرضى حيث  
قال اللفظ في أصل اللغة مصدر ثم استعمل بمعنى الملقوط ثم خص بالملفوظ من الحروف وقيل

بما هو صادر من القم من الصوت المعتمد على المخارج حرفاً واحداً أو أكثر مهملاً أو مستعملاً فلا يقال لفظة الله بل كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من شأنه أن يصدر من القم من الحروف واحداً كان أو أكثر

انه خص قبل التجوز المذكور وهو مذهب السيد فذهب الى أن اللفظ في أصل اللغة الرمي ثم استعمل في رمي ما يصدر من القم من الحروف والأصوات والمعنيان مصدران ثم تجوز في المعنى الثاني بجعله بمعنى اسم المفعول (قوله ثانياً) منصوب على الظرفية أي خص زماناً ثانياً أي في زمن ثان ولا يصح جعل ثانياً مفعولاً مطلقاً أي خص تخصيصاً ثانياً لاقتضائه أنه خص أولاً في عرف اللغة بشيء آخر مع أنه ليس كذلك (قوله) بما هو صادر من القم (الخ) أن مررت على قول السيد المتقدم من أن التخصيص لم يسبقه تجوز فلا بد من تقدير مضاف أي رمي ما هو صادر بالفعل من القم (قوله من القم من الصوت الخ) من الأولى ابتدائية والثانية بيانية وقوله بما هو صادر من القم أي بما هو صادر من القم بالفعل سواء كان فم إنسان أو غيره وليس المراد بما شأنه أن يصدر من القم لأن هذا اصطلاح نحوي كما يأتي (قوله على المخارج) أي على جنسها لا جمل أن يشمل الحرف لأنه يعتمد على مخرج واحد (قوله حرفاً واحداً أو أكثر) خبر لكان المحذوفة مع اسمها والتقدير كان ذلك الصوت المعتمد على جنس المخارج حرفاً واحداً أو أكثر وبصح جعله حالاً من الصوت لكن الأول أولى لأن الحرف ليس وصفاً مشتركاً كما هو الغالب في الحال (قوله مهملاً أو مستعملاً) أي كان الاكثر مهملاً أو مستعملاً (قوله فلا يقال الخ) هذا مفرع على محذوف والاصل والصدور من القم محال على الله وحينئذ فلا يقال في لفظة من ألفاظ القرآن أو غيره من الكتب المنزلة التي خلقها الله لفظة الله لأنها وإن أضيفت اليه خلقتا لم تنسب اليه لايهاهما الجارحة وهو منزه عنها (قوله بل بكلمة الله) أي بل يقال فيها كلمة الله وفيه أن الكلمة قول مفرد والقول هو اللفظ الصادر من القم فنسبة الكلمة الى الله يوهم الجارحة والله منزه عنها والجواب أن إضافة الكلمة لله وإن كان موهما لكن ورد الاذن الشرعي باستنادها اليه فحل منع اطلاق اللفظ على الله أو اطلاق استناده اليه إذا كان موهما لم يرد أن باطلاً أو استناده والاجاز (قوله وفي اصطلاح النحاة) عطف على قوله في أصل اللغة لا على قوله في عرف اللغة والاعتقال بما من شأنه بادخال الباء على ما والنحاة جمع ناه كقضاة جمع قاض (قوله ما من شأنه أن يصدر الخ) ما نكرة موصوفة وأنها موصولة وقوله من شأنه خبر مقدم وإن يصدر من القم في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر والجملة صفة لها أو صلة لها أي وفي عرف النحاة شيء أو الشيء الذي الصدور من القم شأنه (قوله واحداً كان أو أكثر) فيه أن هذا لا يناسب التعبير بالجمع في قوله

او تجرى عليه أحكام اللفظ كالعطف والابدال فيندرج فيه حينئذ كلمات الله تعالى  
وكذا الضمائر التي يجب استئثارها

الحروف أما كون قوله واحدا لا يناسب التعبير بالجمع فظاهر وأما عدم مناسبة قوله أو أكثر  
فباعتبار أن الأكثر من الحرف صادق بحرفين والحروف جمع كثرة والجواب أن أُل في الحروف  
جنسية فتبطل معنى الجمعية بقرينة قوله واحداً كان أو أكثر (قوله أو تجرى عليه أحكام  
اللفظ) عطف على قوله ما من شأنه أن يصدر أي أو ما ليس شأنه الصدور من الهم لكن تجرى  
عليه أحكام ما يصدر من الهم (قوله فيندرج) أي فيدخل وقوله فيه أي في تمرىف اللفظ على  
اصطلاح النحاة وقوله حينئذ أي حين اذ يفسر بالامرين بما من شأنه أن يصدر من الهم وما ليس  
شأنه أن يصدر من الهم لكن تجرى عليه أحكامه وقوله كلمات الله والضمائر الخ لف ونشر  
مرتب فكلمات الله مندرجة فيه بالنظر للطرف الاول منه والضمائر المستترة مندرجة فيه  
بالنظر للطرف الثاني منه (قوله كلمات الله) أي فيقال لها الفاظ واعتراض انه ان أريد بكلمات  
الله الألفاظ القرآنية فغير ظاهر لانها حادثه وهي صادرة من الهم بالفعل فلا يتوهم عدم دخولها  
حتى ينص عليه وان أريد بكلمات الله المعنى القديم القائم بذاته تعالى فليس من شأنه الصدور  
المذكور بل من شأنه عدمه وأجيب باختيار الثاني لكن في الكلام حذف مضاف والاصل  
وفي اصطلاح النحاة ما من شأن نوعه أن يصدر من الهم وكلام الله القديم نوعه مطلق كلام أي  
كليه الذي يحمل عليه فالمراد النوع اللغوي لا المنطقي الذي هو تمام الماهية لان هذا لا يقال  
في ذات الله ولا في صفاته وشأن هذا النوع الصدور من الهم باعتبار بعض أفراده لا جميعها لان  
القديم ليس شأنه الصدور منه هذا غاية ما أجيب به وفيه نظر من وجهين الاول أن مقتضى هذا  
الجواب ان الكلام القديم يقال له لفظ وليس كذلك الثاني أن ما زعم النوع وكان شأنه فهو لازم  
لجميع الافراد ضرورة ان النوع موجود في كل الافراد فيعود الاشكال وزعم ان القديم شأنه  
الصدور من الهم وأجيب عن الاول بانه ان أريد بكون القديم لا يقال له لفظ يعنى شرعا فاسلم  
لكن كلام الشارح في مجرد الاندراج في التعريف والجواز الشرعي وعدمه شئ آخر وان  
أرادانه لا يقال له لكونه يندرج فهو بعد فهم المقام مكابرة وعن الثاني بان المراد شأن النوع  
لولا المانع وقد قام المانع في القديم على انهم كثير أما يطلقون الشأن على الكثير الغالب فلا  
يلزم في جميع الافراد ولم يكن مرادهم بالشأن ما ذكر لم يكن للعدول عن الفعل الى الشأن فائدة  
(قوله التي يجب استئثارها) قيد لا بد منه لاخراج جائزة الاستئثار لان شأنها الصدور من الهم  
وكلامنا في ادخال الضمائر في قوله أو تجرى الخ اذ معناه كما علمت أو ليس شأنها الصدور من

وهذا المعنى أعم من الاول وهو المراد ههنا واللام فيه اما للجنس

القوم ولكن تجرى الخ وهذا لا يكون الا في واجب الاستتار والحاصل ان الضمائر المستترة جوازا وما حذف من مبتدأ أو خبر أو نعت أو غير ذلك داخلة في التعريف بالنظر للطرف الاول وكذا كلمات الله لا فرق بين القديمة والحديثة والضمائر المستترة الواجبة الاستتار داخلة بالنظر للطرف الثاني (قوله وهذا المعنى) أى معنى اللفظ في اصطلاح النحاة أعم من المعنى الاول أى الاول الاضافى وهو معناه فى عرف أهل اللغة لا الاول الحقيقى الذى هو معناه فى أصل اللغة لان بينهما التباين لان معناه فى أصل اللغة الرمى مطلقا وهو مصدر وما من شأنه أن يصدر من القوم مرعى فهو اسم مفعول وقوله أعم أى عموم مطلقا فيجتمعان فى نحو زيدا قائم فهو لفظ فى عرف أهل اللغة لانه صوت صادر من القوم معتمد على مخارج وكذا فى عرف النحاة لانه حروف شأنها تصدر من القوم وما شأنه الصدور لا ينافى الصدور بالفعل وينفرد اللفظ فى اصطلاح النحويين عنه فى عرف اللغة بكلمات الله القديمة والضمائر الواجبة الاستتار فلا يقال لها لفظ فى عرف أهل اللغة لانها ليست أصواتا صادرة من القوم معتمدة على مخارج (قوله وهو) أى معنى اللفظ فى اصطلاح النحاة المراد ههنا أى فى كلام المصنف لا يقال اللفظ فى اصطلاحهم يشمل الماهل مع انه لا تصح ارادته هنا للاخبار عنه بقوله قد يوضع والمهمات لا وضع لها لانا نقول الخبر المذكور قرينة على تخصيص اللفظ بغير الماهل (قوله واللام فيه اما للجنس الخ) اعلم أن أ ل اما أن يشار بها للحقيقة وإما أن يشار بها للافراد والتى يشار بها للحقيقة اما أن يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى لام الجنس واما أن يشار بها للحقيقة من حيث تحققها فى حصص من الافراد غير معينة ويقال لها لام العهد الذهنى نحو ادخل السوق اذا كان فى البلد أسواق متعددة واشتر اللحم وأخاف ان يأكله الذئب والتى يشار بها للافراد اما أن يشار بها لكل افراد الحقيقة ويقال لها لام الاستغراق نحو ان الانسان لى خسر بدليل قوله بعد الا الذين آمنوا الخ لان الاستثناء يدل على العموم والاستغراق فى المستثنى منه واما أن يشار بها الى حصص من الافراد معينة نحو جاء القاضي اذا لم يكن فى البلد الا قاض واحد ويقال لها لام العهد الخارجى فلاقسام أربعة ومحصل كلام الشارح أنه يصح هنا ارادة اثنين منها وهى لام العهد الذهنى ولام العهد الخارجى ولا يصح أن تكون هنا للاستغراق ولا للجنس لانه على ارادة الاستغراق يكون المعنى كل لفظ قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار أمر عام وكل لفظ صادق بالماهل مع أنه غير موضوع ويمكن أن يجاب عن هذا بان المراد كل لفظ قد يوضع أى كل لفظ من الالفاظ الموضوعة بقرينة الخبر وحينئذ يكون الاستغراق ظاهرا نعم فسد الاستغراق من جهة انه يصير المعنى عليه كل لفظ

من حيث حصوله في بعض افراده أعني العهد الذهني أو لخصه معينة من جنس مطلق اللفظ  
وهي الموضوع منه أعني به العهد الخارجي وحينئذ يجب أن يحمل قوله بوضع

موضوع قد يوضع لمشخص بعينه وقد يوضع له باعتبار أمر عام وظاهر أن كل انظر أخذ فهو  
واحد من القسمين لأنه منقسم للقسمين كما هو مقتضى الاستغراق وأما عدم محبة جعلها للجنس  
فلا نه على إرادته بصير المعنى جنس اللفظ قد يوضع لغير الجنس موضوع له لا أنه موضوع  
لجنس اللفظ وحقيقته وضع لها كلمة لفظ ولم يوضع لشيء (قوله أما للجنس) أي أما أن يكون  
مشاربها للجنس (قوله في بعض افراده) أي بعض غير معين (قوله أعني العهد الذهني) أي  
أعني بالجنس المتحقق في بعض الافراد العهد الذهني أي الماهية المعهودة في الذهن فالمعهود في  
الذهن هو الماهية لا بعض الافراد لأنه مبهم أن قلت أن البعض الغير المعين الذي يتحقق فيه  
الجنس صادق بالمهمل وحينئذ جعلها للعهد الذهني لا تصح إرادته لذلك وأجب بأن هذا  
البعض الذي تحقق فيه الجنس غير معين باعتبار ظاهر اللفظ والاحتمال العقلي لكنه معين في  
نفس الامر فتأمل (قوله أو لخصه) أي وأما أن يكون مشاربها أي باللام لخصه معينة أي لفرد  
معين وقوله من جنس أي من افراد جنس وإضافة جنس لمطلق اللفظ إضافة بيانية لأن مطلق  
اللفظ هو نفس الجنس وإضافة مطلق اللفظ من إضافة الصفة للموصوف أي وأما أن يكون  
مشاربها لفرد من افراد الجنس الذي هو اللفظ المطلق أي الذي لم يقيد بكونه موضوعاً أو مهماً  
وكلام الشارح جار على أن لا العهد الخارجي قسمية للام الجنس والاقال أو للجنس في ضمن  
حصة (قوله وهي الموضوع منه) أي وتلك الحصة المعينة أي الفرد المعين هو الموضوع من افراد  
اللفظ فالضمير في منه للجنس وفي الكلام حذف مضاف أي وهي الموضوع من افراد (قوله  
أعني العهد الخارجي) أي أعني بالحصة المعينة المشاربها الحصة المعهودة في الخارج أن قلت قد  
ظهر لك أن المراد من اللفظ سواء أريد العهد الذهني أو الخارجي اللفظ الموضوع وحينئذ  
فليكن الاخبار بقوله بعد قد يوضع ملغى لا صحة له إذ لا فائدة فيه وأجب بأن محط الفائدة التمسك  
أعني قوله لمشخص بعينه وكان الأولى للمصنف أن يقول اللفظ قد يكون لمشخص الخ لا جمل  
أن لا يرد ما ذكر أن قلت العهد الخارجي عهده أمان حيث تقدمه صريحاً أو كناية أو علمياً  
هنا من أي قبيل قلت من القبيل الثالث اذ من المعلوم أن اللفظ الثابت لمشخص أو لامرئ كلياً  
هو الموضوع فتأمل (قوله وحينئذ) أي وحينئذ جعلت اللفظ للعهد الخارجي وأريد اللفظ  
الموضوع فيجب أن يحمل النسخ أماً على جعلها للعهد الذهني فالفرد الغير المعين الذي تحقق فيه  
الجنس صادق بالموضوع وغيره فيحسن التعبير بقوله بوضع في الجملة من غير تأويل وقد يقال



على العدول عن الماضي الى المضارع امالا استحضر الصورة لنسوع غرابة أو لتأخر الوضع  
عن اللفظ بالنظر الى الذات اذا تمهد هذا فنقول أقسام اللفظ الموضوع من حيث تشخص  
المعنى وعمومه وخصوص الوضع وعمومه على ما يقتضيه التقسيم العقلي ابتداء

لا بد من التأويل أيضاً حتى على جعلها للعهد الذهني لان الحصة التي تحتق فيها الجنس عدم تعيينها  
باعتبار الاحتمال العقلي وظاهر اللفظ فلا ينافي انها متعينة في نفس الامر فتأمل (قوله على  
العدول) متعلق بيجمل (قوله امالا استحضر الصورة) أي على تقدير أن يكون المضارع  
للحال فكأنه يستحضر بالمضارع تلك الصورة أي صورة وضع اللفظ لمشخص أولاً مر كلى  
ليشاهد السامعون لاجل غرابتها لتعمل الموضوع له بواسطة أمر عام أو بدونها ثم وضع اللفظ  
له أمر غريب واعلم ان هذه الغرابة لم تكن لكل الناس بل لبعض الافراد والمتبادر من الشارح  
خلافه اللهم الا أن يقال قوله لنسوع غرابة أي ولوادعاء وهذا عام في كل الناس فتأمل (قوله أو  
لتأخر الوضع عن الذات) أي عن ذات اللفظ أي على تقدير كون المضارع للاستقبال فيكفي في  
كونه مستقبلاً تأخر الوضع عن ذات اللفظ وهذا الجواب يقتضي صحة أن يقال جاء الذي يضرب  
لشخص ضرب من مدة طويلة نظراً لكون ذاته متقدمة على ضربه قليل وهو في غاية البعد وقد  
يقال لا مانع من صحته نعم ان ورد قبل بغيره فلا مر ظاهر فتأمل (قوله اذا تمهد هذا) أي اذا قرر  
وثبت هذا أي ما ذكر من كون المراد باللفظ في كلام المصنف اللفظ الموضوع والتمهيد في  
الاصل وضع الطفل في المهد أي في فراشه الذي ينام فيه ومعلوم ان وضع الطفل في فراشه يكون  
بطمأنينة وثبات فاستعمل في مطلق اثبات الشيء على وجه تام فان قلت ان ما ذكر معنى للتمهيد  
والواقع في الشارح تمهد ومصدره التمهد وحينئذ فلا يكون معناه ثبت على وجه تام قلت ان  
التمهيد مطاوع للتمهيد فكأنه مصدر له فصيح حينئذ تفسيره بالثبوت المذكور فتأمل (قوله من  
حيث تشخص الخ) أي لا من حيث افراذه وتركيبه ولا من حيث اسميته وفعليته وحر فيته  
(قوله وعمومه) هو والخصوص من عوارض الالفاظ فوصف المعنى بهما تجوز من  
وصف المدلول بوصف الدال وأما وصف المعنى بالسكينة والجزئية فهو حقيقة ووصف اللفظ  
بهما مجاز (قوله على ما يقتضيه) متعلق بمحذوف أي والحكم على أقسام اللفظ بأنها أربعة  
جرى على انقسام أو على الانقسام الذي يقتضيه التقسيم العقلي وأما على ما يقتضيه التقسيم  
الخارجي فثلاثة فقط كما سيأتي (قوله التقسيم العقلي) أي الحاصل بواسطة العقل فنسبته  
للعقل من حيث انه آله فيه وليس العقل هو المقسم له بل المقسم لذلك التقسيم النفس بواسطة  
العقل (قوله ابتداء) متعلق بمقتضيه واحتز به عما يقتضيه التقسيم العقلي ثانياً اذا بالنظر

أربعة لأن المعنى إما مشخص أولا وعلى كلا التقديرين فالوضع إما خاص أولا فلاول ما يكون موضوعا للمشخص باعتبار تعقله بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً لموضوع له خاص كما إذا انصورت

اليه تزيد الأقسام لأن الأول ينقسم إلى علم شخص وعلم جنس والثاني إلى حرف وضهير واسم إشارة وموصول والثالث إلى اسم جنس ومصدر ومشتق وفعل كما يأتي بسط ذلك في التقسيم (قوله أربعة) فيه أنه يرد على حصر الأقسام في الأربع المذكورة أقسام أربعة أيضاً الأول أن يوضع اللفظ لمعان كلية متعددة باعتبار معنى كلي أعم منها والثاني أن يوضع لجزئيات باعتبار جزئي آخر والثالث أن يوضع لمفهوم كلي ملحوظ بأمر مبين له والرابع أن يوضع لمفهومات متباينة ملحوظة بأمر مبين قلت الكلام في الأقسام التي يقتضيها العقل الواقعة بالفعل وحينئذ فلا يرد الأول لأنه وإن كان العقل يقتضيه لا مكانه لكنه لا وجوده بالفعل ولا ترد الثلاثة الباقية لأنهم مستحيلة وحينئذ فلا يجوزها العقل ولا يقتضيها (قوله إما مشخص) أي معين وقوله أولاً أي أولاً يكون مشخصاً بل هو عام هذا هو المراد وإن كان غير المشخص صادقا بصورتين الأولى أن يكون عاماً والثانية أن يكون غير عام وغير خاص وهذه ليست مرادة إذ لا وجود لها وكذا يقال في قوله أولاً الآتية بعد ذلك (قوله وعلى كلا التقديرين) أي من كون الموضوع له مشخصاً أو عاماً (قوله فالوضع إما خاص أولاً) أي أو عام فإذا كان المعنى مشخصاً فالوضع إما خاص أو عام وإذا كان المعنى عاماً فالوضع إما خاص أو عام فيحصل أن الأقسام أربعة لكن لا يخفى عليك أن مقتضى هذا أن يكون القسم الرابع الذي ذكره الشارح ثالثاً والثالث رابعاً ويمكن أن يحجب بأن القصد من قوله فلاول كذا والثاني كذا والثالث كذا إلى آخره ذكر الأقسام لا يهيد كون هذا أولاً وهذا ثانياً وهذا ثالثاً وهذا رابعاً أي أن المقصود بيان كون الأقسام أربعة وأما كون هذا أولاً أو ثانياً الخ فليس ملتفتاً اليه فإن قلت إن الوضع هو جعل اللفظ بأزاء المعنى فهو فعل الواضع وحينئذ فلا يكون إلا خاصاً لأنه من الأفعال الخارجية فلا يتصور فيه العموم فأوجه جعله عاماً وخاصاً قلت إطلاق الخصوص والعسوم عليه تارة يكون باعتبار خصوص الآلة التي يستحضر بها المعنى الموضوع له اللفظ وعمومها وتارة باعتبار المعنى الذي وضع له اللفظ وهذا لا ينافي أنه في حد ذاته دائماً خاص فتأمل (قوله باعتبار تعقله بخصوصه) أي ما يتناسب بخصوصه لا باعتبار تعقله بأمر عام فالوضع في هذا القسم التعقل بالخصوص لا أمر كلي صادق على جزئيات والموضوع له المتعقل المشخص (قوله كما إذا انصورت) أي كصورته فإمصدرية وإذا زائدة وفيه أن القصد التمثيل للوضع

ذات زيد ووضعت لفظة زيد بازائه والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه بل باعتبار أمر عام ويسمى ذلك الوضع وضعاً عاماً الموضوع له خاص كاسماء الإشارة على ما سيجيء وهذا القسم مما يجب أن يكون معناه متعدداً والثالث ما وضع لا مراكلي باعتبار تعقله كذلك أى على عمومته

الخاص وهو غير التصور وقد يجاب بأن في العبارة حذف أى كعاقبة تصورك الخ إذا لا شك أن الوضع ينشأ عن ذلك ويعقبه (قوله ذات زيد) كان الأولى أن يقول كما إذا تصورت ذاتاً ويحذف زيدا لأنه في حال تصوره للذات التي يريد وضع زيد لها لم تكن ذات زيد وأجيب بأن المراد كما إذا تصورت ذاتاً يكون دالها بحسب المآل لفظ زيد (قوله لفظة زيد) بالاضافة البيانية وفي نسخة لفظة بالضمير العائد على زيد المضاف إليه وهو خلاف الاصل لأن الحديث عنه المضاف (قوله بازائه) أى في مقابلته أى الذات وذكر الضمير باعتبار أن الذات شئ من الأشياء أولاً كتسابها التذكير من المضاف إليه (قوله ما وضع لمشخص) أى لجنسه الصادق بالمتعدد والافهم موضوع لمشخصات بقرينة قول الشارح وهذا القسم يجب أن يكون معناه متعدداً ولا يقدر لفظ كل في كلام الشارح بأن يقال ما وضع لكل مشخص والاصار قوله الا<sup>٢</sup> ويجب أن يكون معنى هذا القسم متعدداً ضامناً لفائدة فيه بل الذي يقدر فيه الجنس فيكون مجعلاً فيصير قوله الا<sup>٢</sup> ويجب الخ مبيناً لاجماله (قوله بل بأمر عام) أى بل باعتبار تعقله بأمر عام وهو آلة الوضع (قوله ويسمى ذلك الوضع وضعاً عاماً) وصف هذا الوضع بالعموم بالنظر لآلته وأما بالنظر لذاته فهو خاص كل موضوع له فهو من وصف المسبب بوصف سببه لأن الآلة باعتبار تعلقها بسبب الوضع المذكور (قوله مما يجب أن يكون معناه متعدداً الخ) لاجل أن يتحقق معنى عموم الآلة التي استحضرت بها المعنى أى ومما يجب فيه أن يكون المعنى الموضوع له مستحضراً بالآلة وضع كلية بخلاف القسم الاول فإنه لا يجب فيه شئ من الاخرين المذكورين وقوله أن يكون متعدداً أى وأن يكون موجوداً في الخارج لأن الكلام في أقسام تحققت في الخارج وقوله أن يكون متعدداً أى تعدداً كثيراً الماصر حواه في سبب الاحتياج للآلة الكمية من أن الافراد الكثيرة لما كان لا يمكن استحضارها بذاتها في العقل ليوضع لها اللفظ استحضرت فيه بالأمر العام الذي هو آلة الوضع ووضع لها فهذا يدل على أنه ليس المراد مطلق التعدد الصادق بما يمكن حصره (قوله باعتبار تعقله كذلك) ظاهره باعتبار تعقله بأمر كلي فيقتضى أن الحيوان الناطق استحضر بكل آخر وان عندنا كليين الموضوع له والآلة وهذا غير صحيح اذ ليس هنا آلة كلية وقد أشار الشارح لدفع هذا بقوله أى

ويسمى هذا الوضع وضعاً عاماً للموضوع له عام كما إذا تصورت معنى الحيوان الناطق ووضعت  
لفظة الانسان بازائه الرابع ما وضع لا مر كلى باعتبار تعقله بخصوصية بعض افراده وهذا  
القسم مما لا وجود له بل حكموا باستحالته لان الخصوصيات لا يعقل كونها مراً آتلاً لحظة  
كلياتها بخلاف العكس واكتفى بذلك القسمين الاولين من تلك الاقسام الاربع لعدم  
تحقق الرابع وظهور الثالث وعدم تعلق الغرض به فيما هو المقصود الا صلى من تلك الرسالة  
وهو تحقيق معنى الحرف والضمير واسم الاشارة والموصول

على عموميه وحينئذ فتقوله باعتبار تعقله كذلك معناه باعتبار تعقله بعمومه فآلة الوضع في هذا  
القسم التعلق بالعموم والموضوع له المتعلق العام ( قوله ويسمى هذا الوضع عاماً للموضوع له  
عام ) جعل الوضع هنا عاماً بالنظر للمعنى الذى وضع له اللفظ بخلاف القسم الذى مر قبل هذا  
فان جعل الوضع فيه عاماً باعتبار آلة الوضع والحاصل ان خصوص الوضع وعمومه منظور فيه  
لمتعلق التصور فان كان متعلقاً بعام كان الوضع عاماً وان كان متعلقاً بمر خاص كان الوضع خاصاً  
سواء كان متعلق التصور موضوعاً له أو كان آتلاً لحظة الموضوع له ( قوله معنى الحيوان  
الناطق ) الاضافة للبيان ( قوله بخصوصية بعض افراده ) الاضافة للبيان أى باعتبار تعقله  
بخصوصية هى بعض افراده ( قوله مما لا وجود له ) أى فى الخارج ولما كان هذا صادقا  
بما كانه أضرب عنه بقوله بل حكموا باستحالته ( قوله لان الخصوصيات ) أى الخصوصات  
أى الجزئيات المخصوصة المعينة ( قوله لا يعقل كونها مراً ) أى كالمرأة لحظة كلياتها وانما  
كان كذلك لان الكلى يعتبر ممتداً مستطيلاً بحسب كثرة افراده والجزئى يعتبر لا امتداد فيه  
وحينئذ فلا يمكن ادراك الممتد منه لعدم مساواته له فى الامتداد والاستطالة وشاهد ذلك من  
الحس ما لو كان فى حائط ثقب وبعرضها حائط آخر مساو لها فى الامتداد من المشرق للمغرب  
مثلاً اذا نظر من هذا الثقب الى تلك الحائط فلا يرى منها الا ما كان يلمصق ذلك الثقب فقط ولا  
يمكن رؤية غيره ( قوله واكتفى بذلك القسمين ) أى فى المقدمة فلا يتأذى ذكره الثالث فى التقسيم  
تبعا للمقصود ( قوله لعدم تحقق الرابع ) الاولى أن يقول لاستحالة الرابع لان عدم تحققه أى  
عدم وجوده فى الخارج يصدق بما كانه ( قوله وظهور الثالث ) أى والتحكم على الظاهر كالمبحث  
وانما كان الثالث ظاهراً لعدم المخالفة بين الوضع والموضوع له لان كلا كلى ( قوله وهو تحقيق  
الحق ) انما كان تحقيق ما ذكره هو المقصود الا صلى من الرسالة دون بيان معنى المصدر والمشتق  
والفعل والعلم واسم الجنس لان ما ذكره من الخلاف بين العلامة بين المصنف والسعدو أما معنى  
المصدر وما معه فليس فيه خلاف بينهما فهو مقصود تبعا ولذا ذكره فى التقسيم الموضوع لبيان

والاول وان كان كذلك الا أنه لما شارك الثاني في تشخيص المعنى تعرض له ليزيد توضيح صاحبه وقوله بعينه يحتمل أن يكون صفة كاشفة لشخص ويحتمل أن يكون في مقابلة قوله باعتبار أمر عام أي قد يوضع اللفظ لشخص باعتبار تعقله بعينه وشخصه (وقد يوضع له باعتبار أمر عام) أي باعتبار تعقله بأمر عام (وذلك) أي الوضع لشخص باعتبار أمر عام يتحقق (بأن يتعقل أمر) عام (مشارك بين مشخصات

ذكر المقصود من الرسالة أعم من كونه مقصوداً أصلياً أو تبعياً (قوله والاول وان كان كذلك) أي مثل الثالث في الظهور وعدم تعلق الغرض به لانه ليس من المقصود الاصل من تلك الرسالة الا انه الخ وقوله والاول مبتدأ وقوله وان كان الواصل والحال وان زائدة وقوله الا انه استدرأ على محذوف خبر المبتدأ والاصل والاول والحال انه كذلك أمره ظاهر الا أنه الخ وبهذا اندفع ما يقال الا اول مبتدأ وأين خبره وان شرطية فاجوابها وقوله الا انه استدرأ على أي شيء (قوله الا أنه لما شارك الثاني) أي الذي هو المقصود من الرسالة (قوله ليزيد توضيح صاحبه) أي توضيح المصاحب له أي للاول والمصاحب للاول هو الثاني وحاصله انه انما تعرض للقسم الاول في المقدمة مع انه مثل القسم الثالث في الظهور وعدم تعلق الغرض به لان التعرض له يزيد القسم الثاني الذي هو المقصود توضيحاً وذلك لانه لو اقتصر على القسم الثاني الذي هو المقصود لقال اللفظ موضوع لشخص باعتبار أمر عام فيكون زيد ونحوه من الاعلام المشخصة من القسم الثاني مع انه ليس كذلك فلما بين أن الموضوع لشخص قسمان الاول كذا والثاني كذا زال الالباس عن الثاني وحصل فيه توضيح زائد أي قوى (قوله صفة كاشفة) يعني موضحة غير مخصصة وذلك لان الشخص هو المعنى فان قلت هذا الاحتمال غير صحيح وذلك لانه عليه يكون قول المصنف وقد يوضع له باعتبار أمر عام ضاعاً اذا لم تحسن المقابلة بهذا الصديق هذا به وذلك لان المعنى اللفظ قد يوضع لشخص ملتبس بالمتبين وهذا صادق بأن يكون ذلك المعنى متعلقاً باعتبار أمر عام أولاً وحينئذ فجعله صفة كاشفة لا يصح وأجيب بأنه على احتمال جعله صفة كاشفة يقيد قول المصنف قد يوضع لشخص بقولنا وضعاً شخصياً وحينئذ فنظير المقابلة (قوله ويحتمل الخ) هذا أحسن مما قبله لانه لا يجوز الى اعتبار قيد بخلافه على الوجه الاول كما علمت (قوله باعتبار تعقله بعينه وشخصه) أي لا باعتبار تعقله بأمر آخر (قوله وقد يوضع له) أي للشخص لا بقيد السابق لان المراد جنس الشخص لان الموضوع له في هذا القسم افراد كثيرة (قوله أي الوضع) أي المفهوم من قوله يوضع فالشار الىه متقدم معنى لا لفظاً على حدا عدلوا هو أقرب للتعقوى (قوله مشترك) أي اشتراكاً معنويماً بأن يكون كلياً مستويماً

ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه (أى يعين اللفظ بأزاء كل واحد من افراده المشخصة سواء كان ذلك الامر العام من ذاتياتها كإفى معانى الحروف أو من عوارضها كإفى المضمرات وأسماء الإشارة وذلك الامر العام منحوظ باعتبار كونه مرآة للاحظة تلك الافراد التى هى المسميات الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر العام موضوعا له كإفوهه

معناه فى افراده وليس المراد المشترك الاصطلاحي لانه يشترط فيه تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك (قوله ثم يقال هذا اللفظ) انما عبر عن اللفظ بالموضوع بهذا اللفظ ايماء الى أنه يجب أن يكون الموضوع مشخصا ممتازا عن غيره كالموضوع له (قوله لكل واحد) متعلق بموضوع (قوله أى يعين الخ) هذا تفسير لحاصل معنى قول المصنف ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد الخ وليس قوله أى يعين تفسير القول المصنف يقال والا لزم على هذا ان قول المصنف موضوع زائد كذا قيل وقد يقال ان قول الشارح الآتى وانما عبر عن ذلك التعيين الذى هو الوضع بالتقول الخ يقتضى ان قوله أى يعين تفسير ليقال فتأمل (قوله سواء كان ذلك الامر العام) هذا تعميم فى الامر المشترك فى قول المصنف بأن يعقل أمر مشترك وانما لم يقل سواء كان ذلك الامر المشترك وان كان هو المناسب لكلام المصنف إشارة الى أن مراد المصنف بالمشارك الامر العام الذى استوى معناه فى افراده (قوله كما فى معانى الحروف) أى كالامر العام الكائن فى معانى الحروف فانه جزء منها بيان ذلك ان الواضع وضع لفظة من مثالا لكل ابتداء خاص وتلك الابتداآت تعلقت عند وضع لفظة من لها بعملاق ابتداء أعنى الابتداء الكلى وهو ذاتى للابتداآت الخاصة لانه جزئى من ماهيتها لان ماهية الابتداآت الخاصة لا ابتداء المطلق مع قيد الاضافة للمجرور فماهية الابتداء من البصرة مثلا لا ابتداء المقيد بالكون من البصرة وهكذا (قوله كما فى المضمرات) وذلك لان لفظة أنا مثلا موضوعة لزيد وعمرو وخالد وهكذا استحضروا عند الوضع لهم بأمر كلى وهو مفرد مذ كرمتمكم ولا شك أن الافراد والتذكير والتكلم ليست من ذاتيات تلك الافراد الموضوع لها بل خارجة عنها كالضحك بالنسبة للانسان وأدخل بالكاف الموصولات (قوله وأسماء الإشارة) أى فلفظة ذا موضوعة للجزئيات كزيد وعمرو والخ استحضرت عند الوضع بأمر كلى وهو مفرد مذ كرمشار اليه والافراد والتذكير والإشارة عارضة لتلك الافراد الموضوع لها وليست من ذاتياتها (قوله الموضوع) بالرفع صفة للمسميات وقوله لكل منها أى لكل فرد من أفرادها أى المسميات أو انه خير بعد خير وعليه فضمير منها للافراد ويصح قراءته بالجر صفة للافراد وعليه فضمير منها راجع اليها (قوله كما توهمه

بعض الافاضل في الضمائر والموصولات وغيرهما وانما عبر عن ذلك التعمين الذي هو الوضع حقيقة بالقول اذ به يظهر ذلك التعمين غالبا وانما قيد بالحيثية بقوله

بعضهم) أى وهو العلامة التفتازانى ودليله ان لفظ هذا مثلا ان كان موضوعا لكل واحد من الشخصات لزم تعدد الوضع والاصل خلافه وان كان موضوعا لبعض الشخصات دون بعض كان ترجيحاً من غير مرجح فتعين أن يكون الموضوع له الامر الكلى لكن شرط الواضع ان يستعمل في جزئى والحاصل ان الامر العام يلاحظ على كل من القولين لكن ملاحظته على الاول من حيث انه آلة للوضع وعلى الثانى من حيث انه الموضوع له وأجاب الجمهور عن تردد السعدبانا بانهم الاول اعنى كونه موضوعا لكل واحد لكن لا نسلم انه يلزم عليه تعدد الوضع بل الوضع واحد بسبب ملاحظة الواضع الامر الكلى الصادق على كل واحد من الجزئيات ولا يلزم تعدد الوضع الاول قلنا ان لفظ هذا موضوع لكل جزئى بوضع مستقل ونحن لا نقول بذلك هذا وقد ألزم بعضهم السعدان أن لا يكون شئ من المضمرات والموصولات وأسماء الاشارات مستعملا في حقيقته بل دائماً استعملا لها مجازى وهو بعيد ورد بان استعمال الكلى في جزئيه انما يكون مجازا اذا استعمل فيه من حيث خصوصه وأما استعمال الكلى في جزئيه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة وحينئذ فلا نسلم تلك الكلية (قوله غالبا) قيد لحصول التعمين بغيره ندورا كالكتابة والاشارة (قوله وانما قيد الخ) حاصله ان قول المصنف سابقا ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصات لا بد فيه من حذف فيحتمل أن يكون الاصل موضوع لمفهوم كل واحد من هذه الشخصات ويحتمل أن الاصل موضوع لذات كل واحد من هذه الشخصات وهذا الثانى هو المراد فأتى المصنف بقوله بحيث الخ دفعاً لما يتوهم أن المراد الاحتمال الاول هذا حاصل كلامنا شارح والحق ان هذا الاحتمال بعيد من كلام المصنف وحينئذ فالحيثية المذكورة انما هي ثمرة لما تقدم وتوضيح له اذ لو كان المقصود بهادفع التوهم المذكور لقل عليه ان دفع التوهم انما حصل بقوله دون القدر المشترك والحيثية المذكورة لا مدخل لها في دفعه اللهم الا أن يقال انه أتى بها توطئة لما يندفع به التوهم أو يقال معنى قوله بحيث لا يفاد الخ أى بحسب الوضع وحينئذ فالحيثية المذكورة دافعة للتوهم وقوله بعد دون القدر المشترك تصریح بما علم (قوله بقوله) بدل اشتمال من الحيثية ان أر يد بالقول الحدث أعنى المعنى المصدرى وعلى هذا القالب للسببية فان أر يد بالقول المقول كان بدل كل أو عطف بيان وعليه فالقالب للتصوير ولا يصح على الاول جمعه بدل كل لان القول بمعنى الحدث غير الحيثية ويجعل بقوله بدلا من الحيثية ينتفى تعلق حر في جر متحدى المعنى بعامل اذ كل واحد

(بحيث لا يفهم ولا يفاد منه الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك) لئلا يتوهم ان ما وضع له اللفظ ههنا مفهوم كل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستعمل فيه ويفادو يفهم هو منه فان ذلك باطل بل المقصود ان الموضوع له والمستعمل فيه هذا الشخص من افراده على حدته وهذا الاخر كذلك دون القدر المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له فقوله دون القدر المشترك حال من قوله واحد بخصوصه أى متجاوزا عن القدر المشترك

متعلق بعامل لان البدل على نية تكرار العامل ويحتمل ان كلاما من الحرفين متعلق بقيد المذكور لكن الحرف الثانى للظرفية والاول للتعديدية ولا يقال انه يلزم عليه ظرفية الشئ في نفسه لان الحثية هي القول لا تارة قول بل القول أعم من الحثية اذا الحثية بعض القول فهو من ظرفية الجزء في الكل (قوله بحيث لا يفهم منه الخ) أى بدون القرينة أما اذا وجدت قرينة فيجوز استعماله فيه مجازا (قوله لئلا يتوهم) أى يقع في الوهم أى الذهن (قوله ههنا) أى في هذا القسم (قوله مفهوم كل واحد) الاضافة على معنى اللام أى المفهوم لكل واحد أى المفهوم الصادق على كل واحد من صدق الكلى على جزئياته (قوله من افراد ذلك المشترك) فيه ان الامر المشترك هو المفهوم وحينئذ فالمحل للضمير وأجيب بأنه أظهر في محل الاضمار دفعا لتوهم عود الضمير على كل واحد وان المراد افراد كل واحد وذلك باطل لان كل واحد لا افراد له (قوله حتى يستعمل الخ) غاية للتوهم المنفى وضمير يستعمل للفظ وضمير فيه ويفادو يفهم للامر الكلى ولاجل اختلاف الضمائر في المرجع أبرز الضمير في قوله ويفهم للاشارة الى أن مرجعه مخالف لمرجع ضمير يستعمل (قوله فان ذلك) أى وضعه للقدر المشترك المترتب عليه ما سبق باطل لما يلزم عليه من ان استعمال الحروف والضمائر والموصولات وأسماء الاشارة مجاز دائما لا حقيقة له ورد منع ذلك اللزوم بان استعمال الكلى في جزئيه انما يكون مجازا اذا استعمل فيه من حيث خصوصه أما اذا استعمل فيه من حيث اشتماله عليه فهو حقيقة وقوله فان ذلك باطل علة لتحذوف أى وانما قيد المعنى لدفع هذا التوهم لان ذلك باطل (قوله ان الموضوع له والمستعمل فيه) الجار والجر ورتائب فاعل الموضوع والمستعمل وحينئذ فلا يرد أن الواجب ابراز الضمير لان الصلة جرت على غير من هي له فتأمل (قوله دون القدر المشترك) أى الذى هو مفهوم كل واحد (قوله فانه غير مفاد وغير موضوع له) الاولى ان يقدم قوله غير موضوع على قوله غير مفاد لان عدم الافادة يترب على عدم الوضع بل المناسب لصدر العبارة أن يقول فانه غير موضوع له وغير مستعمل فيه (قوله أى متجاوزا الخ) أى الشارح بهذا جوابا عما يقال ان دون معرفة لضافتها لمعرفة والحال واجبة التنكير وحاصل الجواب ان دون وان كان مضافا لمعرفة فهو نكرة لانه



فانه غير مفاد وغير مفهوم منه بطريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا يقال هذا مثلاً ويراد به الامر العام الذي هو مفهوم المشار اليه المفرد المذكور واذا كان كذلك (فتعقل) الواضع (ذلك المشترك آلة للوضع) ووسيلة الى حصوله (لا أنه) أى المشترك (الموضوع له) فقوله لا أنه بتقدير اللام معطوف على الخبر

بمعنى اسم الفاعل وهو متجاوز واسم الفاعل اضافته لفظية لا تفيد تعريفاً (قوله فانه غير مفاد) أى فان القدر المشترك غير مفاد وغير مفهوم من اللفظ وكان الاولى ان يقول فانه غير مفاد وغير مفهوم من اللفظ المناسبة وذلك لان مفاد فعله أفاد وهو يسند للمستعمل لان الافادة من صفاته وكذلك مفهوم فعله أفهم المسند للمستعمل أيضاً بخلاف مفهوم فان فعله فهم وهو يسند للسامع فتعبيره بمفاد يقتضى انه التفت الى صفة المتكلم أعني المستعمل فكان المناسب ان يأتي بالكلام على سنن واحد فتأمل (قوله بحسب الوضع) هذا محط الفائدة وهو متعلق باستعمال وقد أشار به الى ان القدر المشترك قد يفاد من اللفظ ويفهم منه لكن لا بحسب اللفظ بل مجازاً كما في قول المصنف الآتي وذلك مثل اسم الإشارة على ما يأتي للشارح (قوله فلا يقال هذا مثلاً ويراد به الامر العام) الاولى أن يزيد بعد قوله ويراد به الامر العام ارادة مسندة للوضع لاجل تمام التفريع (قوله الذى هو مفهوم الخ) اضافة مفهوم الى المشار اليه للبيان ان اريد من المشار اليه المعنى أما لو اريد هذا اللفظ كان من اضافة المدلول للدال لان لفظ مشار اليه مدلوله المفهوم الكلى وهو مفرد مذ كرر ثبتت الإشارة اليه واذا كان كذلك كان تاماً بمعنى ثبت وكاف التشبيه زائدة والإشارة لما ذكر أى واذا ثبت ما ذكر من ان اللفظ موضوع لكل فرد مستخص متعقل من كون الموضوع له كل فرد متعقل بقدر مشترك (قوله فتعقل) مبتدأ وقوله آله خبره وتعقل مصدر مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله وقوله المشترك بدل أو عطف ببيان من اسم الإشارة فهو مجرور (قوله آلة للوضع) أى للوضع المعهود وهو وضع اللفظ لكل فرد بخصوصه من الشخصات (قوله فقوله الى آخره) لا يظهر كون القاء للتفريع لعدم تقدم ما يتفرع عليه ما ذكر بل هي فاء القصيدة أى ان أردت اعراب هذه اللفظة فقوله الخ كذا قيل ولك أن تجعله مفعلاً على رجوع الضمير للامر المشترك لان رجوعه له دون التعقل مع ان التعقل هو المحدث عنه سابقاً يشير الى ان المتنازع في كونه آلة أو موضوعاً للقدر المشترك لا التعقل (قوله بتقدير اللام) أى قبل انه وقوله معطوف على الخبر ظاهره ان لا جزء من المعطوف مع أنها ماطقة فقيه تساهل والموجب لتقدير اللام في المعطوف الإشارة الى تصحيح الاخبار في كلام المصنف وحاصله ان الاخبار بقوله آلة عن التعقل غير صحيح لان التعقل غير الآلة لانها عندهم الامر

ان قرئ فتعقل مصدرا وان قرئ على صيغة المضارع المجهول من الثلاثي المجرد فآلة منصوب على الحالية ولا انه عطف عليه (فالوضع كلى والموضوع له مشخص) كما قررناه (وذلك) أى اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار أمر عام (مثل اسم الإشارة) نحو هذا نزل

الكل الذى تلاحظ به الجزئيات ليوضع لها اللفظ وأجيب بأن فى الكلام حذف اللام من المعطوف المشيرة الى ان آلة وان كانت خبرا فى الظاهر علة فى المعنى للخبر الحقيقى والتقدير فتعقل الواضع المشترك ثابت لاجل كون ذلك المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له (قوله ان قرئ فتعقل مصدرا) أى مضى فالمفعول به بعد حذف الفاعل وعلى هذه القراءة حل الشارح حيث قدر الفاعل بعد تعقل ويلزم على هذا التقدير الذى قدره تغيير اعراب المتن فان تابع اسم الإشارة كان قبل التقدير مجرورا وصار بعده منصوبا (قوله من الثلاثي المجرد) أى وهو عقل وقوله منصوب على الحال أى من نائب الفاعل وهو اسم الإشارة وقوله عطف عليه أى بدون تقدير لام لانه حال لآلة حتى يحتاج لها أى فتعقل ذلك المشترك آلة لا موضوعا لانه لا ينفك عنه على جعله مصدرا يكون مصدرا للمز يد وهو تعقل فتكون قراءته مصدرا بالتاء الفوقية وبالتأف المشددة وأما جعله مضارعا مبنيا للمفعول فيقتضى قراءته بالياء التحتية وعدم تشديد القاف بقدر مشترك فتعقل الخ وأشار الشارح بتقدير ما ذكره الى ان القاء فى قوله فتعقل للتفريع على ما علم فهذه اللفظة بعيدة من تلك حيث كانت نسخة المصنف بالتاء الفوقية لم يتأت احتمال قراءته فعلا وان كانت بالتحية فلا يتأتى احتمال المصدرية اللهم الا ان يقال ان نسخة المؤلف خالية من قطع الحرف الاول أو يقال ان هذين الاحتمالين بالنظر للاتفات لنفس الكلمة مع قطع النظر عن لفظها (قوله فالوضع كلى) وصفه بالكلية من باب وصف الشئ بوصف آله التى هى سبب فيه لان آله كلفة وأما هو باعتبار ذاته مع قطع النظر عما تضمنه من تعدد الاوضاع فجزئى كما أنه كذلك باعتبار الموضوع له (قوله كما قررناه) أى حيث قال سابقا والثانى ما وضع لمشخص باعتبار تعقله لا بخصوصه الخ والى هذا التحقيق الذى ذكره المصنف هنا أشار الشارح بقوله سابقا على ما سيجىء (قوله أى اللفظ الخ) جعل اسم الإشارة لما ذكر من اللفظ أولى من جعله للوضع اذ عليه يكون ذلك ليس واقعا وموقعه وهو الإشارة للبعيد ولا يصح حمل مثل اسم الإشارة عليه لان الوضع ليس اسم الإشارة فان صح بتقدير مضاف أى مثل وضع اسم الإشارة حصل التكلف المستغنى عنه بجعل اسم الإشارة للفظ المذكور (قوله نزل الخ) هذا جواب عما يقال كيف أشار بذلك الموضوع للاشخصاخص المعينة الى الامر الكلى وهو اللفظ الموضوع لمشخص باعتبار أمر عام وحاصل الجواب انه شبه هذا الكلى بمشخص بجامع التمييز والتبيين

ذلك الامر الكلى منزلة المشار اليه المعين لكمال التمييز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل فيه ذلك الموضوع للاشخاص (فان هذا مثلاً موضوعاً ومسماه) أى معناه (المشار اليه الشخص) أى كل واحد من أفراد مفهوم المشار اليه مطلقاً والشخص صفة لكل واحد من حيث انه المراد بالمشار اليه ههنا ولا يجوز أن يكون صفة للمشار اليه كما لا يخفى على ذى مسكة وقوله موضوعاً فى بعض النسخ بتاء التانيث

واستعير اللفظ الموضوع للثانى للاول والنسبة فى ارتكاب التجوز مع انه كان يكفيه أن يقول مثل اسم الاشارة باسقاط ذلك كما هو الشائع فى مقام التمثيل الاشارة الى كمال الاهتمام بتوضيح هذا القسم (قوله نزل الامر الكلى) أى وهو اللفظ الموضوع لشخص باعتبار أمر عام وانما كان كليا للصدق على كثير من كسماء الاشارة والضمائر والموصولات والحروف (قوله منزلة المشار اليه المعين) أى نزله منزلة بواسطة تشبيهه وكان عليه أن يزيد بعد قوله المعين المشاهد المحسوس لان المعين صادق بالمعين فى الذهن فقط والمعين فى الخارج واسم الاشارة انما وضع للثانى الا أن يقال انه أسقط ذلك من هنا اتكالا على ما مر له فى قوله هذه فائدة (قوله الحاصل بالبيان السابق) أى بالتبيين السابق فى قوله وقد وضع له باعتبار أمر عام والحاصل أن اللفظ الموضوع لشخص باعتبار أمر عام قد تبين بقوله سابقاً وقد وضع الخ (قوله فاستعمل فيه ذلك) أى لفظ ذلك وكان على الشارح أن يزيد وصف البعد فيما تقدم بعد قوله الكلى لاجل أن يتفرع عليه استعمال اسم الاشارة الذى للبعد فيه لان لفظ ذلك موضوع للمشار اليه البعيد فلا بد من تنزيل المعنى الجازى منزلة البعيد حتى يصح استعمالها فيه الا أن يقال انما لم يزد وصف البعد مع المعنى الجازى وهو الكلى لان بعده حقيقى لتقدمه قبل حمل فلوزاده لا وهم أن بعده تنزيله مع انه حقيقى (قوله أى كل واحد الى آخره) أشار بذلك الى أن ال فى المشار اليه لاستغراق الافراد أى مسماه كل فرد من أفراد المشار اليه والقرينة على ان المراد بالمشار اليه كل فرد لا مفهومه وصفه بالشخص واضافة مفهوم للمشار اليه للبيان (قوله مطلقاً) حال من المشار اليه أى حالة كون المشار اليه ملحوظاً مطلقاً أى ملحوظاً على اطلاقه من غير نظر لتحقيقه فى فرد دون فرد (قوله صفة لكل واحد الخ) فى العبارة قلب وأصلها صفة للمشار اليه باعتبار ان المراد به كل واحد لان قوله الشخص انما هو تابع للمشار اليه لا لكل واحد (قوله ولا يجوز أن يكون صفة للمشار اليه) أى من حيث مفهومه لانه من حيث مفهومه كلى والشخص جزئى ولا يصح وصف الكلى بوصف الجزئى ان قلت بل يصح ويكون من وصف الجزء بوصف الكل لان الكلى جزء للجزئى قلت غرض الشارح فى التوصيف الحقيقى وما ذكره السائل توصيف على ضرب من التأويل والتجوز (قوله على ذى مسكة) المسكة فى الاصل

على انه خبر هذا بتأويل اللفظة أو الكلمة وفي بعض آخر باضافته الى الضمير على انه من قبيل الاسماء ومسامه حينئذ بيان له وقوله (بحيث لا يقبل الشركة) تأكيد لما يستفاد من الشخص يعني أن مفهوم هذا ما صدق عليه المشار اليه الشخص الذي لا يقبل الشركة لا مفهومه

البقية من الخبر والمراد هنا البقية من الطبع السليم (قوله على انه خبر هذا) أي خبر ما من هذا (قوله بتأويل الخ) علة لحذف أي وهذا الاخبار صحيح بسبب تأويل هذا باللفظة اذ المعنى فان لفظة هذا موضوعا واحتاج لهذا التأويل لوجوب تطابق المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث فلما كان الخبر مؤنثا احتيج للتأويل بالمذكر وهو ارادة اللفظة من المبتدأ ليحصل التطابق بينهم في التأنيث وأعاد الضمير على ذلك المبتدأ مذكرا بعد ذلك في قوله ومسامه باعتبار ارادة اللفظ فقد تضمن كلامه الاشارة الى اعتبار اليمين جهة المعنى فأنت وجهة اللفظ قد كرم انه على هذه النسخة يكون قوله ومسامه الخ جملة مستأنفة أو أنها خبر معطوفة على الخبر قبلها من عطف الجملة على المفرد لكن فيه انه على كل حال الاخبار بموضوعة لا ثمرة فيه اذ من المعلوم ان لفظة هذا موضوعة والزاع اعنا هو فيما وضعت له فاعل الاحسن انه على هذه النسخة يجعل جملة ومسامه حالية لا معطوفة فهي قيد ومعلوم أن القيد يحط الفائدة (قوله باضافته الى الضمير) أي باضافة موضوع للضمير وفي نسخة باضافة الضمير وهي من باب الحذف والايصال وأصلها باضافته للضمير (قوله على انه) أي لفظ موضوع من قبيل الاسماء يعني الجامدة لا المشتقة ودفع بهذا ما يقال إن موضوع اسم مفعول معناه ذات لها الموضوعية واطرافه لا تفيده تعريفا وهو على هذه النسخة يكون مبتدأ خبره المشار اليه الشخص وهو نكرة ولا يصح الابتداء بها الا مع الاعتماد ولا اعتمادها وحاصل الجواب انه وان كان في الاصل اسم مفعول لكن لما جعل مبتدأ لم يرد منه الا مجرد الذات فيكون من الجوامد واطرافها تفيده تعريفا (قوله ومسامه حينئذ) أي حين اذ أضيف موضوع للضمير (قوله بيان له) أي ذو بيان أو مبين له أي انه معطوف عليه عطف تفسير (قوله يعني أن مفهوم هذا) المراد بمفهومه مدلوله ومعناه الذي يفهم منه بحسب الوضع وحينئذ فالعنى يعني أن مدلول لفظ هذا وما يفهم منه بحسب الوضع وقوله ما صدق عليه المشار اليه أي الافراد التي يحمل عليها مفهوم المشار اليه وهو ذات ثبت لها الاشارة والحاصل أن مدلول لفظ هذا الافراد التي يحمل عليها ذلك الكلي كزيد وعمر وهذا الجسم الخ لان كل واحد يحمل عليه مشار اليه (قوله الشخص) صفة لما من قوله ما صدق عليه ان جعلت معرفة أو بدل ان جعلت نكرة أو خبر بعد خبر أو أل في الشخص للاستغراق وقوله الذي لا يقبل أي واحد منها الشركة (قوله لا مفهومه) أي لا أن مدلول هذا ومعناه الذي

الذي يقبل الشركة والحاصل أن معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد مذ كرمشخص لوحظ  
بأمر عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد المذ كرمصادق على هذا المشار اليه الشخص وعلى ذلك  
الاخر كما اذا حكمت على كل رومي بأنه أبيض بهذا العنوان فقد لاحظت جميع الشخصيات  
الروميين من زيد وعمرو وغيرهما بأمر عام وهو الرومي وحكمت عليه بأنه أبيض (تنبيهه)  
لفظ التنبيه يستعمل في مقامين أحدهما أن يكون الحكم المذكور بعده بديها أوليا والثاني

يفهم منه بحسب الوضع مفهوم المشار اليه أعني ذات ثبت لها الإشارة وهذا محط الرد على  
الخالف بالنظر الى أن من حق اسم الإشارة أن يستعمل في المفهوم جريا على الاصل من التوافق  
بين الوضع والاستعمال لا بالنظر الى أن المفهوم من اسم الإشارة حالة الاستعمال هو المعنى  
الكلي اذ لم يقل أحد أن المعنى الكلي مفهوم منه ومدلول له حالة الاستعمال سواء قلنا بوضعه له أو  
بوضعه لجزئياته (قوله الذي يقبل الشركة) وصف كاشف لمفهوم المشار اليه (قوله كل  
مشار اليه) أي كل فرد معين مشار اليه (قوله وهو مفهوم الخ) أي وذلك الامر العام هو  
مفهوم لفظ المشار اليه أي مدلوله (قوله كما اذا حكمت الخ) أي بان قلت كل رومي أبيض  
فالحكم بالابيض انما هو على زيد وعمرو وغيرهما من الافراد الملاحظة وهذه الافراد  
استحضرت عند الحكم عليها بأمر كلي وهو رومي وهذا تنظير للملاحظة الافراد الشخصية  
باعتبار تعقلها بأمر عام لأنه تمثيل لان المقادير مما بعد الكاف حكم لا وضع بخلاف ما الكلام فيه  
أولا والجامع بين ماهنا وما نظره ملاحظة الافراد الشخصية في كل لكن ملاحظتها هنا في  
حالة الوضع وفيما نظره في حالة الحكم (قوله بهذا العنوان) الباء للملابسة أي حكما ملتبسا  
وملاحظا فيه عنوان الرومية لا عنوان الانسانية مثلا أو المعنى بمعونة ملاحظة كل واحد بهذا  
العنوان وليست الباء للتعدية متعلقة بحكم لا قضاؤه أن المحكوم به رومي مع أن المحكوم به أبيض  
والمراد بالعنوان الحقيقة والطبيعة (قوله فقد لاحظت الخ) يحتمل أن يكون تعليلا للتنظير فالقاء  
للتعليل أي وانما الحقن باب الوضع باب الحكم لانك قد لاحظت الخ ويحتمل أن يكون تفسيرا  
لحكم على الكلي بأنه أبيض بهذا العنوان (قوله الشخصيات الروميين) فيه انه لا مطابقة  
بين الصفة والموصوف لان الموصوف جمع مؤنث والصفة جمع مذ كرفلاولى ان يجعل قوله  
الروميين مفعولا محذوف أي أعني الروميين (قوله يستعمل) أي اصطلاحا أو أمعناه لغة  
فهو لا يقاط وقيل الدلالة على ما غفل عنه المخاطب وهذا المعنى لازم للاول وهو لا يقاط  
(قوله بديها أوليا) اعلم أن الحكم البديهي يطابق على ما لا يتوقف على نظر واستدلال سواء  
توقف على تجربة أو حدس أو لم يتوقف على شيء أصلا بان كان أوليا أي حاصلًا بمجرد التفات

أن يكون معلوما من الكلام السابق وهما الحكم بديهي أولى اذ تصور طرفيه مع الاسناد يكفي في الجزم بالنسبة وليس ما ذكره استدلالا بل تنبيه يذكّر في صورة الاستدلال والبداهيات قد ينيه عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان القاصرة من الخفاء (ما هو من هذا القبيل) أي ماصدق عليه اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار اندراجها تحت أمر عام

النفس له كثبوت نصفية الاثنين للواحد وعلى هذا الاطلاق يكون البديهي مرادفا للضرورة ويكون قول الشارح أوليا صفة خصصة ويطلق البديهي أيضا على الحكم الحاصل بالبداهة أي بمجرد الثبات النفس ولا يتوقف على شيء أصلا وعلى هذا يكون قوله أوليا صفة كاشفة أي لم يقصد بها الاحتراز عن شيء بل هي لجرد التوضيح ويكون البديهي أخص من الضروري (قوله أن يكون معلوما من الكلام السابق) أي سواء كان ضروريا أو نظريا فبين المنين عموم وخصوص وجهي لاجتماعهما في حكم بديهي استفيد من الكلام السابق وينفرد الاول في البديهي الغير المعلوم من الكلام السابق وينفرد الثاني في الحكم النظري المعلوم من الكلام السابق والمراد بكونه معلوما من الكلام السابق علمه منه بطريق اللزوم بحيث يحتمل أن يغفل عنه الناظر في الكلام السابق لعدم كونه صريحا فيه ومسوقا لاجله والا كان تأكيذا لانتبهها (قوله وهما الحكم بديهي أولى) ظاهره أنه غير معلوم من الكلام السابق بطريق اللزوم مع انه ما علم أن اللفظ موضوع للجزئيات يعلم استواء الجزئيات في نسبة الوضع اليها ويعلم من هذا ان اللفظ لا يفيد التعيين الا بقرينة فلعل في كلام الشارح حذف الواو مع ما عطف أي وهما الحكم بديهي أولى ومعلوم من الكلام السابق فتأمل (قوله اذ تصور طرفيه) أي الموضوع والمحمول وهما اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام لا يفيد التشخيص (قوله مع الاسناد) أراد به النسبة الحكيمة وهي ثبوت المحمول للموضوع لأن الاسناد بمعنى ضم المحمول للموضوع الذي هو فعل الفاعل لا يتعلق به التصور في هذا المقام ولو عبر الشارح بالنسبة بدل الاسناد كان أوضح (قوله كاف في الجزم بالنسبة) أي بوقوع النسبة أي كاف في الجزم باذراك انها واقعة أي مطابقة للواقع واذا كان ما ذكر من تصور هذه الامور الثلاثة كافيا في الجزم بالحكم فلم يتوقف الحكم حينئذ على واسطة فتم ما ذكره من كون الحكم هنا بديهيا اذ لو كان نظريا أو ضروريا غير بديهي لما كفى تصور هذه الامور الثلاثة في الجزم به بل لابد من الاحتياج لواسطة اما دليل أو حدس أو تجربة (قوله وليس ما ذكر) أي وليس ما ذكره المصنف من قوله لا استواء نسبة الوضع الخ وهذا جواب عما يقال لانسلم أن الحكم هنا بديهي اذ لو كان بديهيا لما صح اقامة الدليل عليه لان الدليل انما يذكّر لاثبات أمر غير معلوم (قوله ما هو من هذا القبيل) مبتدأ وقوله لا يفيد خبر وما واقعة على كل من الجزئيات

(لا يفيد التشخيص الا بقرينة معينة) لان وجه افادته لواحد من تلك المشخصات بعينه ليس الا وضعه له وهو لا يختص به (لاستواء نسبة الوضع الى المسميات) اذ مع اشتراك الكل في تلك لا بد في افادة التعيين من أمر ينضم اليه به يحصل ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فان قيل ماهو من هذا القليل والالفاظ المشتركة سيان في عدم افادة المعنى الموضوع له بدون القرينة وفي تعدد معنى الموضوع له فالفرق بينهما قلت الفرق بينهما لزوم التعيين في المعنى وعدمه

كهذا والذي وأنت ومن والمراد بهذا القليل اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام والكلام على حذف مضاف أى ماهو من ماصدق هذا القليل كما أشار لذلك الشارح (قوله لا يفيد التشخيص) أى التعيين عن بنية الافراد الموضوع لها (قوله الا بقرينة معينة) أى كالاشارة الحسية والعلم بالصلة والمتعلق والمجرور والتكلم والخطاب وتقديم المرجع (قوله لان وجه افادته) أى ماصدق عليه اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام والمراد بالوجه الطريق والمراد بالافادة الدلالة (قوله وهو لا يختص به) أى وذلك الماصدق لا يختص بالواحد من تلك المشخصات بعينه وتوضيحه ان هذا مثلاً من ماصدق اللفظ الموضوع لمشخصات باعتبار أمر عام لا يدل على زيد بعينه لان طريق دلالة عليه الوضع له وهو غير مختص بالوضع له وحينئذ فلا بد في دلالة عليه من القرينة كالاشارة الحسية (قوله لاستواء الخ) فيه ان الاستواء من الامور النسبية التي لا تعقل الا بين أمرين فلا يضاف لواحد فعمل في كلام المصنف قلباً والاصل لا استواء المسميات في نسبة الوضع اليها والى هذا يشير قول الشارح اذ مع اشتراك الكل في تلك الخ (قوله اذ مع اشتراك الكل) أى كل المسميات وقوله في تلك أى في تلك النسبة أعني نسبة الوضع للمسميات وهذا تنبيه لتعليل المصنف فكانه قال وحيث كانت جميع المسميات مشتركة في نسبة الوضع لها فلا بد الخ (قوله في افادة التعيين) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى في افادة ماهو من هذا القليل التعيين وقوله ينضم اليه أى ماهو من هذا القليل وقوله به أى بسببه أى ذلك الامر وقوله وهو أى ذلك الامر الذى يحصل بسبب التعيين وقوله المعنى أى المقصود بالقرينة (قوله سيان) أى مستويان وقوله في عدم افادة المعنى الموضوع له بدون قرينة فيه انها يفيد ان الموضوع له بدون القرينة بالنسبة للعالم بالوضع لكن لا يفيد ان تعيين المراد لالها ويجب أن في الكلام حذف مضاف أى سيان في عدم افادة تشخيص المعنى الموضوع له (قوله لزوم التعيين) أى لزوم التعيين والتشخيص في المعنى أى فيما هو من هذا القليل وقوله وعدمه أى وعدم لزوم تعيين المعنى أى في المشترك

ووحدة الوضع وتعدده فان قلت اللفظ بحسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج الى قرينة دون المعنى المجازي على ما هو المقرر فكيف حكمت عليه بالا حتماً قلت المراد بما ذكره هو أن اللفظ الموضوع لمعنى يكفى في حجة استعماله في معناه كونه موضوعاً لذلك المعنى ولا يحتاج الى القرينة لجرد الاستعمال بخلاف المجاز فانه يحتاج الى قرينة لجرد ذلك لينصرف عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ للاستعمال فيه فاحتياج القرينة فيما نحن فيه وفي المشترك لدفع من احمه المعاني الحقيقية

اللفظي فانه لا يلزم فيه تعيين المعنى الموضوع له بل تارة يحصل فيه التعيين لمعنى الموضوع له كما في الاعلام كريد المشترك فانه موضوع باوضاع متعددة والموضوع له بكل وضع معين وتارة لا يحصل فيه تعيين المعنى الموضوع له كما في الكميات كمين فانه موضوع للباصرة والجارية والباصرة غير معينة لصدقها على عين زيد وعمر وغيرهما وكذا الجارية (قوله ووحدة الوضع) أى ولزوم وحدة الوضع فيما هو من هذا القبيل ولزوم تعدده في الالتقاط المشتركة (قوله فان قلت اللفظ الخ) هذا منع لقوله ما هو من هذا القبيل لا يفيد التشخيص الا بقرينة وهذا المنع الذي ذكره الشارح محصله قياس من الشكل الاول حذفت صغره لسهولة حصولها وحذفت نتيجته أيضاً وتقريره هكذا ما هو من هذا القبيل والالتقاط المشتركة مستعمل في معناه الحقيقي وكل ما هو مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة ينتج كل ما هو من هذا القبيل والالتقاط المشتركة لا يحتاج لقرينة فنقول الشارح اللفظ الخ أل فيه للاستغراق لانها كبرى القياس وهي يجب أن تكون كلية في الشكل الاول (قوله قلت الخ) حاصله أن قوله في الكبرى وكل ما هو مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة ان أراد القرينة المصححة للاستعمال فسلم لكن هذا خلاف الموضوع لان الموضوع القرينة المعينة وان أراد القرينة المعينة فالعبرة بتنوعه اذ لا بد من القرينة المعينة هنا وفي المشترك لاجل دفع من احمه المعاني الحقيقية وفهم المراد (قوله بما ذكره) أى من قولهم في كبرى القياس وكل لفظ مستعمل في معناه الحقيقي لا يحتاج لقرينة (قوله لجرد الاستعمال) أى للاستعمال المجرد عن التعيين وأما عين المراد فيحتاج اليها (قوله بخلاف المجاز) أى فانه يحتاج لقرينة مانعة من ارادة الموضوع له اذ هي التي يتوقف عليها تحقق المجاز كما أشار لذلك الشارح بقوله لينصرف الخ وأما القرينة المعينة للمراد من المعاني المجازية فلا يتوقف عليها تحققه ألا ترى انه اذا قيل لك رأيت بحر اماسيا على قدميه فقد وجدت القرينة المانعة من ارادة البحر الحقيقي ولم توجد المعينة للمراد من بحر علم أو كرم (قوله للاستعمال فيه) ظاهره أن الاستعمال موضوع له وليس كذلك



وفهم المراد لا للاستعمال ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود فقال (التقسيم) مبتدأ  
أو خبر على مامر والمخدوف هو المذكور ومعنى التقسيم هو ضم قيدين أو أكثر إلى عام

فجعل اللام للتعليل وصلة الوضع مخدوفة أي الذي وضع اللفظ له لاجل الاستعمال فيه  
(قوله وفهم المراد) عطف على دفع عطف لازم على ملزوم لانه يلزم من دفع مزاحمة المعاني  
فهم المراد (قوله في المقصود) أي الاصل والتبعي فالأصل تحقيق معنى الحرف والضمير  
واسم الإشارة والموصول والتبعي بيان معنى العلم واسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل وإنما  
كان تحقيق معنى الأول مقصودا بالاصالة لجريان الخلاف فيها وضعت له بخلاف الآخرفان  
معنى العلم الشخصي منها جزئي ومعنى البقية كلي اتفاقا (قوله على مامر) أي وهذا الأعراب  
جاء على طبق الأعراب الذي مر في المقدمة وأتى الشارح بهذا إشارة إلى أن هذا الأعراب  
ليس خاصا بالتقسيم بل قد مر له نظيره في المقدمة فان قلت ان كلاما من المقدمة وانقسام ترجمه فيعلم  
من جريان هذا الأعراب في المقدمة جريانه في التقسيم وحينئذ فلا فائدة في ذكره هنا وأجيب  
بأنه إنما أعاده خوفا من نسيان مامر لطول العهد (قوله هو المذكور) أي هو المذكور فيما سبق  
وهذا هو الذي نشرع فيه ويحتمل أن المراد أن المخدوف هنا الذي يقدر هذا اللفظ أي لفظ  
المذكور والتقدير حينئذ المذكور فيما يأتي التقسيم أو التقسيم هو المذكور فيما يأتي فان قلت ان  
جعل التقسيم خبرا مشكلا بأن ما يأتي تقسيمات متعددة لا تقسيم واحد فكان الواجب أن يقول  
تقسيمات وأجيب بأن التقسيم مصدر والمصدر يخبر به عن الواحد والمتعدد وذلك لان مدلوله  
المأهية وهي كما تتحقق في الواحد تتحقق في المتعدد (قوله ومعنى التقسيم) أي في الاصطلاح  
وأما معناه في اللغة فهو جعل الشيء أقساما وإنما تعرض الشارح لبيان معناه لان الحكم على  
الشيء وبه فرع عن تصويره (قوله هو ضم قيدين الخ) إنما أتى بضمير هو دافعا لما يتوهم أن قوله  
ضم قيدين بدل من التقسيم وان الخبر شيء آخر وقوله قيدين احتراز من ضم قيد واحد للعام فلا  
يسمى تقسيما بل هو تقييد وهذا بيان لتقسيم الكلي وأما تقسيم الكل فهو تفصيله وتحليله إلى  
أجزاء بحيث يكون كل جزء قسما والفرق بينهما انه ان ضمح حمل المقسم على كل من الاقسام  
فهو الأول وان لم يصح فهو الثاني ثم ان قوله قيدين أعم من أن يكونا متباينين أو متخالفين والأول  
كضم ناطق وصاهل للحيوان فاذا ضممت ناطق للحيوان حصل انسان واذا ضممت له  
صاهل حصل فرس والثاني كضم الضفدع والكتابة للانسان فاذا ضممت الضحك اليه  
حصل ضاحك وان ضممت الكتابة اليه حصل كاتب وكل من القسمين غير مباين للآخر  
لا مكان اجتماعهما بخلاف الانسان والفرس فانهما متباينان لا يمكن اجتماعهما وذلك لعدم

ليصير ذلك العام بانضمام كل قيد قسمي مباينا للقسم الآخر أو غير مباين له باعتبار تنافي القيود أو  
تخالفها فقط والمتبادر بحسب العرف هو اعتبار التباين وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجالا  
تقسيم اللفظ باعتبار مدلوله أولا إلى قسمين مامدلوله كلي ومادلوله مشخص وتقسيم الاول  
منه إلى اسم جنس ومصدر وإلى مشتق وفعل وتقسيم الثاني إلى العلم والحرف والضمير واسم  
الإشارة والموصول على وجه تنضبط به تلك الأقسام فإن تحقيقها

تنافي القيود في الضاحك والكاتب وتنافيها في الانسان والفرس فتنافي الجزم يستلزم تنافي  
الكل (قوله ليصير ذلك العام الخ) المحل للضمير وانظر ما النكتة في الاتيان بالظاهر بدله ثم  
ان ظاهره ان الانسان مثلا هو الحيوان بقيد الناطقية مع ان الانسان مجموع الامر من العام  
والقيد المنضم اليه وهذا ان جعلت الباء في انضمام للسببية أمالو جعلت بمعنى مع لا تقتضي كلامه  
أن الانضمام جزء من النوع وهو لا يصح والحاصل أن ظاهره لا يصح سواء جعلت الباء للسببية  
أو للمصاحبة اللهم إلا أن تجعل بمعنى مع وتجعل إضافة بانضمام لكل من إضافة الصفة  
للموصوف وانضمام بمعنى منضم والمعنى حينئذ ليصير ذلك العام قسما مع كل قيد منضم اليه فتأمل  
(قوله باعتبار تنافي الخ) الباء للسببية أين ان تباين الأقسام وعدم تباينها بسبب اعتبار تنافي  
القيود وعدم تنافيا والا ول هو ما كانت أقسامه متباينة يسمى تقسيما حقيقيا والثاني وهو  
ما كانت أقسامه غير متباينة يسمى تقسيما اعتباريا وعلامة الاول عدم صحة حمل بعض الأقسام  
على بعض وعلامة الثاني صحته (قوله والمتبادر) أي عند اطلاق التقسيم وقوله بحسب  
العرف أي عرف العلماء مطلعا اعتبار التباين أي وأما بحسب اللغة فالظاهر اعتبار كل  
من التباين والتخالف (قوله مجالا) حال من المضاف اليه لوجود شرطه أي حالة كون التقسيم مجالا  
أو أنه تميز أي وحاصله من جهة الاجمال (قوله أولا) ظرف للتقسيم فهو منصوب على الظرفية أي  
تقسيم اللفظ في الاول أو أنه منصوب على المصدرية أي تقسيما أولا أي أولا (قوله وتقسيم الاول  
منه) أي وتقسيم الاول وهو مامدلوله كلي حالة كونه كائنا من مطلق اللفظ وكان المناسب لقوله  
أولا أن يقول وتقسيم الاول ثاني لان هذا اشارة للتقسيم الثانوي فهو مقابل لقوله أولا (قوله  
وتقسيم الثاني) أي وهو مامدلوله مشخص حالة كونه كائنا من مطلق اللفظ (قوله على وجه) أي  
طريق وهو متعلق بتقسيم اللفظ أي وحاصل ذلك التقسيم تقسيم اللفظ على طريق سهل وقوله  
منضبطة أي منحصر به تلك الأقسام أي منهصر به المقصود منها على الوجه الآتي (قوله فان  
تحقيقها) المناسب أن يقول فان ضبطها ولعل في كلامه حذف مضاف أي فان تحقيق ضبطها والمراد  
فان تحقيقها على هذا الوجه وهذا علة لكيفية التقسيم على هذا الوجه أي وانما قسم على هذا الوجه

من مزال الاقدام ( اللفظ ) أى الموضوع (مدلوله) أى المعنى الموضوع له فان الحاصل  
 فى العقل من حيث حصوله فيه يعبر عنه بهذه العبارة ومن حيث انتقاهم مطلقا يسمى مفهوما ومن  
 حيث انتقاهم بانتقاهم غير مدلول ومن حيث وضع اللفظ بازائه موضوعا ومن حيث التقصد  
 اليه من اللفظ الذى أفاده معنى

الضابط لهذه الاقسام لان تحقيقها الخ (قوله من مزال) جمع مزل بمعنى موضع الزلل بمعنى الخطأ  
 فليس فى الكلام حذف والاقدام مستعار للاذهان على طريق الاستعارة التصريحية بجامع  
 الجولان فى كل والمزال ترشيح لما باق على معناه قصد به تقوية الاستعارة أو مستعار للامور الصعبة  
 والمعنى فان تحقيقها من الامور الصعبة التى تخطئ فيها الازهان (قوله أى الموضوع) أشار بذلك  
 الى أن أُل فى اللفظ للعهد (قوله أى المعنى الموضوع له) هذا بيان للمدلول وربما أفاد هذا ان  
 المدلول والمعنى الموضوع له من قبيل المترادفين ولكن كلامه بعد يقتضى انهما من قبيل المتساويين  
 أى فهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا وكان الاولى أن يزيد الحاصل فى العقل بعد قوله أى المعنى  
 بدليل قوله فان الحاصل الخ (قوله فان الحاصل فى العقل) أى فان المعنى الحاصل فى العقل أى  
 المدرك بالعقل والمتصور فيه من حيث الخ وهذا علة لتفسير المدلول بالمعنى الموضوع له مع توجيه  
 تسميته بأسماء أخر باعتبارات (قوله يعبر عنه بهذه العبارة) أى يعبر عنه بالمعنى الحاصل فى العقل  
 ويمعى من هذه الحيثية معلوما أيضا (قوله ومن حيث انتقاهم مطلقا) أى ومن حيث انتقاهم  
 انتقاهم مطلقا غير مقيد بملاحظة دال أى انه لو حظ انتقاهم فقط (قوله بانتقاهم غيره) أى بسبب  
 انتقاهم غيره وهو الدال عليه (قوله بازائه) أى بازاء ذلك المعنى الحاصل فى العقل أى من حيث  
 وضع اللفظ فى مقابلته (قوله ومن حيث التقصد اليه) أى لذلك المعنى الحاصل فى العقل من  
 اللفظ الذى أفاده معنى ومعنى وكان المناسب لما تقدم أن يقول ومن حيث انه عنى من اللفظ  
 الدال عليه يقال له معنى فيلاحظ فى التسمية مدخول الحيثية كما فعل فيما قبل هذه الحيثية الا أن  
 يقال ان الشارح فعل ذلك اشارة الى أنه كما يجوز ان يلاحظ فى التسمية مدخول الحيثية يجوز  
 أن يلاحظ فى التسمية مرادف مدخول الحيثية ثم ان ظاهر الشارح ان المعنى اسم للحاصل فى  
 العقل بقيد كونه قصد من اللفظ الذى أفاده فعلى هذا لو خطر بالبال معنى ولم يكن مدر كمن عبارة  
 لا يقال له معنى لتقيد التقصد وليس كذلك بل يقال له معنى نعم اطلاق المعنى عليه قليل  
 فعلة لقلته نزله الشارح منزلة العدم ولم يلتفت له ثم ان الحاصل من كلام الشارح ان هذه الامور  
 الخمسة وهى الحاصلة فى العقل والمفهوم والمدلول والموضوع له والمعنى متساوية متحدة بالذات  
 مختلفة بالاعتبار وأورد عليه ان المعنى الانترامى والتضمنى يقال لكل منهما معنى ومدلول ولا يقال

(أما كلي أو مشخص) لأن مدلوله إما أن يتمتع من فرض صدقه وحمله على متعدد فهو المشخص  
و يسمى جزئياً حقيقياً ولا يتمتع كذلك فهو الكلي فان قيل هذا التقسيم فاسد

له موضوع له وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح من تساوي بين الامور الخمسة وأجيب بأن اعتبار  
التساوي بين هذه الامور الخمسة بالنظر للمعنى المطابق أى المدلول الذي يدل عليه اللفظ مطابقة  
وعدم اعتبار التساوي بين هذه الامور الخمسة بالنظر لمدلول اللفظ مطلقاً الشامل للمدلول  
الاتزامي وكلام الشارح في المدلول الذي وضع له اللفظ مطابقة وكلام السائل في المدلول المطلق  
الشامل للاتزامي فتأمل (قوله اما كلي أو شخصي) هذه قضية منفصلة حقيقية مانعة جمع  
وخلو (قوله لان مدلوله) أى لان مدلول اللفظ وقوله اما ان يتمتع الخ فاعله ضمير المدلول أو  
فرض "زيادة من وعلى كل فالاستناد مجازي لان الممتنع حقيقة من فرض صدق المدلول على  
كثيرين العقل فان قلت لم أقبح لفظ فرض منع استقامة المعنى عند حذفه قلت للاشارة الى انه  
لا يشترط أن يكون للكلي أفراد خارجية بل الشرط أن يكون لو فرض له أفراد في الخارج  
لصدق عليها كشمس فان قلت اذا كان مدار الكلية على مجرد الفرض المذكور فالجزئي يمكن  
فيه ذلك الفرض ويكون كلياً قلت الفرض قسمان انتزاعي وهو انتزاع العقل صورة الشيء عن  
ذلك الشيء أى استحضار العقل صورة الشيء منه كاستحضاره صدق الحيوان على افراده  
واختزاعي وهو انتزاع صورة الشيء لا عن ذلك الشيء كاستحضار صدق ذات زيد وحمله على  
افراد فهذا الاختراع والاستحضار غير ناشئ عن تلك الذات ولا مدخل لها فيه لانهما جزئي  
والفرض الاول صحيح وهو المراد في هذا المقام والثاني كاذب وهو الموجود في الجزئي وليس  
بمراد هنا وهذا الفرض هو الذي يحصل بالاداة كان يقال لو كان الانسان حماراً كان ناهقاً  
فاستحضار صدق ذات زيد على متعدد لا يوجب كليته لان صدقها غير ثابت في نفس الامر  
واستحضار صدق الانسان وكذلك الشمس يوجب كليتهما لان صدقهما ثابت في نفس  
الامر (قوله وحمله) عطف تفسير على الصدق قصده الاشارة الى أن الصدق في المفردات  
معناه الحمل وفي القضايا معناه التحقق (قوله حقيقياً) أى لا اضافياً لان الاضافي قد يكون كلياً  
لانه ما ندرج تحت كلي ولو كان كلياً وحينئذ فينبين الجزئي الحقيقي والاضافي عموم وخصوص  
مطلق فالانسان جزئي اضافي فقط لا ندرجه تحت كلي وهو حيوان وزيد حقيق واضافي  
(قوله فان قيل هذا التقسيم الخ) حاصله أن ما ذكره المصنف من التقسيم فاسد وبيان ذلك أن  
قوله اللفظ إما كلي أو مشخص كبرى قياس حذف صغره تقديرهما مورد القسمة اللفظ  
الموضوع بقريئة أن السياق في تقسيمه وقد وجدنا ذلك القياس مستجلاً للفساد ومن المعلوم أن

لان الالف واللام في اللفظ ههنا الاستغراق فعناه حينئذ كل لفظ موضوع لمعنى امامدوله  
كلى أو مشخص ولا شك ان مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى فتقول مورد القسمة هو  
اللفظ الموضوع لمعنى وكل لفظ كذلك فدلوله اما كلى أو مشخص فتورد القسمة اما من القسم  
الاول أو من الثانى فان كان الاول لا يشمل الثانى وان كان الثانى

فساد النتيجة اما لفساد الصغرى أو لفساد الكبرى أو من عدم وجود الشروط المعتبرة في  
صحها الانتاج والشروط موجودة والصغرى صحيحة وحينئذ فكذب النتيجة انما جاء من  
فساد الكبرى وهى قول المصنف اللفظ اما كلى أو جزئى وحاصل الجواب أننا لا نسلم ان  
شروط صحها الانتاج موجودة والفساد انما جاء من الكبرى بل الفساد انما جاء من عدم وجود  
الشروط التى تكون بها صحة الانتاج وذلك لان من جعلتها اندراج موضوع الصغرى تحت  
موضوع الكبرى والمراد باندراجه تحتها أن لا يكون مبايناً له فيصدق بما اذا كان أخص  
منه أو مساوياً له كفى كل إنسان ناطق وكل ناطق حيوان فان انسا نامساو لناطق والقياس  
المذكور ههنا ليس فيه اندراج بل موضوع الصغرى مباين لموضوع الكبرى وذلك لان  
صغرى هذا القياس قضية طبيعية حكم فيها على الطبيعة والحقيقة والكبرى منفصلة كلية  
والمحكوم عليه فيها كل فرد ومعلوم أن الماهية غير الافراد فظهر ان فساد النتيجة من عدم استيفاء  
شروط الانتاج لامن الكبرى كما نوهمه السائل اذ هى صحيحة فم ما قاله المصنف من صحة التقسيم  
(قوله لان الالف واللام) الاولى لان أل وذلك لان كل كلمة وضعت على أكثر من حرف  
انما يعبر بذاتها فيقال مثلاً نحن ضمير ومن حرف جر وال حرف تعريف بخلاف ما اذا وضعت  
على حرف فانه يعبر عنها باسمها فيقال مثلاً التاء ضمير متصل والباء حرف جر (قوله فعناه  
حينئذ) أى فعنى اللفظ حين اذ جعلت أل للاستغراق كل لفظ الخ وهذا الشارة الى أن كلام  
المصنف كبرى قياس حذف صغراه تقديرها مورد القسمة اللفظ الموضوع لقرينة السياق  
لان السياق تقسيم اللفظ الموضوع لمعنى (قوله فتقول) أى اذا علمت أن أل في كلام المصنف  
للاستغراق وأن مورد القسمة ما ذكر فتقول في تقرير القياس المثبت لفساد كلام المصنف (قوله  
فورد القسمة الخ) هذا حصل النتيجة لذاتها لان ذات النتيجة مورد القسمة اما كلى أو مشخص  
(قوله امامن الخ) كان الاولى استقاط لفظ من في الشقين ولذا قال فان كان الاول الخ (قوله  
فان كان الاول) أى فان كان مورد القسمة الشق الاول وهو اللفظ الذى مدلوله كلى فلا يشمل  
الثانى وهو ما كان مدلوله مشخصاً وحينئذ فلا يصح تقسيم الكلى الى كلى والى مشخص لان  
هذا تقسيم للمشى لنفسه ولغيره وهو باطل (قوله وان كان الثانى) أى وان كان مورد القسمة هو

لا يشمل الاول قدام معنى قولنا كل لفظ اما كذا أو كذا أن كل فرد من افراده متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الاتصال فمورد القسمة غير مندرج في هذه القسمة لانه نفس مفهوم هذا اللفظ وما قيل في أمثال هذا المقام من أن الاقسام الى الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام

الثاني يعنى اللفظ الذى مدلوله مشخص (قوله فلا يشمل الاول) أى فلا يشمل ما اذا كان مدلوله كلياً وحينئذ فلا يصح تقسيم الشخص لكلى ومخصص لانه تقسيم للشئ لنفسه وغيره وهو باطل (قوله قلنا الخ) حاصله ان كبرى القياس التى أشار لها المصنف بقوله اللفظ مدلوله إما كلى أو مشخص منفصلة حقيقة كلية حكم فيها بالا تفصال الحقيقى على كل فرد ووصفها وقول المعترض مورد القسمة اللفظ الموضوع قضية طبيعية وحينئذ فلا ينتظم منها قياس منتج لعدم تحقق شرطه وهواندراج موضوع الصغرى تحت موضوع الكبرى لان المراد من موضوع الصغرى الماهية ومن موضوع الكبرى الافراد وهما متباينان فساد النتيجة لعدم شرط الانتاج لامن الكبرى اذ هي صحيحة (قوله معنى قولنا كل لفظ) أى معنى قول المصنف كل لفظ إما كلى أو مشخص الذى جعله كبرى للقياس (قوله ان كل فرد متصف الخ) أى فهى قضية منفصلة حقيقة كلية حكم فيها بالا تفصال الحقيقى على كل فرد (قوله على سبيل الاتصال) متعلق بقوله متصف والمزاد بالا تفصال الحقيقى التنافى بين الوصفين فلا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله فمورد القسمة الخ) مفرع على محذوف والاصل معنى قوله كل لفظ إما كذا أو كذا ان كل فرد متصف باحد هذين الوصفين على سبيل الاتصال ومعنى قول المعترض فى الصغرى مورد القسمة اللفظ الموضوع ماهية اللفظ وحينئذ فمورد القسمة الذى هو موضوع الصغرى غير مندرج فى هذه القضية أى فى موضوع هذه القضية أعنى القضية الكلية الواقعة كبرى لان الحقيقة غير الافراد فظهر من هذا ان قول الشارح فى هذه القسمة الاولى فى هذه القضية وان فى الكلام حذف مضاف أى غير مندرج فى موضوع هذه القضية فان قلت هذا الجواب انما يتم على حمل ال فى اللفظ على الاستغراق كما قال فان حملت على الجنس فلا يتم هذا الجواب لان المحلى بلام الجنس يكون الحكم فيه على الطبيعة لا على الفرد فالقياس ينتظم حينئذ قلت القياس لا يمكن ان ينتظم من طبيعتين لما صرحوا به فى كتب الميزان من أن الطبيعة لا دخل لها فى العلوم والانتاجات سواء جعلت كبرى أو صغرى فبالك اذا كانتا طبيعتين (قوله وما قيل فى أمثال هذا المقام) أى فى هذا المقام وأمثاله (قوله والمقسم لازم للاقسام) أى وهى هنا الكلى والجزئى وانما كان المقسم لازماً

ولازم اللازم لازم فيلزم لزوم الانقسام الى الاقسام لكل منها ويلزم انقسام الشيء الى نفسه ومقابله وانه باطل فيكون هذا التقسيم باطلا كامثاله فالجواب عنه أن الانقسام المذكور لازم للمقسم بحسب وجوده الذهني والمقسم لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية بل من حيث حصوله العيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم أن يكون لازما لمزومه باعتبار آخر كالكلية اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم لزومه مثلا (والاول) أي اللفظ الذي مدلوله كلي (امادات)

للاقسام لان كل قسم عبارة عن المقسم مع زيادة قيد فالمقسم جزء من كل قسم (قوله ولازم اللازم لازم) اللازم هو الانقسام الى الاقسام اللازم للمقسم اللازم للاقسام (قوله للاقسام) متعلق بانقسام وقوله لكل منها أي من الاقسام متعلق بيلزم أي فيلزم ان الكلي يكون منقسما الى كلي وجزئي وكذلك الجزئي يكون منقسما الى كلي وجزئي (قوله فالجواب الخ) خبر ما من قوله وما قيل ولشبهه باسم الشرط في العموم اقترن خبره بالقاء وحاصله ان جهة اللزوم مختلفة وشرطا نتاج قياس المساواة اتحاد جهة اللزوم (قوله بل من حيث حصوله العيني) أي الخارج (قوله ولازم الشيء الخ) أي والانقسام اللازم للمقسم باعتبار الذهن لا يلزم أن يكون لازما لمزوم المقسم وهو الاقسام باعتبار الخارج (قوله كالكلية الخ) أي فان لزومها للحيوان من حيث صدقه على كثيرين ولزوم الحيوانية لزيد من حيث انها جزؤه وهو رد هذا الجواب بأن المقسم لازم للاقسام ذهنا وخارجا لا متناع وجود الكل بدون الجزء فيهما فقول الشارح والمقسم لازم لاقسامه لا من تلك الحيثية بل من حيث حصوله العيني ممنوع والصواب في الجواب أن يقال ان المقسم له مفهوم وله ماصداقات ففهمه شيء ثبت له القسمة وما صدقانه كالحيوان المقسم لانسان وفرس وغيرهما والانسان المنقسم لنجى وغيره واللفظ المنقسم لكلي وجزئي فان كان السائل أراد بالمقسم في قوله الانقسام لازم للمقسم المفهوم أي لمفهوم هذا اللفظ فاللزوم الاول مسلم والثاني باطل لان اللازم للاقسام ليس هو مفهوم المقسم بل ماصدقانه وان كان مراده به الماصدق كان اللزوم الثاني مسلما والاول ممنوعا وذلك لان الانقسام مرتب على التقسيم الذي هو فعل اختياري فلا يكون لازما فانقسام اللفظ لكلي وجزئي والحيوان لانسان وفرس مرتب على تقسيمه اليهما والتقسيم اليهما فعل اختياري وحينئذ فلا يكون انقسام اللفظ اليهما لازما للفظ وكذلك لا يكون انقسام الحيوان للانسان والفرس لازما للحيوان (قوله الذي مدلوله كلي) جعل الكلية وصفا للمدلول اشارة الى أن وصف اللفظ بالكلية تجوز (قوله أو يقال بالتجاوز) أي المجاز المرسل ففي الكلام على هذا مجاز لغوي من اطلاق اسم المدلول على الدال والجواب الاول مبنى على ان في الكلام مجازا بالحذف ثم ان مقتضى الجواب الثاني أعني ارتكاب المجاز اللغوي

أى امامدلوله ذات أو يقال بالتجاوز باطلاق اسم انذات والحدث على مايدل عليهما من اللفظ  
وحيثئذ يستقيم قوله (وهو اسم الجنس) كرجل (أو حدث وهو المصدر) وانما أخرج المصدر  
عن اسم الجنس ليبنى التقسيم الى الفعل والمشتق عليه فكانه قال اللفظ الذى مدلوله كلى مدلوله

أن يكون المعنى والاول امامدال مع أنه ليس المقصود الاخبار بمطلق دلالة فيضطر الى ملاحظة  
اضافة الدال الى ذات أو حدث فالاسهل أن يقدر مضاف من أول وهلة بأن يقال فالاول اما  
ذات أو حدث أى امامدال ذات أو دال حدث وان كان المجاز المرسل مقدما على المجاز بالحذف  
لكن الاسهل ما علمت (قوله أى امامدلوله الخ) قدره الشارح لاجل صحة حمل الذات وما  
عطف عليه على الاول وحاصل التوجيهات المصححة للحمل خمسة أحدها تقدير مضاف قبل  
لفظ الاول أى ومدلول الاول فيكون فى الكلام مجاز بالحذف على حد واسأل القرية أى اهلها  
ثانيها التجوز فى اللفظ الاول بأن يراد به المدلول فيكون مجازا من اطلاق اسم الدال على  
المدلول ثالثها تقدير مضاف قبل الخبر أى امامدال ذات رابعها أن يقدر قبله مدلول أى مدلوله اما  
ذات خامسها التجوز فى لفظ الخبر بأن يراد به الدال فيكون مجازا من اطلاق اسم  
المدلول على الدال لكن حمل كلام المصنف على التوجيهين الاولين غير سديد لانه تأويل قبل  
الاحتياج اليه وصار فى سياق كلامه عن ظاهره من ان التقسيم بالذات للفظ دون المعنى (قوله  
وحيثئذ الخ) الاولى جعله مرتباً على محذوف والاصل وبما ذكر من تقدير المبتدأ وهو مدلول أو  
ارتكاب التجوز فى اطلاق الذات صح الاخبار وحيثئذ يستقيم الخ أى وحين اذ صح  
الاخبار بما ذكرنا استقام حمل اسم الجنس على ضمير الاول والحاصل أن صحة حمل اسم  
الجنس على ضمير الاول متوقفة على صحة الاخبار فيما مر بما ذكر من تقدير مدلول قبل  
ذات أو ارتكاب التجوز فيها وأما اذا لم يرتكب التأويل فى الذات لا بتقدير مضاف قبله  
ولا بالتجاوز فيه وارتكب التأويل فى الاول بتقدير مدلول قبله أو بالتجاوز فيه بأن  
يراد به المدلول فلا يستقيم الحمل فى قوله وهو اسم الجنس بل لا بد فيه من التقدير أى وهو  
مدلول اسم الجنس (قوله اسم الجنس) أى اسم الحقيقة (قوله كرجل) فيه انه نكرة  
ومدلولها الفرد المنتشر واسم الجنس مدلوله الماهية واجيب بأن اللفظ فهما واحد لكن لوحظ  
وضعه للماهية من حيث هى فاسم جنس وان لوحظ وضعه للفرد المنتشر فنكرة وان اشتهر ان  
اسداً اسم جنس ورجل نكرة (قوله وانما أخرج المصدر عن اسم الجنس) أى مع ان  
المصدر من افراد اسم الجنس لانه اللفظ الموضوع للماهية من حيث هى كانت ماهية ذات  
او حدث (قوله عليه) أى على الخروج المفهوم من اخرج أى ليبنى التقسيم الى الفعل



اما حدث وحده أو غير حدث وحده أو مر كب منهما والمراد بالذات ههنا مالا يكون حدثا ولا مر كبامنه ومن غيره منسوباً أحدهما إلى الآخر وبالحدث أمر قائم بغير يعبر عنه بالفارسية بما آخره دال ونون كالضرب أو تاء ونون كالقتل فيخرج معنى السواد واليباض لعدم التعبير ومعنى الجيد

والمشتق على خروجه منه وقرر بعضهم ان ضمير عليه عائد على المصدر لكن المتعين الاول بدليل قوله بعد فكانه قال الخ فانه قد بني التقسيم الى الفعل والمشتق في هذا القول على خروج المصدر من اسم الجنس لانه بناهما على ذات المصدر إلا أن يقال ان قول بعضهم الضمير عائد على المصدر أى من حيث خروجه عن اسم الجنس فتأمل (قوله اما حدث وحده) أى وهو المصدر وقوله أو غير حدث وحده أى وهو اسم الجنس وقوله أو مر كب منهما أى وهو الفعل والمشتق ووحده حال من حدث الواقع خبرا للمبتدأ وصح وقوعه حالا مع جموده وإضافته للضمير لتأويله بالمشتق أى منفردا وإضافة مثله للضمير لا تفيد تعريفا فان قلت حدث نكرة وهى شديدة الاحتياج للوصف فتأخير وحده يلبس بالصفة فلم يقدم ليكون نصا فى الحالة فأت أجيب عن ذلك بان شهرة لفظة وحده فى الحال ترفع الالتباس بالصفة فيصح وقوعه حالا من النكرة من غير تقديم (قوله أو غير حدث وحده) حال من غير كما سجد كره الشارع فى جواب الاشكال الآتى (قوله منهما) أى من الحدث وغيره (قوله مالا يكون حدثا ولا مر كبا) أى معنى مستعمل بالمفهوم مسمي مقيد بكونه غير حدث وغير مر كب منه ومن غيره وهذا المعنى شامل لليباض والسواد ونحوهما من الألوان أى وليس المراد هنا بالذات ما قام بنفسه بخروج السواد واليباض منه مع أن الغرض ادخاله (قوله منسوب الخ) صفة لمر كبا والرابط محذوف أى منسوب بافيه (قوله أمر قائم بغيره) هذا جنس فى التعريف شامل للصفة الراسخة القائمة بالغير كالسواد واليباض ولذا أخرجه بقوله بعد ذلك يعبر عنه الخ فهما من قبيل الذات لا من قبيل الحدث (قوله كالضرب) أى فانه يعبر عنه بالفارسية بما آخره دال ونون وهو زدن وقوله كالقتل أى فانه يعبر عنه فى تلك اللغة بما آخر تاء ونون وهو كشتن والحاصل ان الدال والنون وائتاء والنون سلامتان للمصدر فى تلك اللغة فيعبر عن الضرب فيها بزدن وعن القتل بكشتن وعن الذهاب برفتن وعن الاكل بخورذن وعن الشرب بخوشيدن فالكاف فى قوله كالضرب وكالقتل للتشليل (قوله فيخرج) أى من تعريف الحدث بالقييد المذكور وهو قوله يعبر عنه وإضافة معنى للسواد ببيانها وأنها حقيقية وفى الكلام حذف مضاف أى معنى لفظ السواد (قوله لعدم التعبير) أى لعدم التعبير عنهما فى تلك اللغة بما آخره دال ونون ولا تاء ونون فلا ينافى أنه يعبر عنهما فى تلك اللغة بتعبير آخر فقد عر فيها عن السواد بسماء وعن اليباض بسقيد (قوله ومعنى الجيد

والمனால் لعدم القيام بالغير ومعناه اختصاص الناعت بالمنعوت أو التبعية في التحيز أى الاتحاد في الإشارة الحسية كافي الماديات أو العقلية

(والمனால்) الجيد عبارة عن العنق والمனால் عبارة عن خشبة يلف عليها الحائك الثوب وقيل المراد به مادائم الجود وكثير النوال وهو صحيح أيضا وفي الإضافة ما تقدم من الاحتمالين (قوله لعدم القيام بالغير) لأن كلا من الجيد والمனால் ذات قائمة بنفسها فهمما خارجان عن الجنس فصلة يخرج بالنسبة للثاني أعنى الجيد والمனால் تقدر عنه وبالنسبة للاول وهو السواد والبياض تقدر به ولذا حذف الشارح صلة يخرج لاجل ان تصدق بهما فان قلت ان الجنس مقدم في الذ كر على الفصل فلما سب تقديم ما خرج عنه على ما خرج بالفصل والجواب أنه ارتكب طريق اللف والنشر المشوش لأن فيه فصلا واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين والفصل الواحد أولى من الفصلين (قوله ومعناه) أى معنى القيام بالغير اختصاص الخ لا حلول الشئ في الشئ كالمظروف بالنسبة للمظرف (قوله اختصاص الناعت بالمنعوت) المراد بالاختصاص التعاق على وجه مخصوص لا الحلول فاختصاص زيد بالضرب الواقع منه او عليه عبارة عن تعلقه به واختصاص القدرة بالذات القائمة بها عبارة عن تعلقها بها لا حلولها فيها والناعت في الاصل ذات ثبت لها النعت بمعنى الصفة وليس مرادها الفساد المعنى للزوم اختصاص الشئ بنفسه بل المراد بالناعت هنا نفس النعت والصفة وهذا التأويل بناء على ما هو المشهور من ان معنى المشتق الذات المنصرفة بالصفة وهناك طريقة أخرى تقول ان معنى المشتق الصفة من حيث قيامها بالغير فتأدر مثلا بمعناه القدرة باعتبار قيامها بالغير وعلى هذه الطريقة فتفسير الناعت بالنعت بمعنى الصفة ليس تأويلا (قوله أو التبعية في التحيز) عطف على اختصاص أى أو معنى القيام بالغير التبعية في التحيز وأولتويع الخلاف (قوله أى الاتحاد في الإشارة) هذا تفسير للتبعية في التحيز فالتبعية معناها الاتحاد والتحيز معناها الإشارة الحسية فكانه يقول ان القيام بالغير معناها اختصاص النعت بالمنعوت أو الاتحاد في الإشارة الحسية أى كون الشئ متحدا مع غيره في الإشارة الحسية والمراد بالاتحاد في الإشارة أن تكون الإشارة الى أحد الشئين عين الإشارة للآخر وحينئذ ففي قوله الاتحاد في الإشارة بمعنى باء الملازمة أو المصاحبة وبتفسيره التبعية في التحيز بما ذكره يعلم انه ليس المراد بالتحيز الحصول في الحيز أى المكان لخروج صفات الله تعالى وصفات المجرادات ولا يصح أن يكون قوله أى الاتحاد في الإشارة تفسير للتحيز كما قيل لأنه ينحل المعنى أن القيام بالغير عبارة عن التبعية في الاتحاد في الإشارة الحسية ولا معنى لهذا الا أن يقال المراد انه عبارة عن التبعية في حال الاتحاد في الإشارة الحسية فان أريد ذلك صح ما قيل (قوله كافي الماديات) أى المركبات فاذا أشير لزيد إشارة حسية كانت تلك الإشارة ليست

كافي المجردات ولما كان اعتبار التركيب بينهما من غير اعتبار النسبة لا يفيد اختصاص ذلك المركب بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فعبّر عنه بقوله (أو نسبة بينهما) لأنها السبب في وضع اللفظ

لجرمه فقط بل له مع البياض أو السواد أو الضرب فالبياض قائم بزيد ومعنى قيامه به أنه متحد معه في الإشارة الحسية وإن الإشارة لا حدهما الإشارة لا آخر (قوله كافي المجردات) حاصله أن العالم قليل أنه اجرام وأعراض فقط ولا ثالث لهما وقل أنه اجرام وأعراض ومجردات أي جواهر مجردة عن الجرمية والعرضية فتدشركت المولى في التجرد المذكور وإن تحالف في القدم والحدوث وجعلوا منها العقول العشرة التي أثبتها الحكماء والنفوس والملائكة على قول فلا إشارة إلى هذه المجردات بالعقل إشارة إلى أوصافها تبعاً والمراد بالاشارة إليها بالعقل ملاحظتها بالعقل ولا يشار إليها بالاشارة الحسية لأنها لا تكون إلا للمشاهد بحاسة البصر بالفعل والكاف في الموضوعين استقصائية (قوله ولما كان الخ) هذا جواب عما يقال أن قول المصنف أو نسبة عطف على قوله أو حدث فينحل المعنى اللفظ السكلي مدلوله أماذا أو حدث أو نسبة فيقتضي أن اللفظ قد يكون مدلوله النسبة فقط وليس كذلك لأن اللفظ الذي مدلوله كلي أن كان مشتقاً فمدلوله الذات والحدث والنسبة وإن كان فعلاً فمدلوله الحدث والزمان والنسبة وإن كان جامداً فمدلوله إما مجرد الذات أو مجرد الحدث وحاصل الجواب أن المصنف أطلق النسبة وأراد بها المركب من الذات والحدث ووجه ذلك الإطلاق أن التركيب بين الذات والحدث من غير اعتبار نسبة بينهما لما كان لا يفيد ناسب التعبير به عن المركب منهما (قوله بينهما) أي بين الذات والحدث (قوله اختص ذلك المركب بما) أي مركب وقوله اعتبر فيه أي في ذلك المركب وقوله نسبة نائب فاعل اعتبر فإن قلت أن كلاماً من المختص والمختص به مركب فيكون هذا من قبيل اختصاص الشيء بنفسه وهذا باطل إذ لا بد من تغيرهما قلت أن المختص يلاحظ عاماً والمختص به خاصاً وحينئذ فهو من اختصاص العام بالخاص لا من اختصاص الشيء بنفسه (قوله فعبّر عنه) أي عن المركب بقوله أو نسبة بينهما فإداه بقوله أو نسبة بينهما المركب من الذات والحدث وإنما أطلق النسبة على المركب المذكور لأنها سبب في إفادته فهو من إطلاق اسم السبب وإرادة المسبب (قوله أو نسبة بينهما) أنت خير بأن المركب الذي جعل المصنف قوله أو نسبة عبارة عنه هو الهيئة الاجتماعية من الذات والحدث وحينئذ فلفظة بينهما ضائعة لا معنى لها فلا ولي استقامتها (قوله لأنها) أي النسبة (السبب في وضع اللفظ) فيه أن السبب يجب أن يكون متقدماً على المسبب مع أن النسبة وجودها متأخر عن الوضع إذ لا وجود لها إلا بعد التركيب وحينئذ فلا يظهر كونها سبباً والجواب أن الذي يجب تقدمه السبب الباعث وهو ليس مراداً

بازاء ذلك المركب (وذلك) أى النسبة والتذكير باعتبار المذكر أو المركب المشتمل عليها  
(أما أن تعتبر) النسبة (من طرف الذات وهو المشتق أو) تعتبر (من طرف الحدث وهو  
الفعل)

هنا وإنما المراد بكونها سبباً في الوضع أنها مصححة له أو أن في الكلام حذف مضاف أى لأن  
ملاحظتها هو السبب في وضع اللفظ فتأمل (قوله في وضع اللفظ) الذى يفهم من قول المصنف  
الاتى لأنها إما أن تعتبر من طرف الذات وهو المشتق أو من طرف الحدث وهو الفعل أن المراد  
باللفظ لفظ المشتق كضارب ولفظ الفعل كضرب فظاهره أنهم ماموضوعان للذات والحدث  
معتبرا بينهما نسبة وهذا مسلم في المشتق دون الفعل وذلك لأنه موضوع للحدث والزمان  
والنسبة لا للذات إذا لحق أن دلالة على الأعل بالانتماء والحاصل أن قول الشارح لأنها السبب  
في وضع اللفظ إنما يظهر بالنسبة للمشتق ولا يظهر بالنسبة للفعل فلو قال الشارح لأنها السبب  
في إفادة ذلك المركب كان أولى وأجاب بعضهم بأن المراد بالذات ما يشمل الزمن لما مر من أن  
المراد بالذات في اصطلاحهم مالا يكون حدثاً ولا مركباً منه ومن غيره لا خصوص ما قام به  
الحدث فلا اعتراض غفلة عما مر ولا يقال الحدث لا ينسب إلى الزمان لأننا نقول كما ينسب  
للفاعل من حيث قيامه به ينسب للزمان من حيث حصوله فيه (قوله وذلك إما أن تعتبر الخ) أنت  
خير بأن هذا الكلام يبطل كون المراد بالنسبة المركب إذ هذا يفيد أن المراد بقوله أو نسبة  
حقيقتها وهو الارتباط لأنه هو الذى يعتبر من طرف الذات أو من طرف الحدث وأجيب بأن  
اسم الإشارة راجع للنسبة لا بالمعنى المتقدم فقيه شبه استخدام (قوله أو المركب المشتمل عليها)  
أى على النسبة أى أن اسم الإشارة عائد على النسبة لكن بعد تأويلها بالمذكر أو بعد ملاحظة  
المركب المحتوى عليها فلا حظته نحو زالت التذكير في الإشارة إليها وذلك لأنها لما كان محتوياً عليها  
صارت كأنها هو فلذا حجت الإشارة إليها بإشارة المذكر فتأمل (قوله إما أن تعتبر الخ) كذا في  
بعض النسخ وفي بعضها لأنه إما أن تعتبر بزيادة لأنه على هذه النسخة فهو تعليل لمحذوف  
والاصل وذلك فيه تفصيل لأنه الخ (قوله النسبة) هذا نائب فاعل لقوله تعتبر وفيه أنه يلزم على  
زيادة هذه الكلمة أن يكون المصنف حذف فاعل الفعل في غير المواضع التى يجوز حذفه فيها  
فكان الأولى للشارح أن يقول أى النسبة بزيادة أى التفسيرية ليكون ذلك تفسيراً للفاعل  
المستتر (قوله إما أن تعتبر من طرف الذات) أى بأن يلاحظ الذات أولاً ثم ينسب لها الحدث  
فالمشتق موضوعاً بازاء ذات وحدث معتبراً بينهما نسبة لكن الذات ملاحظة للمواضع أولاً ثم  
ينسب لها الحدث ومن هذا تعلم أن قولهم مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب في غير  
المشتق وإضافة طرف لما بعده لليان (قوله أو من طرف الحدث) أى بأن يلاحظ الحدث

فان قيل المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر وهو يتناول القسم الثالث قلنا قيد وحده متعلق بغير الحدث لا بالحدث الداخل عليه لفظ غير فلا اشكال حينئذ والاقسام الى الاربعة استقرأى لا عقلي وان كان مترددا بين النفي والاثبات بحسب المآل وراجعا الى تقسيمات ثلاثة

أولاً ينسب للذات فان قلت ان اعتبار النسبة من طرف الذات أو من طرف الحدث انما هو من الواضع وحينئذ فالمناسب التعبير بالفعل الماضي بدل قوله إما أن تعتبر ويمكن أن يجاب بانه انما عبر بالمضارع بدل الماضي اشارة الى استمرار ذلك من المستعمل في المستقبل تبعاً للواضع واذا علمت ان الاعتبار المذكور من الواضع فلا يرد عليك ما يقال لاى شئ اعبرت النسبة في المشتق من طرف الذات وفي الفعل من طرف الحدث وهما عكس الامر وأعتبرت النسبة من طرف الذات فيهما أو من طرف الحدث فيهما لان الواضع أن يفعل ما يشاء وارادته مرجحة لفعله (قوله فان قيل الخ) حاصل هذا الاعتراض ان قول المصنف أو نسبة المعبر به عن المركب الاولى حذفتها اذ لا حاجة لها وذلك لان المركب داخل في القسم الاول وهو الذات وذلك لان قول المصنف والاول أى اللفظ الذى مدلوله كلى مدلوله اما ذات أو حدث في قوة قولك اللفظ الكلى مدلوله اما غير حدث وحده أو حدث وحده وقولنا غير حدث وحده صادق بالذات فقط كما في اسم الجنس وصادق بالمركب كالمشتق والفعل وذلك لان وحده قيد للحدث والنفي سواء جعلته منصبا على القيد والمقيد معا أو على القيد وحده كان الكلام صادقا بالمرين معا وحاصل الجواب اننا لم نسلم ان قول المصنف اما ذات أو حدث في قوة قولنا اما غير حدث وحده أو حدث وحده لكن لا نسلم أن غير الحدث وحده صادق بالمركب لان وحده قيد للنفي الذى هو غير لا للنفي الذى هو الحدث الداخل عليه لفظ غير كما فهم المعترض (قوله قيد وحده) الاضافة للبيان وقوله متعلق بغير الحدث أى على انه حال منه والمعنى غير الحدث حال كون ذلك الغير منفردا لم يصاحبه شئ ولا شك ان هذا انما يصدق بالذات فقط وقوله لفظ غير الاضافة فيه للبيان (قوله والاقسام) أى اقسام اللفظ الذى مدلوله كلى وقوله الى الاربعة أى وهى اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل (قوله لا عقلي) أى لان العقل يجوز أقساما كثيرة وان لم تكن موجودة (قوله وان كان مترددا بين النفي والاثبات بحسب المآل) أى وأما بحسب الحال أى بحسب ما وقع من المصنف بالفعل فلا ترديد فيه والجملة حالية أى انه استقرأى والحال انه متردد الخ ودفع به هذا ما يتوهم من تردده بحسب المآل انه حصر عقلي والحاصل انه استقرأى وان كان على صورة العقلي بحسب المآل (قوله وراجعا الى تقسيمات ثلاثة) أى

فلا يضرب إرسال القسم الاخير واحتمال انقسام بعض الاقسام الى أقسام مندرجة تحته لا يمنع  
الانحصار كالفعل والمشتق فالمشتق ينقسم بان يقال المشتق اما أن يعتبر قيام ذلك الحدث به  
من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل أو الثبوت وهو الصفة المشبهة أو وقوع الحدث عليه وهو  
اسم المفعول أو كونه آلة لحصوله

عند الترتيد بحسب المآل وذلك بان يقال اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما ذات وحده أو لا  
الاول اسم الجنس والثاني مدلوله اما حدث وحده أو لا الاول المصدر والثاني اما مركب منهما  
ومن نسبة تعتبر من طرف الذات أو لا الاول المشتق والثاني الفعل فالاقسام أربعة والتقسيمات  
ثلاثة لان أولافي الاخير لم يقسم بل أرسل وحسب عن التقسيم وجعل مصدوقه الفعل لا غير  
(قوله فلا يضرب الخ) هذا مفرع على قوله استقرأني لا عقلي أي واذا كان استقرأنيما فلا يضرب  
الخ لان الاستقرار لا يستدعي حصر جميع الاقسام لجواز أن يقف عند بعضها بخلاف حكم  
العقل والمراد بالقسم الاخير الذي أرسل المركب المعبر عنه بالنسبة والمراد بإرساله اطلاقه وعدم  
تقسيمه ان لم يقسم المشتق لاسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم آلة وتفضيل ولم يقسم  
الفعل لماض ومضارع وأمر (قوله واحتمال الخ) هذا جواب عما يقال كيف تحصر  
أقسام اللفظ الذي مدلوله كلي في هذه الاربعة وتجعله حصر الاستقرأنيامع أن اللفظ الذي  
مدلوله كلي قد يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو اسم آلة أو ظرفا  
وقد يكون فعلا ماضيا أو مضارعا أو أمرا وحاصل الجواب ان هذه الاقسام كلها ترجع للمشتق  
وللفعل واحتمال انقسام بعض الاقسام أعني المشتق والفعل الى أقسام مندرجة تحته مثل هذه  
الاقسام التي ذكرها المعترض لا يمنع الانحصار في الاقسام الاربعة الاولى والخاص ان لنا  
أقسامًا أولية وثانوية فحصر اللفظ الذي مدلوله كلي في الاقسام الاربعة التي ذكرها المصنف  
تقسيم أولى وأما تقسيم المشتق لاسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة وأفعّل تفضيل واسم آلة  
وتقسيم الفعل لماض ومضارع وأمر فهو تقسيم ثانوي والمصنف كلامه بصدد التقسيم الاول  
وأما الثانوي فليس كلامه فيه ولا ملتفتا اليه (قوله كالفعل والمشتق) مثال لبعض الاقسام  
الحققة للانقسام لاقسام (قوله اما أن يعتبر قيام الحدث به) أي بالمشتق أي بمدلوله التضمني  
وهو الذات وقوله من حيث الحدث أي والتجدد وقوله أو الثبوت أو وقوع الحدث أو كونه  
آلة كل واحد من هذه عطف على الحدوث وأما قوله مكانا أو زمانا فهما معطوفان على قوله آلة  
أي اما أن يعتبر فيه قيام الحدث بالذات من حيث تجدد منها أو من حيث ثبوتها أو من حيث  
كونه أي المشتق أي معناه التضمني وهو الذات آلة لحصوله أي الحدث أو مكانا لحصوله أو

وهو اسم الالة أو مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان أو زمانا وهو ظرف الزمان أو يعتبر قيام  
الحديث به على وصف الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار الزمان  
الى الماضى والمستقبل والحال وباعتبار الطلب الى الامر وغيره (والثانى) أى اللفظ الموضوع  
لمعنى مشخص (فالوضع) أى وضع اللفظ لذلك الشخص (أما مشخص

زمانا لحصوله (قوله وهو اسم الالة) أى كفتاح (قوله وهو ظرف المكان) أى نحو مضرب  
زيد مراد به مكان ضربه (قوله ظرف الزمان) أى نحو ومقتل زيد مراد به زمان قتله والحاصل  
أن المراد بظرف الزمان وظرف المكان مشاركا للحديث فى المادة كمرمى ومذهب ومضرب  
ومقتل ليصبح جعله قسما من المشتق وجعله اسم الالة والزمان والمكان من المشتق هو احدى  
طريقتين والاخرى انها من الجوامد وسبب الخلاف اختلافهم فى المشتق هل هو ما أخذ من  
المصدر للدلالة على ذات متصفة بحدث أو أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث فعلى  
الثانى أسماء الالة والزمان والمكان مشتقة وعلى الاول غير مشتقة ففتاح لا يدل على ذات  
موصوفة بالفتح كفتاح بل على ذات حصل بها الفتح ومجلس لا يدل على ذات موصوفة  
بالجلوس كجالس بل على ذات حصل الجلوس فيها (قوله أو يعتبر قيام الخ) هذا متماثل  
لقوله أما أن يعتبر قيام ذلك الحدث الخ وكان الاولى للشارح ان يذكر هذا بقوله أو الثبوت  
بحيث يقول المشتق أما أن يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث وهو اسم الفاعل  
أو الثبوت وهو الصفة المشبهة أو من حيث الزيادة على غيره وهو اسم التفضيل ويحذف قوله أو  
يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة لان كلامنا من الثلاثة أعنى اسم الفاعل والصيغة المشبهة  
واسم التفضيل اعتبر فيه وقوع الحدث على المشتق أو على مدلوله التضمنى وهو الذات ولأنه  
حينئذ أخصر مما قاله تأمل واعلم ان ما ذكره المصنف من أن الفعل من أقسام الكلى طريقة  
والتحقيق ان الاقسام الى الكلى والجزئى من خواص الاسم ولا يجرى ذلك فى الفعل  
والحرف كما حققه السيد فى حواشى القطب وذلك لان اقسام اللفظ للكلى والجزئى انما هو  
باعتبار اتصاف معناه بالكلية والجزئية لانهما فى الحقيقة من صفات المعانى كما يظهر من تعريفهما  
ومعنى الاسم من حيث انه معناه معنى مستقل يصح أن يوصف بالكلية والجزئية ويحكم بهما  
عليه وأما الفعل والحرف فمعناه غير مستقل كما يظهر لك فلا يصلح أن يحكم عليه بشئ نعم ان عبر  
عن معناها بالاسم كان يقال معنى من أو معنى ضرب صح أن يحكم عليهما بالكلية والجزئية (قوله  
والثانى) مبتدأ خبره محذوف أى قسما والتقاء فى قوله فالوضع واقعة فى جواب شرط مقدر أى  
إذا أردتهما فالوضع أو انهما للتعليل ويحتمل أن تكون التاء واقعة فى جواب أما المتوهمه أى وأما

أيضا) بان يكون الموضوع له مشخصا واحدا لوحظ بخصوصه أى بما يعينه (أو كلى) أى عام بان يكون الموضوع له كلاما من مشخصات لوحظت اجمالا بامر كلى يعمها صدقا (والاول) أى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا خاصا (العلم) أى الشخصى أما العلم الجنسى فنخرج عن مورد القسمة اذ معناه كلى (والثانى) أى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما أقسام أربعة الحرف والضمير واسم الإشارة والموصول ووجه الحصر فى هذه الأقسام الأربعة هو (أن مدلوله إما أن يكون معنى فى غيره)

الثانى فالوضع والرابط محذوف أى فالوضع له وأل فى الوضع عوض عن المضاف اليه أى وأما الثانى فوضع اللفظ له والى ذلك يشير كلام الشارح (قوله أيضا) أى كأن الموضوع له مشخص (قوله بخصوصه) حال من الضمير فى لوحظ أى لوحظ ذلك المشخص حالة كونه ملتبسا بالامر الخاص به فالخصوص مصدر بمعنى اسم الفاعل والباء للملازمة فذات زيد مثلا لوحظت وتصورت ملتبسة بالامر الخاص بهما من طول أو قصر وسواد أو ضده ووضع له اللفظ المذكور وليس الباء لالتصاقه والالاقتضى أن الوضع للمشخص يحتاج لآلة زائدة على تعقله كقسمة مع أنه ليس كذلك (قوله أى بما يعينه) أى بمشخصات أو بالمشخصات التى تعينه من طول أو قصر وبياض أو سواد (قوله اجمالا) أى لا تفصيلا لتعذر (قوله يعمها صدقا) أى فى الصدق بحيث يحمل على كل واحد منها كان يقال مثلا زيد مشار إليه أو مفرد مذكور (قوله أما العلم الجنسى الخ) جواب عما يقال أن العلم شامل لعلم الجنس كاسامة ودخوله لا يصح وحاصل الجواب أن العلم فى كلام المصنف غير متناول لعلم الجنس لخروجه عن مورد القسمة وهو اللفظ الموضوع لمشخص اذ معناه كلى وهو الماهية فان قلت علم الجنس من أى قسم من أقسام الكلى قلت من اسم الجنس لأنه عرفه سابقا للفظ الموضوع لذات وتقدم أن المراد بالذات ما ليس حدثا ولا مركبا منه ومن غيره وهذا شامل لعلم الجنس ولا يخفى أن هذا الشئ هو مبنى على أن علم الجنس موضوع للماهية من حيث هى والتحقيق كما يأتى أنه موضوع للماهية المعينة فى الذهن وحينئذ يكون مدلوله مشخصا كعلم الشخص لكنه لا يدخل فى العلم فى كلام المصنف لأن الكلام فى اللفظ الموضوع لمعنى مشخص تشخصا خارجيا والتشخص فى علم الجنس ذهنى فتأمل (قوله أقسام أربعة) جعل هذه الأربعة موضوعا لمشخص وضعا عاما هو مذهب المصنف ومتابعيه ومذهب السعد ومتابعيه أنها موضوعة لكلى كما تقدم (قوله لأن مدلوله) أى اللفظ الموضوع لمشخص وضعا عاما (قوله) أما أن يكون معنى فى غيره (مثلا إذا قلت سرت من البصرة إلى الكوفة فعنى من الابتداء الجزئى



أى حاصلًا في متعلقه (يتعين بانضمام ذلك الغير اليه) بمعنى انه لا يحصل في الذهن ولا في الخارج  
بنفسه بل بتحقيق بانضمام متعلقه اليه ويتعقل بتعقله (وهو الحرف كن) والى (أولا) يكون كذلك  
بأن يكون معنى حاصلًا في نفسه متحصلا بدون انضمام أمر اليه واذا قد عرفت ان الالفاظ  
الموضوعة لمشخصات وضماعا ما تحتاج حين استعمالها الى قرينة لا فائدة التعيين (فالقرينة ان

وهو الربط الخاص الذي بين السير والبصرة الذي صير السير مبتدأ والبصرة مبتدأ منها والربط  
على هذه الكيفية لم يوجد له تحقق في الخارج ولا في الذهن الا بالبصرة والسير فراد المصنف  
بالغير نفس المتعلق الذي هو السير والبصرة يعني معنى العامل والمجرور (قوله أى حاصلًا في  
متعلقه) أشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف في غير متعلق بمحذوف وأن المراد بالغير  
المتعلق أعنى العامل والمجرور ان قلت ان المعنى الجزئي ليس مظهر وفاق المتعلق المذكور اذا ربط  
الجزئي ليس مظهر وفاق السير ولا في البصرة ولا في مجموعهما قلت ليس المراد بالظرفية حقيقة  
بل المراد بالحصول في المتعلق ان ذلك المعنى يتعين بانضمام ذلك المتعلق اليه كما أشار لذلك  
المصنف بقوله يتعين الخ ولما كان هذا الكلام يوهم أن لذلك المعنى وجودا في نفسه ولكنه  
مبهم قال الشارح بمعنى الخ فأشار الشارح بقوله بمعنى الخ الى انه ليس المراد بالتعيين زوال الابهام  
بل المراد به الحصول والثبوت لان زوال الابهام يقتضي أن معنى الحرف حاصل قبل انضمام الغير  
ولو قال المصنف يتصور بدل يتعين كان أظهر (قوله ولا في الخارج) يطلق الحاصل في  
الخارج على ما كان حاصلًا في خارج الذهن وان كان اعتبار يابو على ما كان حاصلًا في خارج  
الاعيان والمراد هنا الاول (قوله بل بتحقيق) أى في خارج الذهن وقوله ويتعقل أى في  
الذهن فتقوله بل بتحقيق ناظر لقوله في الخارج وقوله يتعقل ناظر لقوله في الذهن (قوله وهو  
الحرف) أى واللفظ الموضوع لمشخص وضماعا الذي مدلوله معنى في غيره يتعين  
بانضمام ذلك الغير اليه الحرف (قوله بان يكون معنى حاصلًا في نفسه الخ) مثلا الذي  
وهو وهذا كل منهما موضوع لذات زيد ولذات عمرو ونحوهما وهذه الذوات مستقلة بنفسها  
لا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لكن تلك الذوات مهمة فتوضح الصلة في الاول وبالخطابة  
في الثاني وبالإشارة الحسية في الثالث (قوله حاصلًا في نفسه) أى بنفسه وقوله متحصلا  
الخ تفسير لما قبله (قوله واذا قد عرفت) أى من التنبيه المتقدم حيث قال فيه ما هو من هذا  
القبيل لا يفيد التشخيص الا بقرينة وأفاد الشارح بما ذكر ان التفرع على ما تقدم بواسطة  
انضمام أمر اليه علم مما تقدم وان أل في القرينة للعهد الذي كرى لتقدم ذكر مدخولها (قوله حين  
استعمالها) أى لحين وضعها (قوله لا فائدة التعيين) أى للصحة الاستعمال (قوله ان

كانت في الخطاب) يعني المخاطبة فيتناول ضمير المتكلم والغائب (فالضمير) كما تناولت وهو  
 فان ما يفيد ارادة المعنى منها من القرينة انما هو الخطاب الذي هو توجيه الكلام الى حاضر (وان  
 كانت) تلك القرينة (في غيره) أى غير الخطاب (فاما حسية) بأن يشار الى المراد بذلك اللفظ  
 بعضوم من الاعضاء المحسوسة (وهو اسم الاشارة) كهذا وذلك فان المعين لما يراد منهم ما من  
 المعنى المعين انما هو هذه (أو عقلية) بأن يشار الى المراد باللفظ

كانت في الخطاب) يحتمل أن تكون في زائدة لان القرينة نفس الخطاب كما يؤخذ من قول  
 الشارح فان ما يفيد الخ و يحتمل أن تكون للظرفية من ظرفية العام في الخاص لان الخطاب  
 جزء من جزئيات القرينة والمراد بظرفية العام في الخاص تحققة فيه أى فالقرينة ان كانت  
 متحققة في الخطاب (قوله يعني المخاطبة) أى التي هي توجيه الكلام للغير لا لفهم وليس المراد  
 بالخطاب ما قابل التكلم والغيبة لتصوره وعدم تناوله لضمير المتكلم والغائب (قوله فيتناول الخ)  
 أى حيث أريد بالخطاب المخاطبة يتناول الخ أما التناول لضمير المتكلم فلانك اذا وجهت  
 الكلام لغيرك وقلت له أنا فعلت كذا كانت تلك المخاطبة قرينة على أن المراد من الضمير  
 خصوص ذلك وأما التناول لضمير الغائب فلا أن المخاطبة توجيه الكلام للغير كان ذلك الغير  
 حاضر احتمية أو تقديرًا فدخل الغائب لانه حاضر تقديرًا باعتبار ذكره سابقاً وحصوله في العقل  
 وقوله فيتناول ضمير المتكلم والغائب أى كما يتناول ضمير الخطاب (قوله فان ما يفيد ارادة  
 المعنى) هذا تعليل لصحة التمثيل بما ذكر وكذا يقال فيما بعد واطراف ارادة للمعنى من اضافة  
 الصفة للموصوف والارادة بمعنى المراد ومن القرينة بيان لما والا اصل فان الامر الذي يفيد  
 المعنى المراد الذي هو القرينة انما هو الخطاب (قوله وان كانت في غيره) في زائدة أو المعنى  
 وان كانت القرينة متحققة في غير الخطاب وقوله فاما حسية أى فهمي اما اشارة حسية الخ  
 وجعل الاشارة حسية تبعاً للآلة التي تحصل بها والا فلا اشارة من المعاني (قوله بذلك اللفظ)  
 متعلق بمراد وقوله بعضومتعلق بيشار وقوله المحسوسة وصف كاشف (قوله منهما) أى من  
 هذا وذلك أى وشبههما وقوله من المعنى بيان لما وقوله انما هو هذه أى الاشارة الحسية  
 والحاصل ان المراد منهما معنى في ذاته وبحسب الوضع ولكن المعين له بحسب الاستعمال انما  
 هو القرينة كالاشارة وكون الشيء معلوماً من جهة وغير معلوم من اخرى لا ضر فيه (قوله  
 بأن يشار الى المراد الخ) بيان للاشارة العقلية مثلاً لفظ الذي وضع لزيد وعمر ونحوهما من  
 الافراد ولكن بتعين المراد منه عند الاستعمال بالصفة كأن تقول جاء الذي كان معنا بالامس  
 فالذي في حد ذاته صادق بالذي كان معنا بالامس وبغيره لوضعه لكل منهما لكن الصلة بتعين

الذى هو معين عند المخاطب باعتبار تعيينه بنسبة مضمون جملة اليه معهود بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه ( وهو الموصول ) كالذى والتى فان المعين للمراد من كل منهما انتساب مضمون صليته اليه المعلوم قبل اقترانها به المعهود لهما كقولك لمن سمع أنه جاء واحد من بغداد الذى جاء من بغداد رجل فاضل مشيرا بنسبة مضمون هذه الجملة الى هذا المعين عند المخاطب باعتبار تعيينه عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لا توجب التعيين الا بالنضمام أمر خارجي مع تلك النسبة كانهما مضمون الصلة مثلا فيما أشير اليه بهذه النسبة كما سيحكي عن تحقيقه ولقائل أن يقول كون الحرف وضمير المتكلم والمخاطب وضووعا لمشخص ظاهر وأما ضمير الغائب فقد يعود

المراد منه عند الاستعمال لكون مضمونها معلوم الا انتساب لذلك المراد بين المتكلم والمخاطب (قوله الذى هو معين) صفة المراد وقوله باعتبار تعيينه متعلق بمعين وقوله بنسبة مضمون جملة تنازعة كل من يشار وتعيينه وضمير اليه أولا وثانيا للمراد والمراد بمضمون الجملة المعهود انتسابه للمراد المصدر المتصيد من الجملة كالجى فى المثال الآتى وقوله معهود صفة لمضمون وقوله انتسابه أى ثبوته نائب فاعل معهود (قوله انتساب مضمون صليته اليه) أى ثبوت مضمون صلة كل واحد منهما اليه أى الى المراد وانما كان ثبوت المضمون قرينة عقلية لانه أمر معنوى يدرك بالعقل (قوله المعلوم) أى الا انتساب وكذلك المعهود فالمعلوم والمعهود بالرفع صفتان للا انتساب وقوله قبل اقترانها أى الصلة وقوله به أى بكل من الموصولين المذكورين وقوله لهما أى للمتكلم والمخاطب وقد تنازعه كل من قوله المعلوم والمعهود (قوله كقولك لمن سمع الخ) أى فكل من المتكلم والمخاطب يعلم بمجىء واحد من بغداد لكن المخاطب لا يعلم هل هو فاضل أولا فتعلمه بأنه فاضل (قوله مشيرا) حال من الكاف فى قوله كقولك (قوله بنسبة مضمون الخ) أى بثبوت مضمون هذه الجملة وهو الجى عن بغداد (قوله باعتبار تعيينه عنده) متعلق بالمعين أى المعين عند المخاطب بأى طريق من طرق التعيين (قوله ولا يخفى ان هذه الاشارة) التصد بهذا الاعتراض على المصنف وحاصله ان ثبوت مضمون الصلة لمن أشير اليه بالنسبة لا يفيد التعيين الا اذا كان مضمون الصلة ثابتا لواحد فقط لا لاشخاص أكثر من واحد والا كان التعيين غير حاصل وظهر المصنف أن ثبوت مضمون الصلة يفيد التعيين مطلقا (قوله ان هذه الاشارة) أى العقلية كثبوت مضمون الصلة لمن أشير اليه بهذه النسبة (قوله كانهما مضمون الخ) دخل تحت الكاف الاشارة نحو جاء هذا الذى قام أبوه والوصف نحو جاء الذى قام أبوه الفاضل وأنى مثلا بعد الكاف الظاهرة فى التمثيل دفعا لتوهم كونها استقصائية (قوله كما سيحكي عن تحقيقه) أى فى

الى مفهوم كلى ولفظ هذا قد يشار به الى الجنس وكذا الذى مثلاً يراد به كلى وقد أجيب عن  
 الاشارة الى الجنس بانها مبنيّة على جعله بمنزلة الشخص المشاهد وكذا فى الموصول وأما فى  
 ضمير الغائب فظاهر ان لفظة هو موضوعة للجزئيات المندرجة تحت مفهوم الغائب المقرر المذكور  
 سواء كانت تلك الجزئيات حقيقية أو اضافية كما سيبنى على تحقيقه واعتراض عليه بأن هذه  
 القسمة أى قسمة اللفظ الموضوع لشخص وضماً عاماً الى تلك الاقسام الاربعة غير حاصرة  
 لجواز أن يكون ههنا لفظ وضع بأمر عام لكل من افراده المشخصة ولم تكن القرينة إحدى  
 الثلاث المذكورة كاسماء حروف المباني كالالف والباء وكذا لفظ التعمين وأسماء الكتب

التنبيه الثانى من الخاتمة (قوله الى مفهوم كلى) أى نحو الرجل أو الانسان أكرمه (قوله قد يشار  
 به الى الجنس) أى كما فى قوله عليه الصلاة والسلام انكم لتخضبون بهذا السواد أى بجنس  
 الصبغ الاسود وكقولك عند ذكرا الحيوان هذا كلى (قوله يراد به كلى) أى كقولك الذى  
 يصدق على كثير من مفهوم الانسان مثلاً (قوله وقد أجيب الخ) حاصله ان الاشارة بهذا  
 للجنس واستعمال الموصول فى الكلى مجاز والكلام فى المدلول الحقيقى فلا اشكال واستعمال  
 ضمير الغائب فى المفهوم الكلى حقيقى باعتبار كونه جزئياً اضافياً لان ضمير الغائب موضوع  
 للجزئيات مطلقاً حقيقية أو اضافية هذا كلامه لكن سيأتى فى الكلام على التنبيه الثانى ان  
 الحق ان الموصول كضمير الغائب فى كونه موضوعاً للجزئيات مطلقاً حقيقية أو اضافية كما  
 صرح به السيد وحينئذ فاستعماله فى الكلى الذى هو جزئى اضافى حقيقة كضمير الغائب  
 فتخصيص ضمير الغائب بهذا الحكم خلاف الحق فتحصل ان الشارح يوافق المصنف فى  
 بعض الاقسام ويوافق السعد فى بعض الاقسام فيوافق السعد فى ضمير الغائب وكذا الموصول  
 ويخالفه فيما عداه (قوله واعتراض عليه) أى المصنف (قوله الاربعة) أى وهى الحرف  
 والضمير واسم الاشارة والموصول (قوله حروف المباني) وهى الحروف التى تبني وتركب منها  
 الكلمة (قوله كالالهي والباء) تمثيل للاسماء فالباء مثلاً اسم موضوع لكل فرد من الافراد التى  
 استحضرها الواضع بقانون كلى وهو حرف شقوى وتلك الافراد هى الباءات الواقعة فى  
 الكلمات مقرونة بالحركة كالباء فى بريد وفى بسم الله وكذلك الالف وضعه الواضع لكل  
 جزئى من الجزئيات التى استحضرها بقانون كلى وهو حرف جوفى وتلك الجزئيات كالالف  
 فى جاء وشاء ونحو ذلك (قوله وكذا لفظ التعمين) الاضافة بيانىة وحاصله ان لفظ التعمين  
 وضعه الواضع لكل فرد يصدق عليه كونه شىء معيناً وتلك الافراد مثل كون زيد معيناً  
 وكون عمر معيناً وهكذا فتلك الافراد استحضرها الواضع بقانون كلى وهو كون الشىء معيناً

كالكافية والشافية \* ولما كانت الاقسام تشترك في شئ وتمتاز في شئ آخر أراد أن يشير الى ما به الاشتراك وما به الامتياز فوضع الخاتمة لاجل ذلك فقال (الخاتمة تشتمل) الظاهر ان يقول وتشتمل بالعطف ليكون مبتدأ محذوف الخبر أى الخاتمة هذه التى نذكرها أو بالعكس

ووضع لها لفظ التعيين فكون الشئ معيناً للوضع لأنه الموضوع له ومثل التعيين الشخص والجزئى فالشخص وضعه الواضع لكل فرد يصدق عليه كون الشئ مشخصاً مثل كون زيد مشخصاً وكون عمر ومشخصاً وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلي وهو كون الشئ مشخصاً ووضع لها لفظ الشخص والجزئى موضوع لكل فرد يصدق عليه كون الشئ غير صادق على كثيرين وتلك الافراد مثل كون زيد لا يصدق على كثيرين وكون عمرو كذلك وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلي وهو كون الشئ غير صادق على كثيرين ووضع لها ذلك اللفظ وهو لفظ جزئى (قوله كالكافية والشافية) أى فان كلا منهما موضوع لكل فرد يصدق عليه ألقاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة وتلك الافراد الالفاظ المدولة لهذه النسخة والمدولة لهذه النسخة وهكذا استحضرت تلك الافراد بقانون كلي وهو ألقاظ مخصوصة منسوبة لابن الحاجب دالة على معان مخصوصة ووضع لها ذلك الاسم وأجيب عن هذا الاعتراض بان حروف المباني لا نسلم انها موضوعات للجزئيات المستحضرة بقانون كلي حتى يرتفع الحصر بها بل هى موضوعات للامر الكلي وكذا يقال فى لفظ التعيين وحينئذ فلا ينتقض الحصر بهما وأما أسماء الكتب فقيل انها من قبيل علم الجنس وقيل من قبيل علم الشخص وعلى كل حال فلا ترد نقضا للحصر والخلاف فى كونها من قبيل علم الجنس أو علم الشخص مبنى على خلاف آخر وهو أن الشئ هل يتعدد بتعدد محله أو لا يتعدد فن رأى التعدد قال أسماء الكتب من قبيل علم الجنس فاسم الكتاب عنده علم لنوع الالفاظ الذهنية المخصوصة ومن رأى عدم التعدد قال أسماء الكتب من قبيل علم الشخص فاسم الكتاب عنده علم على الالفاظ الذهنية المستحضرة فى ذهن المصنف ولا يقال ان جعلها من قبيل علم الشخص مشكل مع تعدد المدلول لماعلمت ان هذا القول مبنى على ان الشئ لا يتعدد بتعدد محله وان الالفاظ المستحضرة فى ذهن المصنف هى المستحضرة عنده غير وما قيل فى أسماء الكتب يقال فى أسماء العلوم والتفرقة بينهما يجعل أحدهما من قبيل علم الجنس والآخر من قبيل علم الشخص لا وجه لها (قوله ولما كانت الاقسام) أى الاربع الضمير واسم الاشارة والموصول والحرف (قوله ليكون) أى لفظ الخاتمة مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس أى وحينئذ فتكون الخاتمة موافقة للمقدمة والتقسيم فى

ويحتمل ان يكون تشتمل حالا من المبتدأ أو من ضميره في الخبر فلا يحتاج الى الواو مع بقاء النظام وقوله (على تنبيهات) يحتمل ان يراد بها الالفاظ أى الخاتمة تشتمل على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعاني لتكون الالفاظ مشتملة عليها كاشتغال الطرف على المظروف فلا يلزم اشتغال الشئ على نفسه \* ولما كان ما فيها من الاحكام اعلم مما تقدم اطلق التنبيهات عليها (الاول) أى التنبيه الاول

اعرابها وأما على ترك الواو فظاهر ان تشتمل خبر عن الخاتمة وحينئذ فلا تكون الخاتمة على سنن المقدمة والتقسيم في اعرابها (قوله) ويحتمل أن يكون تشتمل حالا من المبتدأ) أى على مذهب سيويوه وقوله أو من ضميره في الخبر أى أو من ضمير المبتدأ الكائن في الخبر والاضافة لادنى ملابسة لان الضمير راجع للموصول لا للمبتدأ كنه لما كان بمعناه كان كانه راجع اليه ثم ان هذين الاحتمالين انما يتجهان على جعل الخاتمة مبتدأ أو على جعلها خبرا فيكون جملة تشتمل حالا من الخبر أو من ضميره الكائن في المبتدأ فالاحتمالات أربعة اثنان في جعل الخاتمة مبتدأ واثنان في جعلها خبرا وبقي احتمالا أن أيضا وذلك بأن يجعل قوله تشتمل مستأنفا والخاتمة مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس فالاحتمالات ستة يبقى النظام مع كل واحد منها عند عدم الواو (قوله) ولا يحتاج الى الواو مع بقاء النظام المراد بالنظام موافقة الخاتمة للمقدمة والتقسيم في اعرابها السابق والحاصل انه بذكر الواو يحصل النظام قطعا اذ لا يصح أن يكون تشتمل خبرا حينئذ لانه لا يقترب بالواو وعدم ذكرها حصوله محتمل بجعل الجملة حالية أو مستأنفة (قوله) أى الخاتمة تشتمل على كل منها) أى على كل واحد من التنبيهات ودفع الشارح بهذا ما يقال انه يلزم على ما ذكر من كون المراد بالتنبيهات الالفاظ اشتغال الشئ على نفسه لان الخاتمة الفاظ وهى نفس التنبيهات حيث كان المراد بها الالفاظ وحاصل الجواب أنا نريد من الخاتمة الالفاظ الجملة ومن التنبيهات الالفاظ المفصلة وحينئذ فلا اشتغال في كلامه من اشتغال الجمل على المفصل (قوله) على كل منها) الغالب على كل استعمالها في الكل الجمعي وهو المراد هنا وقد تستعمل في الكل الجموعى وهو غير صحيح هنا والاعداد الاشكال (قوله) ويحتمل الخ) حاصله ان المراد بالخاتمة الالفاظ والتنبيهات المعاني وحينئذ فلا اشتغال في كلامه من اشتغال الدال على المدلول (قوله) فلا يلزم الخ) أى فعلى كلا الاحتمالين لا يلزم الخ بل اشتغال الجمل على المفصل أو الدال على المدلول (قوله) ولما كان ما فيها الخ) أشار الشارح بهذا الى أن اطلاق التنبيهات على ما ذكر ليس لكونها بديهية أولية بل لكون ما ذكر فيها علم مما تقدم في التقسيم اجمالا (قوله) أطلق التنبيهات عليها) أى أطلق لفظ التنبيهات عليها أى على الالفاظ الدالة على المعاني التي علمت اجمالا من التقسيم (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف أى هذا الذى نشرع فيه وقوله الثلاثة مبتدأ وخبره مشتركة

(الثلاثة) أى الضمير واسم الإشارة والموصول (مشتركة فى أن مدلولاتها ليست معانى فى غيرها) يعنى معانى هذه الثلاثة مشتركة فى أن كلامها بتمامه معنى فى نفسه أى ملحوظ قصد مستقل بالمفهومية وصالح للحكم عليه وبه (وأن كانت) تلك المدلولات (تتحصل بالغير) أى ليس كل من تلك المدلولات

(قوله أى الضمير الخ) الدليل على أن مراد المصنف بالثلاثة ما ذكره الشارح وهى ما عدا الحرف قوله بعد فى أن مدلولاتها ليست معانى فى غيرها وقوله فى أسماء لا حروف فاندفع ما يقال الثلاثة كما تحتمل ما ذكره الشارح تحتمل اثنين منها مع الحرف فى المعين لما ذكره الشارح (قوله مشتركة) بكسر الراء (قوله ليست معانى فى غيرها) أى متحصلة بسبب غيرها وبذلك امتازت عن الحرف بعدم مشاركتها فى الوضع لمشخصات باعتبار أمر عام (قوله يعنى الخ) أشار بهذا إلى أن المشترك حقيقة فيما ذكر من الاستقلال بالمفهومية إنما هو المعانى لا الالفاظ كما هو ظاهر المتن وذلك لأن الاستقلال بالمفهومية وصف للمعانى لا الالفاظ فلو قال المصنف الثلاثة مدلولاتها مشتركة فى كونها ليست معانى فى غيرها كان أولى (قوله فى أن كلامها) أى فى أن كل واحد منها وكان الأولى أن يقول فى أنها لأن هذا هو المشترك فيه (قوله بتمامه) أى مع تمامه واعلم أن اسم الإشارة معناه مستقل بالمفهومية ومعنى الحرف غير مستقل والفعل يدل على الحدث والزمان وكل منهما مستقل وعلى نسبة الحدث للزمان وهى غير مستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فقول المصنف فى أن مدلولاتها مراده المدلول المطابق أى فى أن مدلول كل واحد منها بتمامه ليس معنى فى غيره بل فى نفسه فخرج بقيد التمام الفعل كما خرج الحرف بقوله ليس معنى فى غيره وحينئذ فتقرر بعينه قوله بعد فى أسماء ظاهرا ولا اعتراض عليه بأن ما تقدم إنما ينتج أنها ليست حروفاً صادق بكونها أسماء أو أفعالا فكان عليه أن يذكر قيد يدفع به احتمال كونها أفعالا وحاصل الدفع أنه لا حاجة لذلك ما يخرج به لأن المراد المدلول المطابق أى المدلول بتمامه لا ما يشمل التضمنى فتأمل (قوله معنى فى نفسه) أى حاصل بنفسه لا يحتاج فى حصوله وتصوره إلى انضمام شئ بخلاف الحرف وأما الاحتياج للثلاثة فليس لتصوير المعنى وحصوله فى العقل بل لتعيين المراد من اللفظ (قوله ملحوظ قصدا) أى بخلاف معنى الحرف فإنه غير ملحوظ قصدا بل إنما لوحظ لأجل تعرف حال الطرفين وهذا الوصف كاشف لما قبله وما بعده لازم له (قوله وأن كانت الخ) الواو للحال وإن زائدة لا يقال إن الجملة ماضوية فعلاها متصرف وهى إذا وقعت حالا يجب اقترانها بقدا لا نقول من التزم اقترانها بقدا كتنفى بتقديرها كفى قوله تعالى حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها أى وقد فتحت (قوله تتحصل بالغير) فيه أنه إذا لم تتحصل تلك المعانى إلا بالغير

متحصلا في العقل بحسب فهمه مما وضع بازائه الا بانضمام قرينة اليها من الخطاب والاشارة  
حسا أو عقلا ( فهي أسماء لا حروف ) أى اذا كانت معانيها بتعامها مستقلة بالمفهومية فهي  
أسماء لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك \* التنبيه ( الثانى الاشارة العقلية لا تفيد التشخيص )  
هذه الاشارة الى الفرق بين المفصول والضمير واسم الاشارة بان الموصول مع القرينة التى هى الصلة  
لا يفيد الجزئية وعلل ذلك بقوله ( فان تقييد الكل بالكل لا يفيد الجزئية ) أما كون القيد كليا  
فظاهر نظرا الى أن مجرد الصلة

لزم ان تكون تلك المعانى فى غيرها كالحرف فان معناه انما كان فى غيره لانه لا يحصل الا بالغير وهذا  
مناف لما قدمه من ان تلك المعانى ليست فى غيرها وأجيب بأن المراد بالتحصيل بالغير التعيين  
والتمييز به الا التحقق والوجود الذهني به حتى تحصل المناقاة ( قوله متحصلا فى العقل ) أى متميئا  
ومتميزا فيه ( قوله بحسب فهمه ) أى باعتبار فهم كل ( قوله مما وضع ) أى من اللفظ الذى وضع  
بازاء كل من المدلولات ( قوله الا بانضمام قرينة اليها ) أى الى المدلولات أى الى دوالها فالضمير  
للمدلولات والكلام على حذف مضاف لان الضم للدال لا للمدلول كذا قيل وقد يقال الضم  
للدال بزمه الضم للمدلول وحينئذ فلا حاجة الى تقدير المضاف ( قوله أى اذا كانت الخ ) أشار  
بهذا الى أن القاع فى قوله فى التفرع ( قوله لا حروف ) أى ولا أفعال لما تقدم ( قوله لان الاسم  
ما يكون تمام معناه كذلك ) فيه مناقشة من وجهين الاول ان قول المصنف فى أسماء اذا كان  
مفرعا على ما قبله كان دليلا على ذلك المقر عليه الثانى ان فيه الاستدلال بالحد على الحدود وذلك  
لا يصح لان المقصود من الحد التصور ومن الدليل التصديق وأجيب عن الاول باننا نلاحظ  
فى الاستدلال الواقع فكأنه قيل الاخبار بانها أسماء سند الواقع لان الاسم فى الواقع الخ وعن  
الثانى بان قوله لان الاسم الخ ليس القصد به التعريف بل الحكم بالمعنى لان الاسم شئ يحكم عليه  
بكذا لانه يتصور هكذا فهو على حد قولك زيد انسان لانه حيوان ناطق ( قوله التنبيه الثانى )  
حاصله انه لما ذكر فى التنبيه الاول ان الضمير واسم الاشارة والموصول مشتركة فى استقلال  
مدلولاتها بالمفهومية ذكر فى هذا التنبيه انها تفتقر من جهة ان القرينة فى الضمير وهى مخاطبة  
وفى اسم الاشارة وهى الاشارة الحسية تفيد التشخيص والتعين وأن القرينة فى الموصول وهى  
الاشارة العقلية لا تفيد ذلك ( قوله الاشارة العقلية ) أى الموهودة التى هى قرينة الموصول وهى  
الصلة لا مطلق الاشارة العقلية والاصح ما ادعاه من انها لا تفيد التشخيص ولم ينطبق ما ذكره  
من الدليل على ما ادعاه لجواز أن يراد بالاشارة العقلية الصلة مع الانحصار ( قوله أما كون القيد )  
أى الذى هو الصلة ( قوله الى أن مجرد الصلة ) أى الى أن الصلة المجردة عن الانحصار الخارجى



لا يدل الأعلى انتساب مضمون الجملة الى ذات مامن غير تعيين وأما اعتبار كلية المقيد مع ان معنى الموصول مشخص على ما قرر فن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع من الموصول وحده حين الاطلاق ليس الا الامر الذي هو آلة لملاحظة الشخصات ولا شك انه كلى مقيد بمضمون الصلة الذي هو كلى أيضاً فلا يفهم السامع مشخصاً (بخلاف قرينة الخطاب والحس) فان كلاهما يفيد التشخيص فيفهم السامع منهما ما تمتنع فيه الشركة (فلذلك كانا) أى الضمير واسم الاشارة (جزئين وهذا) أى الموصول (كليا) وفيه بحث اذا الموصول موضوع للمشخص على ما حقق وعدم فهم السامع المعنى لا يوجب الكلية اللهم الا أن

(قوله لا يدل الأعلى انتساب الخ) وذلك لان قام أبوه من قولك الذي قام أبوه انما يدل على ثبوت قيام الاب لذات ما وانتساب مضمون هذه الجملة الى ذات ما كلى لصدقه بالانتساب لزيد وعمر وغيرهما (قوله فن حيث ان المفهوم للعالم بالوضع الخ) فيه انه اذا كان عالماً فلا يفهم منه الا الجزئى لان العلم بالوضع يقتضى فهم المعنى الذى وضع له اللفظ فالأولى أن يقول فن حيث ان المفهوم للسامع يدل قوله العالم بالوضع وأجيب بان الذى يقتضيه العلم بالوضع انما هو كون الموضوع له الجزئى ولا كلام فيه وانما الكلام فى المعنى الذى يدركه من اللفظ عند سماعه ويكون اللفظ دالاً عليه بالنظر لذاته ولا يشك ان المعنى الذى يدرك من اللفظ الذى عند سماعه مجردا عن الصلة انما هو الكلى وان كان عالماً فى تلك الحالة بان الموضوع له الجزئى لكنه لم يتعين لعدم الصلة والحاصل ان من سمع لفظ الذى ولو كان عالماً بوضعه للجزئيات لا يفهم منه الا مطلق مفرد مذكر الذى هو آلة لملاحظة الجزئيات ولا يفهم منه جزئياً لعدم الصلة (قوله وحده) أى حالة كون الموصول منفردا عن الصلة (قوله حين الاطلاق) أى حين اطلاق الموصول وعدم تقييده بالصلة وهذا كالتفسير لقوله وحده (قوله الذى هو آلة الخ) وهو مفرد مذكر (قوله ولا شك انه) أى ما ذكر من الآلة (قوله فلا يفهم السامع) أى سواء كان عالماً بوضعه أولاً (قوله قرينة الخطاب) الاضافة بيانية والمراد بالخطاب مخاطبة (قوله فلذا كانا جزئيين) فى وصف اللفظ بالجزئية والكلية تحوز من وصف المدلول بوصف الدال لان الذى يوصف بهما حقيقة انما هو المعنى (قوله وفيه بحث) أى فى كون الموصول كليا بحث وحاصله ان المصنف تقدم له فى التقسيم ان الموصول موضوع لمشخص فكيف يجعله هنا كليا فكلامه هنا مضارب لكلامه السابق (قوله وعدم فهم السامع المعنى) أى المعنى الذى هو الجزئى (قوله لا يوجب الكلية) أى لا يقتضى الكلية ألا ترى الاعلام المشتركة فان السامع للفظ زيد مثلاً مع وجود عشرة أشخاص مثلاً هو اسم كل واحد منهم لا يفهم منه معينا منهم مع أن مدلوله جزئى اتفاقاً (قوله اللهم الا أن

يقال المراد أن الموصول عد كليا نظرا الى فهم السامع من مجرد قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن الانحصار الخارجى لا الى أن الموصول كلى حقيقة والافلا يستقيم كلامه اذا القرينة المفيدة للتشخيص المحتاج اليها فى الاستعمال ان اعتبرت فلا فرق بين الثلاثة وان لم تعتبر فلا فرق أيضا لعدم افادة الجزئية فى الكل لكن لما كان المعبر ظاهرا من القرينة هو مضمون الصلة

يقال الخ ) حاصله ان المصنف انما جعل الموصول هنا كليا على سبيل المجاز باعتبار بعض ملاحظاته وهو ملاحظة الصلة مع قطع النظر عن الانحصار الخارجى لأنه جعله كليا حقيقة حتى يقتضى عدم استقامة كلامه وأتى بقوله اللهم اشارة الى بعد هذا الجواب حيث استعان بالله على استقامته اذ المعنى يا الله أعنى على استقامة هذا الجواب (قوله من مجرد قرينة الصلة ) اضافة قرينة للصلة للبيان و اضافة مجرد لما بعده من اضافة الصفة للموصوف أى نظر الفهم السامع من الصلة المجردة أى عن الانحصار الخارجى وقوله والاشارة العقلية مرادف لما قبله وهو الصلة (قوله مع قطع النظر الخ ) الاولى أن يقول أى مع قطع النظر عن الانحصار الخارجى لان هذا بيان لما جردت عنه قرينة الصلة وقوله مع قطع النظر عن الانحصار أى انحصار الصلة عن الموصول وأما لو نظر للصلة مع انحصارها خارجا فى الموصول كان المفهوم منه مشخصا (قوله لا الى أنه كلى ) أى نظر الى انه كلى حقيقة (قوله والافلا يستقيم كلامه ) أى والا بأن قلنا انه عده كليا نظرا الى كونه كليا حقيقة وفى الواقع فلا يستقيم كلامه فى التفرقة لانك اذا التفت الى القرينة المفيدة للتشخيص المحتاج لها فى التعمين كان الجميع مشخصا فيطيل كون الموصول كليا ويكون مثل الضمير واسم الاشارة فى ان كل واحد منها جزئى وان لم ينظر للقرينة المفيدة للتشخيص كان الجميع كليا فقوله والادخل تحته صورة واحدة وقوله فلا يستقيم كلامه أى فى التفرقة بين الموصول وبين الضمير واسم الاشارة حيث جعل الاول كليا والاخيرين جزئيين (قوله اذا القرينة المفيدة للتشخيص ) أى التى هى مجموع الصلة والانحصار الخارجى بالنظر للموصول والاشارة الحسية بالنظر لاسم الاشارة والمخاطبة بالنظر للضمير (قوله المحتاج اليها فى الاستعمال ) الاولى المحتاج اليها فى التعمين الآن يقال مراد المحتاج اليها فى الاستعمال لاجل التعمين وقوله ان اعتبرت أى فى الثلاثة فلا فرق بين الامور الثلاثة فى كونها جزئيات (قوله وان لم تعتبر ) أى فى الثلاثة وقوله فلا فرق أيضا أى فى كونها كليات (قوله لكن لما كان الخ ) هذا جواب عما يقال هلا جعل الضمير واسم الاشارة كليين مجازا كالوصول اذا الثلاثة مشتركة فى كونها جزئية ان لو حظت قرينة التعمين والتشخيص وكلية ان لم تلاحظ فى سلبه الموصول

حكوا بأن قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية المفهومة منها أى من اتساعها والمصنف  
بنى هذه التفرقة على ذلك \* التنبيه (الثالث علمت من هذا) أى مما سبق في مباحث  
التقسيم (الفرق بين العلم والمضمير) حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم  
وتعدد المعنى وعموم الوضع في المضمير (و) علمت أيضا (فساد تقسيم الجزئي اليهمادون  
اسم الاشارة)

كلياً بما جازادون أخويه تحكم وحيث ذلالتفرقة التي فرق بها فاسدة وحاصل الجواب ان قرينة  
الاشارة والمضمير معينة قطعاً بخلاف قرينة الموصول فان الظاهر والمتبادر منها أنها الصلة  
فقط دون الانحصار الخارجي وان كان في الواقع انها مجموع الامر من قرينة الموصول بحسب  
الظاهر والمتبادر منها لا يفيد التعيين فصحت التفرقة لكن لما كان الاعتبار ظاهراً من القرينة أى  
من قرينة الموصول هو مضمون الصلة أى وأما في الواقع فالقرينة هو مضمون الصلة مع  
الانحصار الخارجي (قوله حكوا بأن قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية) أى وهما  
لا يفيدان التعيين بخلاف قرينة المضمير واسم الاشارة وعطف الاشارة العقلية على الصلة  
ومرادف (قوله على ذلك) أى على ما ذكر من القرينة الظاهرية لا على القرينة في الواقع التي هي  
مجموع الصلة والانحصار الخارجي اذ لا تنأى التفرقة المذكورة أصلاً كما علمت (قوله  
الفرق بين العلم والمضمير) فيه انه قد علم مما سبق أيضاً الفرق بين العلم واسم الاشارة  
ويبينه وبين الموصول وبينه وبين الحرف فلم يقتصر المصنف في الفرق على ما ذكر من المضمير  
وأجيب بأنه لما كانت الاربعة وهي المضمير واسم الاشارة والموصول والحرف مشتركة  
في الوضع للجزئيات باعتبار أمر عام كان الفرق بين أحدها وبين العلم فرقاً بين العلم وبقيتها  
وإنما خص المضمير بالذكر لكونه أشرفها (قوله حيث صرح بخصوص المعنى الخ) اعترض  
بأن هذا الفرق ظاهر بالنسبة للعلم الغير المشترك وأما هو فلم يحصل الفرق بينه وبين المضمير  
بالنسبة للمعنى مع أنه أحوج الالام للفرق واجيب بأن العلم المشترك يعتبر فيه كل وضع على  
حدة فخصوص المعنى فيه حاصل بهذا الاعتبار (قوله وتعدد المعنى الخاص) أى فكل من  
العلم والمضمير موضوع للجزئي ويستعمل فيه والخلاف بينهما من جهة ان الوضع في الاول جزئي  
وفي الثاني كلي ومعنى الاول الذي وضع له جزئي مخصوص بخلاف الثاني (قوله اليهما) أى  
الى العلم والمضمير (قوله دون اسم الاشارة) كان عليه أن يقول والموصول والحرف لانه كما علم  
فساده بالنسبة لاخراج اسم الاشارة علم فساد به بالنسبة لاخراج الموصول والحرف وقد يعتذر  
عن عدم ذكره الموصول بحكمه عليه في التنبيه الثاني بأنه كلي وعليه فلا يكون التقسيم بالنسبة

كما فعله بعضهم (ظنا) أى بناء على ظن (أن ذلك) أى اسم الإشارة (موضوع لا مرعاه)  
 إلا أنه (يتعين بقرينة الإشارة الحسية) فى استعماله فى معنى دون أصل الوضع (ومدلول  
 الضمير) يتعين (بالوضع) الذى هو مناط الجزئية ووجه الفساد ما مر من أن التعيين  
 فيه أيضاً وضعى كالعلم والمضمر وقوله دون اسم الإشارة حال من ضمير الهمأى متجاوزين  
 إياه حيث لم يشمله التقسيم وقوله ظنا مفعول له لتقسيم \* التنبيه (الرابع تبين لك من هذا) أى  
 من التقسيم المذكور (أن معنى قول النحاة أن الحرف ما يدل على معنى فى غيره أنه لا يستقل  
 بالمفهومية) بأن لا يكون ملحوظا قصداً بالذات بل يكون ملحوظا تبعاً وعلى أنه وسيلة إلى  
 ملاحظة غيره

لا خراجة فاسداً (قوله كما فعله) أى ذلك التقسيم (قوله ظنا) أى اعتقاداً منه وعبر عنه بالظن  
 إشارة لضعفه وحاصله أن ذلك البعض ظن أن اسم الإشارة موضوع للتقدير المشترك والضمير  
 للجزئيات وجعل التعيين فى الأول مستفاداً من القرينة وفى الثانى بمقتضى الوضع (قوله إلا أنه)  
 أى اسم الإشارة وقوله يتعين أى مدلوله لأن المتعين بالقرينة المدلول لا اللفظ وقوله فى استعماله  
 متعلق بتعيين والأصل ظنا منه أن اسم الإشارة يتعين مدلوله فى حال استعماله فى معين بقرينة  
 الإشارة الحسية (قوله ومدلول الضمير) بالنصب عطفًا على قوله ذلك (قوله من أن التعيين  
 فيه) أى فى اسم الإشارة (قوله مفعول له) أى أو منصوب بنزع الخافض أى لظنه  
 والاول أولى لأنه قياسى والثانى سماعى (قوله تبين لك من هذا التقسيم) أى حيث قال فيه  
 والثانى أى اللفظ الموضوع لمشخص مدلوله أما أن يكون معنى فى غيره يتعين بانضمام ذلك  
 الغير إليه أى لا يحصل فى الذهن ولا فى الخارج إلا بانضمام ذلك الغير إليه وهو الحرف (قوله  
 أنه لا يستقل الخ) أى أن معنى الحرف لا يستقل بفهمه من لفظ الحرف الموضوع له بل لابد  
 من انضمام المتعلق إليه ولأشك أن هذا مبين لمعنى قول النحاة الحرف يدل على معنى فى غيره وقوله  
 أنه لا يستقل بالمفهومية أى وليس معناه أن معنى الحرف مظروف فى غيره وكونه مستقلاً  
 بالمفهومية أو غير مستقل شئ آخر فالماء إذا كان فى السكون مثلاً كان مظر وفافيه ومع ذلك هو  
 مستقل بالمفهومية فشكل الغير ظرفاً للشيء لا ينافى استقلاله بالمفهومية (قوله بأن لا يكون الخ)  
 هذا تفسير لغير المستقل بالمفهومية وقوله قصداً بالذات بمعنى واحد (قوله بل يكون ملحوظاً  
 تبعاً) إنما احتاج لذكر هذا مع فهمه مما قبله لصدق ما قبله بأن لا يكون ملحوظاً أصلاً وهو غير  
 مراد (قوله وعلى أنه) أى وملحوظاً على أنه أى معنى الحرف وسيلة لملاحظة غيره وهو  
 المتعلق كالعامل أن قلت كيف يكون معنى الحرف وسيلة لملاحظة المتعلق مع أن معنى الحرف

وهذا المعنى لا يتضح غاية الايضاح الا بتجريد مقدمه فنقول ان المعاني قد تكون ملحوظة قصداً وبالذات وقد تكون ملحوظة تبعاً غير مقصودة بذواتها بل على انها آلة للاحظة غير هاو مرآة لمشاهدة ماسواها وهي بالا اعتبار الاول مستقلة بالمفهومية والتعقل وصاحلة لان يحكم عليها وبها وبالا اعتبار الثاني غير مستقلة بالمفهومية وغير صاحلة لان يحكم عليها وبها واستوضح ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبة القيام الى زيد فانت في الحالتين مدرك لنسبة القيام اليه لكن في الحالة الاولى مدرك من حيث انها حالة بين زيد والقيام والآلة لتعرف حالهما فكانها مرآة لمشاهدتهما

لا يوجد ذهناً ولا خارجاً في المتعلق كما صرح بذلك الشرح في التقسيم وحينئذ فعنى الحرف متأخر عن المتعلق والوسيلة يجب أن تكون متقدمة قلت كلام الشارح فيه حذف مضاف والاصل وعلى انه وسيلة للاحظة حال ووصف غيره وهو المتعلق فعنى الحرف يتوقف وجوده ذهناً وخارجاً على ذات المتعلق ووصف المتعلق وحاله يتوقف ملا حظته على معنى الحرف فعنى من في قولك سرت من البصرة وهو الا ابتداء الجزئي لم يلاحظ لذاته بل اعتمد وسيلة للاحظة حال السير ووصفه وهو كونه مبتدأ من البصرة لا الملا حظته ذات السير والحاصل أن معنى الحرف لم يلاحظ على انه وسيلة للمتعلق حتى يجب تقدمه عليه ذهناً وخارجاً بل وسيلة للاحظة وصفه وهذا لا ينافي تقدم ذات المتعلق عليه في الذهن والخارج (قوله وهذا المعنى) أى كون الشئ لا يلاحظ قصداً بل تبعاً (قوله ان المعاني الخ) حاصله أن المعنى الواحد بالشخص قد يكون ملحوظاً قصداً وبالذات من جهة وقد يكون ملحوظاً تبعاً من جهة قول الشارح ان المعاني أى جنس المعاني المتحقق في معنى واحد (قوله بل على انها آلة) أى بل مقصودة على انها آلة (قوله ومرآة) أى وكالمرآة وقوله لمشاهدة ماسواها أى لا ادراك ماسواها أى لا ادراك حال ماسواها وهذا مرادف لما قبله (قوله والتعقل) عطف تفسير ومن هذا الكلام يعلم ان قولهم الحكم على الشئ وبه فرع عن تصور ليس المراد بتصوره مطلق ادراكه بل المراد تصور من حيث انه مقصود لذاته لا من حيث انه وسيلة لشيء آخر فتأمل (قوله واستوضح ذلك) ليس المراد من ذلك الطلب بل المراد ايضاح المقام وحينئذ فالسبين والتأخر اثنان للتوكيد والمعنى وايضاح ذلك يعلم من قولك لا أنهم ما للطلب والمعنى واطلب وضوح ذلك كما قيل (قوله من حيث انها حالة) أى رابطة بين زيد والقيام (قوله وآلة لتعرف حالهما) أى وآلة لفائدة حالهما أى حال زيد والقيام أى وصفهما فهي تفيد أن زيد حاله المتخفف به القيام وان القيام متخفف بكونه منسوباً الى زيد ومتعلقاً به (قوله فكانها مرآة الخ) الكناية باعتبار المرآة الحسية والا فهي مرآة معنوية قطعاً وغير حسية قطعاً فقوله فكانها مرآة يعنى حسية وقوله لمشاهدتهما

ولذلك لا يمكن لك أن تحكم عليها أو بها وأما في الحالة الثانية فهي ملحوظة بالذات  
ومدركة بالقصد يمكنك إجراء الاحكام عليها بانها من باب النسب والاضافات فهي على الاول  
غير مستقلة بالمفهومية وعلى الثاني مستقلة بها وهذا كما ان المبصر قد يكون مبصرا بالذات مقصودا  
بالابصار وقد يكون مبصرا تبعا على انه آلة لا ابصار غيره كالمرأة فانك اذا نظرت اليها وشاهدت  
ما ارسم فيها من الصورة فان قصدت الى مشاهدة الصورة فالمرأة في تلك الحالة مبصرة أيضا لكنها  
غير مبصرة قصدا بل تبعا ولا يمكن لك أن تحكم عليها أو بها كما يمكن لك للصورة وان قصدت الى  
مشاهدة المرأة نفسها تكون صالحة لان يحكم عليها أو بها وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعا

أى زيد والقيام أى لمشاهدة حالهما (قوله ولذلك) أى لاجل كونها رابطة بين الامرين  
وليست ملحوظة قصدا (قوله لا يمكن لك) أى لا يسوغ لك فقد ضمن يمكن معنى يسوغ  
فلذا عاده باللام والافكان الواجب أن يقول لا يمكنك وانما ارتكب التضمين لان الامكان  
في حد ذاته لا مانع منه وانما كان الحكم عليها أو بها لا يسوغ لان صحة الحكم على الشئ أو به  
فرع عن قصد تصوره وهي في هذه الحالة غير مقصودة (قوله وأما في الحالة الثانية) أى وهي  
النسبة من حيث التعبير عنها بنسبة (قوله ومدركة بالقصد) تفسير لما قبله (قوله بانها من باب  
النسب) هذا تصوير لا إجراء الاحكام عليها بأن تقول نسبة القيام الى زيد اضافة ومثال إجراء  
الحكم بها ان تقول ما يبحث عنه نسبة القيام الى زيد وقوله من باب النسب المراد بالباب الافراد  
او ان الاضافة بيانية (قوله والاضافات) أى الامور الاعتبارية التى لا وجود لها في الخارج  
فتحصل ان نسبة القيام لزيد ان لوحظت قصدا عبر عنها بنسبة القيام لزيد وان لوحظت تبعا عبر  
عنها بقيام زيد فالعنى الجزئى له حالتان تارة يلاحظ قصدا وتارة يلاحظ تبعا (قوله وهذا)  
أى كون النسبة قد تكون ملحوظة قصدا وقد تكون ملحوظة تبعا وقوله كما ان المبصر ما  
زائدة أى ككون المبصر (قوله مقصودا بالابصار) تفسير لما قبله (قوله كالمراة)  
أى الحسية وهذا مثال للمبصر الذى يكون ابصاره تارة قصدا وتارة تبعا (قوله فلا يمكن  
لك) أى فلا يسوغ لك ان تحكم عليها في هذه الحالة بأنها مبصرة بحيث تقول المرأة مبصرة  
لانها غير مبصرة قصدا ولا يسوغ لك ان تحكم بها بحيث تقول المبصر هو المرأة لان المبصر قصدا  
هو الصورة لا المرأة ولا يحكم على الشئ الا اذا كان مقصودا بالذات (قوله كما يمكن لك للصورة)  
أى كما يسوغ لك الحكم للصورة اعم من ان يكون عليها بأن تقول هذه الصورة مبصرة او بها  
بحيث تقول المبصر هو الصورة فتعبر الشارح باللام في قوله للصورة اولى من التعبير بعلی او الباء  
لا يهامه المقصور (قوله وان قصدت الى مشاهدة المرأة) أى وان قصدت المرأة حالة كونك

غير محكوم عليها أو بها فنسبة البصيرة إلى مدركتها كنسبة البصر إلى محسوساته وإذا تم هذا  
فتقول معنى الابتداء معنى له تعلق بالغير كالسير مثلا فذلك المعنى إذا لاحظته العقل قصدا  
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية صا لخالن يحكم عليه كما تقول الابتداء معنى اضافي وبه  
كما تقول ما يبحث عنه معنى الابتداء ويلزم منه ادراك متعلقة تبعا وبالعرض اجمالا وهو هذا  
الا اعتبار مدلول لفظ الابتداء وتلك بعدم ملاحظته على هذا الوجه أن تقيده بمتعلق مخصوص  
فتقول ابتداء سيري من البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال وإذا لاحظته العقل من حيث  
انه حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعرف حالهما ومرآة لمشاهدتهما على هيئة الانضمام  
والارتباط كان غير مستقل بالمفهومية وغير صالح لان يحكم عليه أو به وهو بهذا الاعتبار مدلول  
لفظ من وهذا ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث قال الضمير في ما دل

متوجها إلى مشاهدتها وقوله تكون أي كانت المرأة صالحة (قوله غير محكوم عليها أو بها) هذا  
معلوم مما قبله فهو مكرر (قوله فنسبة البصيرة) هي في الاصل عين في التلب والمراد بها هنا  
النفس لانها هي المدركة وقوله إلى مدركتها أي كالنسب (قوله كنسبة البصر إلى محسوساته)  
أي إلى مدركاته الخمسة من حيث ان الملاحظة تارة تكون قصدا وتارة تكون تبعا (قوله  
معنى الابتداء) الاضافة بيانية (قوله كالسير) أي فانه تعلق به الابتداء من حيث ان مبدأه من  
كندا وقوله كالسير أي والجرور أيضا كالبصرة فلا ابتداء له تعلق بالامرين لانه نسبة بينهما (قوله  
ويلزم منه) أي من ملاحظة العقل للابتداء قصدا وقوله ادراك متعلقة أي ادراك متعلق  
الابتداء الكلّي ومتعلقة لا يكون الا جملا بان يتعلّق مبتدأه لا بقيد كونه البصرة ومبتدأه لا بقيد  
كونه سيرا ولذلك قال شارح اجمالا أي حالة كون ذلك المتعلق جملا غير معين وانما يلزم ذلك  
لان الابتداء معنى نسبي لا يتعمل الا اذا تعقل المنسوب والحجج لذلك ما ذكره أولا من أن  
الابتداء معنى له تعلق بالغير (قوله تبعا) في مقابلة قوله قصدا وقوله وبالعرض في مقابلة قوله  
وبالذات ومؤدى الشئيين هنا وفيما تقدم واحد (قوله على هذا الوجه) أي قصدا وبالذات  
(قوله وإذا لاحظته) أي الابتداء (قوله وجعله آلة) أي ومن حيث جعله آلة وهذه الحيثية  
تفسير للحيثية قبلها وقوله لتعرف حالهما أي لا فائدة حالهما وهو كون السير مبتدأ والبصر مبتدأ  
منها (قوله على هيئة الانضمام) أي على جهة الانضمام والاضافة بيانية وقوله والارتباط تفسير  
لما قبله أي لمشاهدتهما مرتبطين أحدهما بالآخر (قوله وهذا) الاشارة راجعة لقوله الابتداء  
معنى له تعلق بالغير إلى آخره (قوله ما ذكره ابن الحاجب) أي محصل ما ذكره ابن الحاجب اذ  
ما ذكره شارح ليس عين ما ذكره ابن الحاجب بدليل قوله حيث قال الخ (قوله الضمير في ما دل

على معنى في نفسه يرجع الى معنى أى مادل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار  
أمر خارج عنه ولذلك قيل الحرف مادل على معنى في غيره أى حاصل في غيره أى باعتبار  
متعلقه لا باعتباره في نفسه فقد انضح أن ذكر متعلق الحرف انما واجب ليحصل معناه في  
الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا بادراك متعلقه وهو آلة الملاحظة لا لان الواضع اشترط في دلالة  
على معناه الافرادى ذكر متعلقه ولو لم يشترط ذلك لا يمكن فهم معناه بدون ذكره والحكم عليه  
وبه به نفسه فانه لا يرجع الى طائل

على معنى في نفسه) أى الضمير في هذا التركيب (قوله باعتبار في نفسه) أى ملحوظ باعتبار في  
نفسه وأشار بهذا الى أن معنى كون المعنى في نفسه انه ملحوظ قصد او بالذات (قوله ولذلك)  
أى ولاجل أن الضمير الخ (قوله أى باعتبار متعلقه) أى دل على معنى باعتبار متعلقه في النسبية  
(قوله فقد انضح الخ) حاصله ان من في قولك سرت من البصرة مثلاً معناه لا ابتداء الجزئ وهو  
الربط الخاص الذى بين السير بالبصرة وهذا لا يتحصل في الذهن الا اذا ذكر السير والبصرة  
فذاات الطرفين متقدمة عليه في الوجود وان كان حاله من كون السير مبتدأ أو البصرة مبتدأ منها  
متأخر عن معنى الحرف (قوله اذ لا يمكن ادراكه) علة للعلة أى وانما يحصل معناه في الذهن  
بذكر المتعلق لانه لا يمكن الخ (قوله وهو آلة الملاحظة) الضمير الاول لمعنى الحرف والثانى للمتعلق  
أى ومعنى الحرف آلة وسيلة للملاحظة المتعلق أى الملاحظة حاله في الكلام حذف مضاف  
كما علمت (قوله لان الواضع) عطف على ليحصل أى ان متعلق الحرف انما واجب ذكره  
ليحصل معنى الحرف في الذهن وليس وجوب ذكر المتعلق لاشتراط الواضع ذكره من غير  
توقف المعنى عليه والقصد بهذا الكلام الرد على ابن الحاجب وحاصل ما في المقام ان ابن الحاجب  
قال انما واجب ذكر متعلق الحرف لكون الواضع اشترط في دلالة على معناه ذكر متعلقه ولو لم  
يشترط الواضع ذلك لا يمكن فهم معنى الحرف منه بدون المتعلق بخلاف الاسماء الملازمة  
للاضافة كذوقان الواضع لم يشترط في دلالتها ذكر المتعلق وهو المضاف اليه بل انزم ذكره  
لاجل التوصل الى الوصفية بأسماء الاجناس والجمهور يقولون انما واجب ذكر متعلق الحرف  
لاجل أن يحصل معنى الحرف في الذهن لا لاجل اشتراط الواضع ذكره في دلالة الحرف على  
معناه كما قال ابن الحاجب وذلك لانه يرد عليه انه لا فائدة في الاشتراط المذكور لانه اذا كان  
يمكن فهم معنى الحرف بدون المتعلق على تقدير عدم الاشتراط فلا فائدة حينئذ في الاشتراط  
وهذا هو المراد بقول الشرح فانه أى الاشتراط المذكور لا يرجع الى طائل أى الى فائدة (قوله  
على معناه الافرادى) اعلم ان الافرادى ما قبل التركيب سواء كان المعنى الافرادى كلياً أو  
جزئياً مثلاً الانسان حادث معنى كل من الموضوع والمحمول افرادى كلي ومعنى القضية



وأيضاً حيث لا دليل على هذا الاشتراط في الحروف سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بينهما وبين الاسماء اللازمة للاضافة فالفرق الذي ذكره بان ذكر المتعلق في الحروف لا جمل الدلالة وفي تلك الاسماء لتحصيل الغاية التي هي التوصل بحكم بحت وأما بيان عموم الوضع في كلمة من فهو ان الواضع تعقل معنى الابتداء مطلقاً وهو أمر مشترك بين الابتداءات المشخصة التي كل منها ملحوظ تبعاً ووضع لفظة من له أي لكل منها وقس على هذا أسائر الحروف (بخلاف الاسم والفعل) فان معنى الاسم يتحمله مستقل بالمفهومية والفعل وان كان

بتحمله تركيبى فتقول الشارح الافرادى مراده به ما قابل التركيبى كذا قدر رشيخنا وفيه ان معنى الحرف جزئى دائماً فالواجب أن يفسر الافرادى بالجزئى تفسير مراد أو يكون صفة كاشفة (قوله وأيضاً) أى ويستترض أيضاً على من قال ذكر المتعلق شرط لفهم معنى الحرف وهو ان الحاسب وحاصله ان مقتضى الدليل وتبعته شئ واحد لا تعدد فيهما فاذا أنتج الدليل حدوث العالم فلا ينتج قدمه وبالعكس ولا دلالة لابن الحاسب على ان الواضع اشتراط في دلالة الحرف على معناه ذكر متعلقه الا التزام ذكر المتعلق في استعمالهم لان الواضع لم يصرح بذلك الاشتراط وقد وجدنا هذا الدليل في الاسماء اللازمة للاضافة كما هو موجود في الحرف فالدليل واحد ومقتضاه متعدد لان ذكر المتعلق بالنسبة للحرف لا اشتراط الواضع ذكره للدلالة على المعنى وذكره في الاسماء اللازمة للاضافة للتوصل للوصفية باسماء الاجناس ولا شك ان هذا التحكم اذ مقتضى كون الدليل واحداً ان يكون المقتضى بالفتح واحداً امامن القبيل الاول فيهما أو من القبيل الثانى فيهما (قوله لتحصل الغاية) أى الغرض وقوله التي هي التوصل أى الوصفية باسماء الاجناس مثلاً كما في ذوق (قوله بحت) أى صرف وخالص قال شيخنا ولا يخفى عليك ان هذا المعترض بالتحكم يذهب الى ان معنى الحرف كمن مستقل بالمفهومية كذوق وحينئذ فيما نرى الاعتراض بان هذه التفرقة في المتعلق تحكم أم لو كان يذهب الى ان معنى الحرف جزئى ومعنى ذوق كلى فلا اعتراض حينئذ لان المعنى الجزئى لا يتحقق الا بالمتعلق بخلاف الكلى فانه مستقل بالمفهومية والتفرقة ظاهرة ولا تحكم فيها كلامه وتأمله (قوله وأما بيان النسخ) عطف على محذوف أى أما بيان كون معنى الحرف جزئياً ففسد عرفته وأما بيان عموم النسخ (قوله بخلاف الاسم النسخ) حال من الضمير في لا يستقل العائد على الحرف أى حالة كونه ملتبساً بخلاف أى بمخالفة الاسم الخ (قوله مستقل بالمفهومية) أى ملحوظ فصيذاً وبالذات لا على أنه آلة للغير (قوله والفعل وان كان اش) الفعل مبتدأ والخبر لا يأتى تحته الا اذا حذف الا وان فيكون الخبر ما بعدهما وهو جزء معناه وقوله وان كان اش الواو للحال وان زائدة أى والتعل والحال ان تمام معناه غير مستقل جزء معناه مستقل أو جعلت وان كان زائدة والخبر حينئذ قوله تمام

تمام معناه غير مستقل بالمفهومية وغير صالح للحكم عليه أو به إلا أن جزء معناه أعنى الحدث  
مستقل بالمفهومية والحاصل أن قام مثلاً يدل على حدث وهو القيام وعلى نسبة مخصوصة بينه  
وبين فاعله أعنى النسبة الحكمية الجزئية فإنها ملحوظة من حيث إنها حالة بين الحدث وبين  
فاعله وآلة التعرف حالهما إلا أن أحدهما متعين بدلالة اللفظ والآخر وإن كان متعيناً في نفسه  
بوجه ما

معناه أى والفعل تمام معناه غير مستقل كذا ذكر بعض الحواشي ولك أن تجعل الفعل مبتدأ  
والواو الحال وإن وصلية والخبر محذوف أى والفعل والحال أن تمام معناه غير مستقل  
حاله متضح ثم انه لما كان يتوهم من أنه إذا كان تمام معناه غير مستقل يكون جزؤه كذلك  
استدرك على ذلك بقوله إلا أن جزء معناه الخ فتأمل (قوله تمام معناه غير مستقل) وذلك  
لعدم استقلال جزء معناه وهو النسبة والمركب من المستقل وغيره غير مستقل (قوله أعنى  
الحدث الخ) أن قلت أن الزمان جزء معناه أيضاً وهل هو مستقل كالحدث أو غير مستقل  
كالنسبة قلت هو كالنسبة في كونه اعتباري في معنى الفعل على أنه قيد للحدث وحينئذ فهو غير مستقل  
والحاصل أن الفعل يدل على حدث واقع في زمن كذا من فاعله معناه مركب من الحدث  
والزمان ونسبة الحدث للفاعل فالحدث مستقل والزمان والنسبة غير مستقلين لأن كلا منهما  
اعتبر في معنى الفعل على أنه قيد للحدث ولم يعتبر لذاته والمركب من المستقل وغير المستقل غير  
مستقل وقرر شيخنا أن قوله أعنى الحدث لا مفهوم له بل وكذا الزمن فكل منهما مستقل بخلاف  
النسبة وانظره (قوله يدل على حدث) أى وضعاً وكذا على الزمن وأما دلالة على الفاعل  
فبالإلزام كما صرح به غير واحد وبالوضع بناء على ظاهر كلام المصنف في التسميم (قوله وعلى  
نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله) أى المعين فالنسبة التي يدل عليها قام بثبوت القيام لفاعل معين  
وهي نسبة مخصوصة لا بثبوت القيام لمطلق فاعل (قوله فإنها ملحوظة) علة لكونها جزئية الإلزام  
له كونها غير مستقلة بالمفهومية والتعليل بالنظر لذلك الإلزام أو علة لمحذوف تقديره وهي غير مستقلة  
لأنها ملحوظة الخ (قوله من حيث إنها حالة) أى رابطة (قوله وآلة التعرف حالهما) أى لا فاعلة  
حالهما وهو كون الحدث مسند أو فاعله مسند إليه (قوله إلا أن أحدهما) مستثنى من محذوف  
تقديره وهذا أن الأمر أن أى الحدث وفاعله لا يختلفان في حالة من الحالات التي في هذه الحالة  
والمراد بالأحد المتعين بدلالة اللفظ الحدث والمراد بالآخر الذي لا يدل عليه اللفظ الفاعل المعين  
(قوله بدلالة اللفظ) الباعلة السببية (قوله والآخر) مبتدأ أو قوله وإن كان الواو للحال وإن وصلية  
وخبره قوله اللفظ لا يدل عليه وإن كان زائدة (قوله بوجه ما) وهو أن كل حدث لا بد له من محدث

٨٧  
وملاحظوا بذلك الوجه والالما أمكن إيقاع تلك النسبة لكن اللفظ لا يدل عليه فلا يتحصل هذا  
الجزء إلا بملاحظة الفاعل فلا بد من ذكره كما هو حال متعلق الحروف فالفعل باعتبار مجموع معناه  
غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح أن يحكم عليه بشئ نعم جزؤه أعني الحدث وحده مأخوذ في  
مفهوم الفعل على أنه مسند إلى شئ آخر فصار الفعل باعتبار جزئه معناه محكوما به وممتازا عن الحرف  
ولم يبلغ إلى مرتبة الاسم فان قلت لم يحصل النسبة التامة مضمومة إلى المنسوب وجعل المجموع  
مدلول لفظ الفعل ولم تضم إلى المنسوب اليه كذلك مع أنها حالة بينهما ولا اختصاص لها بأحدهما  
قلت لعل السبب في ذلك أن النسبة قائمة بالمنسوب متعلقة بالمنسوب اليه كالأبوة القائمة بالأب  
المتعلقة بالابن فان قلت كما أن مجموع الفعل والفاعل في مثل قام زيد يستفاد منه نسبة غير  
مستقلة وطر فان

أى وليس متعينا بالحقيقة ومن قول الشارح الجزئية ومن قوله بوجه ما يعلم أن المراد الفاعل المعين  
الجزئى لا السكلى والا كانت النسبة كلية وكان الفاعل متعينا بالحقيقة (قوله وملاحظوا بذلك)  
أى متعلا به ليكن تعقل النسبة بينه وبين الحدث وهذا تفسير لما قبله وكأنه قال والآخرون كان  
ملاحظوا من جهة أن كل حدث لا بد له من محدث (قوله والالما أمكن الخ) أى لكن التالى باطل  
فبطل المقدم (قوله لكن اللفظ) أى لفظ الفعل لا يدل عليه أى على الفاعل المعين لا وضعاً  
ولا التزاماً وإنما يدل على حدث وذات ما وقع منها الحدث ويستدل على خصوصية الفاعل  
بذكره (قوله فلا يتحصل هذا الجزء) أى الذى هو النسبة لأن الكلام فيها وهذا أحسن من  
قول بعضهم المراد بالجزء الحدث (قوله فلا بد من ذكره) أى الفاعل المعين لأن الذكرانما يتعلق  
به (قوله كما هو) أى لزوم الذكر حال متعلق الحرف إلا أن ذكر متعلق الحرف للدلالة على حصول  
أصل معنى الحرف ذهناً وخارجاً حتى لو لم يذكر لم يستفد معنى الحرف أصلاً وذكر الفاعل للدلالة  
على الخصوصية حتى لو لم يذكر لا يستفد من الفعل حدث منسوب لفاعل ما يفصل الفرق بين  
الحرف والفعل من هذه الحثية (قوله فلا يصلح) تفریع على كون المجموع غير مستقل وقوله  
أن يحكم عليه أى ولا به (قوله ولم يبلغ إلى مرتبة الاسم) ضمن يبلغ معنى يرتقى فعداه إلى أى ولم  
يرتق إلى مرتبة الاسم وكان الأولى التعبير بالفاء لأنه مفرع على ما قبله (قوله مضمومة إلى  
المنسوب) أى وهو الحدث (قوله ولم تضم إلى المنسوب اليه) أى وهو الفاعل وقوله كذلك أى  
بأن يجعل الجميع مدلولاً للفاعل (قوله مع أنها) أى النسبة حالة بينهما أى بين المنسوب والمنسوب  
اليه ولا اختصاص لها بأحدهما فحفظها مضمومة لا أحدهما بعينه تحكم (قوله أن النسبة قائمة  
بالمنسوب) أى لأنهم يقولون ثبت الحدث فيجملون الثبوت وصفا للحدث والوصف قائم

كذلك الصفة نحو قائم فلم جاز كون الصفة محكوما بها وعليها دون الفعل أوجب بأن النسبة في الفعل نسبة تامة منفردة بنفسها غير مر بوطه بغيرها أصلا والمقصود من التركيب افادة تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضي انفراد المعنى المعتبر عن غيره وعدم ارتباطها به

بموصوفة والمقام به الشيء أقوى مما تعلق به لان الوصف لا يوجد الا بمقام به وحينئذ فبمعنى الشيء لمقام به أحق من ضمه لمابه نوع تعلق (قوله كذلك الصفة) أى يستفاد منها نسبة غير مستقلة وطر فان (قوله محكوما بها) أى كما فى زيد قائم وقوله وعليها أى نحو القائم فى الدار (قوله دون الفعل) أى مع الفاعل فان مجموعها لا يصلح للحكم عليه ولا به (قوله أوجب بأن النسبة الخ) هذا جواب بالسليم والفرق بين الأمرين وحاصله أنا نسلم ما ذكرتم لكن فرق بين النسبة المستفادة من مجموع الفعل والفاعل والنسبة المستفادة من الوصف اذ النسبة المستفادة من مجموع الفعل والفاعل مقصودة بالا فادة أى المقصودة من التركيب افادتها فتقوت على الطرفين فلا تلاحظ الذات من المجموع فيحكم عليه لا جملها ولا الحدث فيحكم به لا جملها وتلك النسبة من صفتها عدم الاستقلال فلا يتأتى الحكم على المجموع لا جملها ولا به لا جملها بخلاف النسبة فى الصفة فانها تقييدية كاهنة بين الذات والحدث وغير ظاهرة فصار المنظورة الطرفين دون النسبة فأك أن تلاحظ فى الوصف الذات فيحكم عليه أو احدث فيحكم به (قوله منفردة بنفسها) أى ملحوظة فى ذاتها وليست معتبرة لتقييد شيء آخر وقوله غير مر بوطه بغيرها يعنى الفاعل يعنى ان وجودها ليس مرتبطاً بوجوده وهذا توضيح لما قبله وبيان ذلك ان النسبة جزئية فى الفعل لانه موضوع للحدث والنسبة فهى مفهومة منه قبل تركبه مع الفاعل وحينئذ فهى غير مرتبطة بالفاعل أى ليس وجودها مرتبطاً بوجوده (قوله والمقصود من التركيب) أى من تركيب الفعل مع الفاعل (قوله افادة تلك النسبة) أى افادتها للغير من حيث التعيين لا افادة الحدث أو الذات (قوله تقييدية) أى غير ملحوظة فى ذاتها أى اعتبرت لتقييد الذات بالحدث وذلك لان الوصف موضوع لذات ثابت لها الحدث فقد اعتبرت النسبة متمسكة للذات بالحدث (قوله غير تامة) توضيح لما قبله (قوله لا تقتضى انفراد المعنى) أى وهو الحدث وقوله عن غيره أى وهو الذات بل تقتضى الارتباط بينهما ففى ذكر الوصف فهم الحدث والذات بخلاف نسبة الفعل فانها تقتضى انفراد الحدث عن الفاعل المستند اليه فاذا قلت قام فهم منه حدث ونسبة بدون فهم الفاعل المعين لان الفعل لا دلالة له على الفاعل المعين لا بالوضع ولا بالاتزام (قوله وعدم ارتباطها) عطف على انفراد الضمير فى ارتباطها بالمعنى أعنى الحدث وأثنه باعتبار

ولا تكون هي أيضاً مقصودة بالأفادة من العبارة فلها جاز أن يلاحظ جانب الذات تارة فتجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فتجعل محكوما بها وأما النسبة المستبصرة فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها فان قلت ماذا كرهته من أن مجموع الفعل وفاعله لا يصلح أن يكون محكوما به ينافي ماذا كرهته النحاة من أن المسند في قولنا زيد قام أبوه هو الجملة الفعلية أوجب

أنه صفة أي أن النسبة في الصفة لا تقتضي انفراد المعنى عن الغير ولا تقتضي عدم ارتباط المعنى بالغير بل إنما تقتضي الارتباط بينهما (قوله ولا تكون هي أيضاً مقصودة) أي وإنما المراد منها تقييد الذات بالحدث (قوله فلها جاز) أي فلا جعل كونها غير مقصودة بالأفادة (قوله جاز أن يلاحظ) أي في الصفة جانب الذات (قوله فتجعل) أي الصفة محكوما عليها كما إذا قلت القائم زيد فقد لاحظت من القائم الذات فلها جاز أن يحكم عليه بأنه زيد (قوله وتارة جانب الوصف) أي الحدث أي وتارة تلاحظ من الصفة جانب الحدث وقوله فتجعل أي الصفة محكوما بها كما إذا قلت زيد قام فقد لاحظت من قائم الحدث فلها جاز أن يحكم به على زيد لأن الحدث إنما يحكم به (قوله وأما النسبة فيها) أي الكائنة فيها أي في الصفة وحاصله أن الصفة تارة يحكم عليها باعتبار ملاحظة الذات فيها وتارة يحكم بها باعتبار ملاحظة الحدث فيها ولا يحكم عليها ولا بها باعتبار ملاحظة ما فيها من النسبة فليست ملاحظة النسبة سببا لصلاحيته الحكم عليها ولا بها وذلك لأن النسبة غير داخلية في مدلول الصفة وضعا بل الغرض منها مجرد التقييد وحينئذ فلا تكون ملاحظتها سببا في صلاحية الحكم على الصفة أو بها فقول الشرح فلا يصلح للحكم أي فلا يصلح ملاحظتها سببا للحكم عليها أي على الصفة أو الصفة وهذا بخلاف الذات والحدث فان كلاهما داخل في مدلول الصفة وضعا فلذا كان ملاحظة الذات فيها سببا في صلاحية الحكم عليها وملاحظة الحدث فيها سببا في صلاحية الحكم بها (قوله فان قلت الخ) هذا معارضة للدليل المتقدم المشار له بقوله وأوجب بان النسبة في الفعل الخ فكأنه قال ماذا كرهته من الدليل وان دل على مدعائك من أن مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به لكن عندنا دليل يدل على نقيض مدعائك وهو صحة الحكم بمجموع الفعل والفاعل وذلك الدليل اتفاق النحاة على أن مجموع قام أبوه من زيد قام أبوه محكوم به وحينئذ فينتظم قياس صورته ماذا كرهته من أن مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به بخالف لما أجمع عليه النحاة وكل ما خالف ما أجمع عليه النحاة باطل ينتج ماذا كرهته من أن مجموع الفعل والفاعل لا يصلح للحكم به باطل (قوله قلت الخ) حاصله منع صغرى القياس وهي ماذا كرهته بخالف لما أجمع عليه النحاة لأن المراد بقول النحاة قام أبوه خبر عن زيد أن القيام المسند إلى الأب محكوم به على زيد ومن المعلوم أن القيام المسند للأب

بأن المقصود ههنا حكمان أحدهما الحكم بأن أبا زيد قائم والحكم بأن زيدا قائم الاب ولا شك أن هذين الحكمين ليسا بمفهومين صريحين من هذا الكلام بل المقصود الاصلى أحدهما والاخر يفهم التزاما فان كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصريح غير محكوم عليه ولا به بل هو لتعيين المحكوم عليه وان كان المقصود هو الثاني فالمسند هو القيام المتقيد بالاب

مركب تقيدي والمركب التقيدي مفرد لا جملة وليس المراد بقول النحاة قام أبوه خبر عن زيد أن مجموع الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والنسبة التامة بينهما محكوم بها عن زيد كما يفهم المعترض وحيث كان المراد من قول النحاة ما ذكر فلا يكون كلامهم معارضا لما قلناه من أن الجملة لا تصلح للحكم بها (قوله بأن المقصود ههنا) أي من التركيب المذكور أي ان الذي يمكن قصده منه على سبيل البدل حكمان فاندفع ما يقال كان الاولى أن يعبر بالمفهوم بدل المقصود لما سيأتي له أن المقصود منه هذا التركيب حكم واحد (قوله الحكم بأن أبا زيد قائم) الاولى الحكم على أبي زيد بالقيام (قوله ليسا بمفهومين) كان الاولى أن يقول ليسا بمقصودين لانه لا ينسب بماعبر به أولا وقوله صريح أي قصدا أو المنفى المعية والمعنى ولا شك أن هذين الحكمين ليسا مقصودين معاً من هذا الكلام (قوله بل المقصود الاصلى للمتشكك أحدهما) أي وهو الثاني لانه المدلول المطابق لذلك التركيب (قوله فان كان المقصود الاول) أي وهو الحكم على أبي زيد بالقيام وهذا التردد بالنظر الاحتمال العقلي فلا ينافي أن القائل زيد قام أبوه انما قصد الحكم على زيد بقيام أبيه ولو قصد الحكم على أبيه بالقيام لكان التركيب فاسدا ولا يصح رفع زيد بل كان يقال أبو زيد قائم ولو قال الشارح في الجواب أجيب بان هذا لا يرد لان المقصود من هذا التركيب الحكم على زيد بقيام الاب فصار قام أبوه مفردا لا جملة لكان أخصر (قوله غير محكوم عليه ولا به) أي غير ملحوظ كونه محكوما عليه ولا به وقوله بل هو لتعيين المحكوم عليه أي وهو الاب أي ان القصد الحكم بأن الاب انصف بالقيام وأنى زيد لتعيين الاب وفي الكلام حذف أي وحيث كان زيد غير ملحوظ بأنه محكوم عليه كان المحكوم به في هذا التركيب ليس جملة مركبة من فعل وفاعل كما يفهم المعترض وكان محالة لما قصده النحويون من الحكم على زيد بقيام الاب (قوله وان كان المقصود الثاني) أي وهو الحكم على زيد بأنه قائم الاب كما هو الواقع (قوله فالمسند هو القيام المتقيد بالاب) أي وحيث أن النسبة في قام أبوه نسبة تقييدية والمركب التقيدي من قبيل المفرد والحاصل انه اذا كان المقصود الثاني كان المسند مركبا تقييدا وهو مفرد لا جملة مركبة من فعل وفاعل ونسبة بينهما تامة كما

ألا ترى أنك لو قلت قام أبوزيد وأوقعت النسبة بينهما لم يرتبط بغيره أصلاً فلو كان معنى قام أبوه أيضاً كذلك لم يرتبط بزید ولم يقع خبراً عنه ومن ثمة تسمع النحاة يقولون قام أبوه جملة وليس بكلام لتجریده عن إيقاع النسبة بين طرفيها بقرينة ذكر زيد وإبراز الضمير الدال على الارتباط الذي يستحيل وجوده مع إيقاع النسبة \* التنبيه (الخامس قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق أن ضار بالارد على حد الفعل) النحويون حدوا الفعل بأنه مادل على معنى في نفسه معتقنا بأحد الأزمنة الثلاثة وأورد عليه أن ضاراً يصدق عليه هذا الحد وليس بفعل فالحد ليس بما نع فما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم أنه لا يرد (قانه) أي الفعل (مادل على حدث ونسبة الى موضوع ما وزمانها)

فهم المعترض قانه فهم أن في هذا الكلام حكيم الحكم على الاب بالقيام والثاني الحكم على زيد بتلك الجملة المحتوية على الفعل والفاعل والنسبة التامة (قوله ألا ترى الخ) هذا توضيح لقوله فان كان المقصود الاول فزيد غير محكوم عليه (قوله بينهما) أي بين قام وأبي زيد (قوله لم يرتبط) أي قام وقوله بغيره أي بغير أبي زيد وهو زيد مثلاً (قوله كذلك) أي مثل قام أبوزيد في إيقاع النسبة بين قام والاب (قوله لم يرتبط بزید ولم يقع خبراً عنه) أي وعدم وقوعه خبراً عنه باطل لان الذي يقصده المتكلم من هذا التركيب الذي هو زيد قام أبوه انما هو الحكم على زيد بقيام الاب (قوله لتجریده) أي قام أبوه (قوله ومن ثمة) أي ومن أجل ذلك أي من أجل بطلان عدم وقوع قام أبوه خبراً عن زيد (قوله الذي يستحيل) صفة للارتباط (قوله مع إيقاع النسبة) أي مع الحكم بوقوع النسبة بين قام والاب وانما استحالة ذلك مع ما ذكر لصيرورة قام أبوه حينئذ جملة مستقلة والاستقلال ينافي الارتباط (قوله مما سبق من الفرق) من الاولى ابتدائية والثانية بيانية (قوله ان ضاراً) الاولى انه أي المشتق لا يرد لان الابراد على حد الفعل لا يختص بضارب (قوله يصدق عليه هذا الحد) أي لقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستتبال فهذا يدل على ان الزمن الحال جزء مفهومه (قوله ليس بما نع) أي من دخول الغير فيه وهو المشتق (قوله علم أنه لا يرد) أي لان ما سبق في التقسيم يدل على أن المراد بقولهم في تعريف الفعل مادل على معنى في نفسه الحدث والنسبة لفاعل ما فإمكانه قيل الفعل مادل على حدث منسوب لفاعل مامعترن بأحد الأزمنة الثلاثة فباعتبار الحدث في مفهومه أولاً اندفع إيراد المشتق لانه يدل على ذات وحدث منسوب اليها فالمعتبر في مفهومه أولاً الذات بخلاف الفعل فان المعتبر في مفهومه أولاً الحدث بقي شيء آخر وهو أن حد الفعل المذكور في كتب النحاة من يذفيه قيد وضعاً حيث قالوا مادل على معنى معتقن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً وحينئذ

على أن الحدث أول ما اعتبر في مفهومه فصار بليس كذلك لأنه يدل على ذات ونسبة الحدث اليه فالملحوظ أولا في الفعل الحدث وفي المشتق الذات ويحتمل أن يعود الضمير في قوله فانه الى ضارب وتكون كلمة مانافية \* التنبيه (السادس ويعلم منه) أي مما سبق في التقسيم (الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس) اعلم أن في اسم الجنس مذهبين أحدهما وهو ألا كثر انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كما ذهب اليه ابن الحاجب والزنجشري والآخر انه موضوع للماهية من حيث هي كما ذهب اليه المصنف في التقسيم ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم

لا يرد ما ذكرنا من هذا القيد مدخل لنحو عسى وليس ومخرج للمشتق لان دلالة على أحد الازمنة بالالتزام لان أحد جز أي مفهومه وهو الحدث يستلزم زمانا يقع فيه وقولهم اسم القاعل حقيقة في الحال المراد انه حقيقة في الحدث الواقع في الحال وبجاء في الحدث الواقع في المستقبل وليس المراد أنه حقيقة في الزمن الحال حتى يتأتى الايراد فتأمل (قوله على أن الحدث) على تعليلية أي وانما كان ما ذكره مقتضيا لعدم الورد لان الحدث أول ما اعتبر في مفهومه أي أول شيء اعتبر في مفهوم الفعل (قوله ليس كذلك) أي ليس أول ما اعتبر في مفهومه الحدث (قوله لأنه يدل على ذات) أي فأول ما اعتبر في مفهومه الذات وقوله ونسبة الحدث اليه الاولى أن يقول وحدث منسوب اليه لان النسبة ليست جز من مفهوم الوصف بل هي للتقييد فقط كما تقدم في التنبيه الرابع (قوله وتكون كلمة ما) أي في قول المصنف ما دل نافية وتأخير الشارح هذا الاحتمال يقتضى أنه مرجوح والا أول أرجح وهو كذلك وذلك لان هذا الاحتمال وان كان ظاهرا بالنظر للضمير لان مقتضى السياق رجوعه لضارب لانه المحدث عنه غير ظاهر من جهة جعل ما نافية لان الشائع في نفي الماضي لم ونفى الحال ما والمصنف قال ما دل بالماضي والمبتدأ در منه أن ما موصولة لا نافية (قوله التنبيه السادس) مبتدأ خبره محذوف أي هذا الذي نشرع فيه أو بالعكس (قوله ويعلم منه الخ) الواو للاستئناف كما هو الغالب فيها اذا وقعت بعد التراجم ويحتمل أنها عاطفة لهذه الجملة على جملة الترجمة أو عاطفة لهذه الجملة على جملة محذوفة أي يعلم منه أمور رسمت ويعلم منه الفرق الخ (قوله في التقسيم) في نسخة من التقسيم وعليها فن ليان المشوب بالتبويض (قوله انه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها) أي موضوع للماهية المتحققة في واحد لا بعينه (قوله ويسمى) أي المذكور من الماهية مع قيد الوحدة المذكور فردا منتشرا (قوله من حيث هي) أي لا بقيد تحققها في فرد ولا بقيد التعيين (قوله ولا يخفى الخ) القصد بهذا الاعتراض على المصنف وحاصله انه كيف



فلا بد من تأويل لهذا الكلام وهو أن الفرق الذي ذكره مبني على قول من يجعل اسم الجنس موضوعاً للماهية من حيث هي كما أن علم الجنس كذلك إلا أن بينهما فرقا (فن علم الجنس كاسماة وضع بجوهره للجنس المعين) فيدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معهودة كما أن الأعلام الشخصية تدل بجوهرها بحسب الوضع على أن تلك الأشخاص معهودة متعينة عنده (وإن اسم الجنس كذئب وأسد) لا يدل على ذلك التعيين بجوهره أصلاً بل (وضع لغير معين) من تلك الحقيقة (ثم جاء التعيين) وهو معنى فيه (من) خارج

ينسب علم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس إلى ما سبق في التقسيم مع أن علم الجنس غير مذكور في التقسيم وعلم الفرق بينهما منه يقتضي ذكرهما معاً فيه (قوله فلا بد من تأويل لهذا الكلام) أي المتضمن نسبة علم الفرق للتقسيم بأن يقال شهرة وضع علم الجنس للماهية بقيد التعيين أغنت عن ذكره في التقسيم فكانه ذكر فيه وبنى الفرق عليه وبذلك يعلم أن قوله وهو الخ ليس بياناً للتأويل بل لما يؤل إليه الكلام بعد التأويل (قوله من حيث هي) أي لا بقيد الوحدة (قوله كما أن علم الجنس كذلك) أي موضوع للماهية لا بقيد الوحدة (قوله وضع بجوهره) ليس المراد بجوهره حر وفه فقط بل المراد به الحروف مع الهيئة وحينئذ فالعنى وضع بذاته بواسطة أمر خارج كاللام (قوله للجنس المعين) أي للماهية المعينة في ذهن المخاطب كما يفيد كلام الشارح لا المعينة في ذهن الواضع وهو بعيد بل غير صحيح بل الصواب المعينة في ذهن الواضع كما يدل له كلام العلامة ابن قاسم في الآيات وغيره بقى شيء آخر وهو أن المتبادر من عبارة المصنف أن التعيين الذهني جزء من مدلول علم الجنس وبه قيل وقيل أنه موضوع للماهية بقيد التعيين فالعنى لا بد منه في علم الجنس وهل هو جزء من الموضوع له أو قيد خلاف (قوله كما أن الأعلام الشخصية الخ) هذا الكلام يفيد أن التعيين الذهني جزء من مدلول علم الشخص وليس كذلك (قوله من تلك الحقيقة) بيان لغير المعين دفع به ما يتوهم من أن المراد بغير المعين الفرد المنتشر والمعنى بل وضع للحقيقة الغير المعينة (قوله وهو معنى فيه الخ) أي والحال أن التعيين معنى ثابت في الموضوع له أي أنه وصف له قائم به يتوصل به لوضع اللفظ له فهو من ظرفية الوصف في الموصوف وأنت خبير بأن الوصف قائم بالماهية الموضوع لها التعيين لا التعيين فيجب أن يراد بالتعيين التعيين وأشار الشارح بقوله وهو معنى فيه لدفع ما يرد على قوله بل وضع لغير معين من أن الواضع لا يضع لفظ الشيء إلا بعد تعيينه عنده إذ لا يتأتى الوضع لغير معين وحاصل الجواب أن الماهية التي وضع لها اسم الجنس معينة عند الواضع لكن ذلك التعيين ليس معتبراً جزءاً من الموضوع له ولا قيداً في الوضع فهو حاصل غير مقصود بخلافه

بالآلة من نحو (اللام) للتعريف فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما دلل التقسيم على أن اسم الجنس موضوع للمعنى الكلى الذى هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين وإن معنى علم الجنس معلوم أنه موضوع للحقيقة باعتبار التعيين فيه أسند معرفة الفرق إلى هذا التقسيم الدال على مبنى الفرق تأمل \* التنبيه (السابع الموصول عكس الحرف) هذا الإشارة إلى فرق آخر بين الموصول والحرف يفهم التزاما من الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعنى وعدمه (فإن الحرف يدل على معنى فى غيره وتحصله) وتعلقه (بما أى بذلك الغير الذى (هو) أى معنى الحرف (معنى فيه والموصول) عكس ذلك إذ معناه (أمر مبهم)

فى علم الجنس فإنه معتبر فيه على أنه جزء أو قيد على ما مر من الخلاف فقول المصنف بل وضع لغير معنى معناه بل وضع للماهية التى لم يعتبر تعيينها (قوله بالآلة) الباء للتصوير وقوله من نحو بيان للآلة ودخل تحت نحو الإضافة قائما كاللام فى إفادة التعيين (قوله فالتعيين جزء مفهوم علم الجنس) هذا التفريع بالنظر لما هو المتبادر من قول المصنف فإن علم الجنس موضوع للجنس المعين لانه وإن كان محتما لجزئية التعيين ولقيده إلا أن المتبادر منه الجزئية (قوله) وإن معنى علم الجنس (الواو للتحال وهمة أن مكسورة وقوله معلوم أى بين القوم وشهرته بينهم أغنت عن ذكره فى التقسيم فكانه ذكر فيه (قوله الدال على مبنى الفرق) أى مع ضمنية ما هو معلوم مشهور له وإنما قلنا ذلك لأن مبنى الفرق أى ما يبنى عليه الفرق بينهم ما ذكر معناهما معا لا معنى اسم الجنس فقط كما هو ظاهر (قوله وهو استقلال المعنى الخ) أى والفرق المذكور صريحا استقلال المعنى بالنسبة للموصول وعدمه أى وعدم استقلال المعنى بالنسبة للحرف وبيان كون الفرق المذكور هاتفا فهو ما التزاما من ذلك أن استقلال المعنى معناه عدم توقف فهم المعنى على انضمام شئ آخر وهذا يلزمه أن معنى الموصول مبهم عند السامع بتعين مفهوم الصلة الذى هو معنى فى الموصول لكن بواسطة انضمام أمر آخر معلوم مما سبق وهو أن الموصول لوضعه للمشخصات وضعاعا ما يحتاج فى إفادته المعين من تلك المشخصات إلى القرينة لازمة المعانى وإن عدم استقلال المعنى معناه توقف فهم المعنى على انضمام شئ آخر وهذا يلزمه أن الحرف لا يتحصل معناه ولا يوجد إلا بضميمة شئ وهو المتعلق الذى معنى الحرف معنى فيه أى حاصل باعتباره (قوله يدل على معنى فى غيره) أى يدل على معنى لوحظ أنه وصف لغيره (قوله) وتحصله (أى خارجا وقوله وتعلقه أى ذهنا فالعطف مغاير وهذا أى قوله وتحصله وتعلقه الخ إشارة لمقام آخر مغاير لما قبله فالاول إشارة لتوقف وصف المتعلق على معنى الحرف والثانى إشارة لتوقف معنى الحرف على ذات المتعلق فالعطف مغاير (قوله معنى فيه) أى حاصل باعتباره

عند السامع (يتعين عنده بمعنى) أى يفهم الصلة الذى هو معنى (فيه) أى فى الموصول  
 وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع لا تنفعا لابهام فى المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع عند  
 المتكلم \* التنبية (الثامن الفعل والحرف يشتركان فى أنهما يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا  
 للغير) إشارة الى علة امتناع الحكم على الفعل والحرف مستعملين فى معناهما وهى ان صحة الحكم  
 على الشئ موقوفة على ثبوته فى نفسه أى استقلاله بالمفهومية ليمكن اثبات غيره له وكل واحد من  
 مدلوليهما غير مستقل بالمفهومية بل أمر ثابت للغير فعنى من مثلكا ذكر هو الا بتداء الخاص  
 الذى يكون آلة للملاحظة الغير كالسير والبصرة ومعنى ضرب

(قوله عند السامع) أى وأما عند الواضع فهو غير مبهم لانه وضعه للجزئيات المعينة وقوله عند  
 السامع متعلق بمبهم بدليل قول الشارح وانما قيدنا الابهام بكونه عند السامع الخ ويصح تعلقه بقوله  
 يتعين وقدم عليه للإشارة الى أن تعيينه بمعنى فيه مقصور على السامع لان المتكلم لا يتعين الموصول  
 فى نفسه بالصلة بل لوجهل تعيينه بالصلة وعلم المخاطب ذلك اصح أن يذكر له الموصول مقيدا بآتيك  
 الصلة لان الموصول موضوع لما علمه المخاطب بالصلة (قوله الذى هو معنى فيه) أى حاصل فى  
 الموصول قائم به والصلة توضيح الابهام الذى فى الموصول لان مضمونها معنى حاصل فى  
 الموصول ووصف قائم به (قوله الفعل والحرف) أى فيهما للاستغراق أى كل فعل وحرف  
 لا للجنس اذ لا اشتراك بين حقيقتيهما (قوله فى أنهما يدلان) الاول فى الدلالة على معنى الخ  
 لان الاشتراك انما هو فى ذلك لا فى دلالتيهما لان ذلك ليس قدرا مشتركا بينهما حتى يصلح  
 لاشتراكهما فيه (قوله باعتبار كونه ثابتا للغير) أى معرفا لحال الغير ولو قال المصنف يشتركان فى  
 الدلالة على معنى معرف لحال الغير كان أوضح وذلك المعنى فى الحرف هو تمام معناه الذى هو  
 المعنى الجزئى كالاتداء الخاص مثلا فانه معرف لحال السير والبصرة مثلا أعنى كون الاول  
 مبتدأ والثانى مبتدأ منه وفى الفعل النسبة المخصوصة الجزئية فانه معرفة لحال الحدث وحال فاعله  
 من كون الاول مستند والثانى مستند اليه (قوله إشارة) خير لابتداء الخذوف أى هذا إشارة  
 أى مشير (قوله ان صحة الحكم على الشئ) أى وكذا صحة الحكم به (قوله موقوفة على ثبوته فى  
 نفسه) أى لان اثبات الشئ للشئ فرع عن ملاحظة الثبوت له بالاستقلال فلا يصح اثبات  
 الشئ لسا هو غير ملحوظ بالاستقلال (قوله بل أمر ثابت للغير) أى معرف للغير وحينئذ فلا  
 يصح الحكم عليه بشئ لا تنفعا شرطه وهو الاستقلال فقد علمت أنه ليس المراد بالثبوت للغير  
 للغير مطابق ثبوت بل المراد ما ذكرنا والا لا تنقض بالياض مثلا فانه ثابت للغير وهو مستقل  
 بالمفهومية (قوله للملاحظة الغير) أى للملاحظة حال الغير ووصفه (قوله ومعنى ضرب) أى

هو ذلك الحدث المنسوب الى فعل ما بحيث تكون النسبة مرآة للاحاطة طرفيها وآلة لتعرفهما  
 (ومن هذا الجهة) أى كون كل من مفهومي الفعل والحرف أحرار غير ثابت في نفسه بل لغيره  
 (لا يثبت له الغير) أى لكل منهما بل لا يثبتان لشيء أصلاً اذا كانا مستعملين في معانيهما  
 وانما قيدنا بالاستعمال لئلا ينتقض بقولهم ضرب فعل ماض من حرف جر فان الالفاظ كلها  
 من حيث أنفسها أى مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيها الموضوعه هي لها متساوية الاقدام في  
 صحة الحكم عليهما وبها ومنهم من قال ضرب ومن

معناه المعروف لخال الغير (قوله هو ذلك الحدث الخ) الاولى أن يقول هو النسبة اذ هو المعروف لخال  
 الغير وأما الحدث فمستقل بالمفهومية (قوله الى فاعل ما) هذا ينافي ما مر من أن مدلول الفعل  
 الحدث والنسبة لفاعل معين وهما قولان والراجح ما مر (قوله طرفيها) أى طرفي النسبة وهما  
 الحدث والفاعل (قوله لتعرفهما) أى لتعرف حالهما أى الطرفين (قوله بل لغيره) أى بل ثابت  
 لغيره ومعرف لخال غيره (قوله بل لا يثبتان لشيء أصلاً) فلذا كان كل من الفعل والحرف لا يحكم  
 عليه ولا به ووجه الاضراب أن كلام المصنف بما يؤيد جواز اثباتهما للغير والاخبار بهما عنه  
 (قوله اذا كانا مستعملين في معانيهما) أى في تمام معانيهما أو جزئيه الذي لا يستقل بالنسبة للفعل  
 واحترز بذلك عما اذا كانا مستعملين في أنفسهما بأن أريد بهما لفظهما أو في الجزء المستقل  
 بالنسبة للفعل فانهما يخبر بهما وعنهما وأشار الشارح الى الاول بقوله وانما قيدنا الخ والثاني بكافي  
 قولك الامر الحاصل من زيد ضرب وكافي تسمع بالمعدي خير من أن تراه فان تسمع مبتدأ  
 خبره خير على أخذ الاحتمالات فيه كما صرح به بعض المحققين معللاً بأن الفعل ان أريد منه  
 الحدث فقط كان اسماً لاستقلاله بالمفهومية فتأمل (قوله فان الالفاظ الى آخره) علة لحذف  
 تقديره وانما صرح بالحكم على ضرب ومن فيما ذكر لان الالفاظ الخ (قوله عن ارادة معانيها) من  
 اضافة الصفة للموصوف والارادة بمعنى المراد أى مقطوعا فيها النظر عن معانيها المرادة منها  
 (قوله الموضوعه هي لها) أبرز الضمير لجران الصلة على غير من هي لانه لالفاظ وقد جرت  
 على المعاني والمراد الموضوعه ولو في ثاني حال فشمل المعاني المجازية وحينئذ فلا قصور في  
 الشارح فاندفع ما قيل الاولى للشارح حذف قوله الموضوعه هي لها ليكون كلامه شاملاً للمعاني  
 الحقيقية والمجازية (قوله متساوية الاقدام) الاضافة على معنى في وفي الداخلة على صحة بمعنى  
 على أى متساوية في الاقدام على صحة الحكم عليهما وبها لأن الكلمة اذا أريد لفظها كانت  
 اسماً فيصح الحكم عليهما وبها ولو كانت تلك الكلمة فعلاً أو حرفاً وعلى هذا فالحكم على اللفظ  
 لا يتوقف على كونه موضوعاً (قوله ومنهم من قال الخ) منهم خير مقدم ومن موصول مبتدأ

مثلا في تلك الصورة اسم باعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوع لمعان لا نفسها أيضا في ضمن ذلك الوضع فحيث لا دليل لهم على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ واردة نفسه أزم عليهم دعوى وضع المهملات في مثل قولهم جسق مهممل أو ثلاثة أحرف ولا يقدم عليها العاقل فضلا عن الفاضل ولتأمل ان يقول

مؤخر صلته القول وضرب مبتدأ أو من عطف عليه واسم خبره والجملة مقول القول وفي نسخة ومن قال باسقاط منهم وعليها فن اسم شرط وضرب مبتدأ وخبره اسم والجملة مقول القول وجواب الشرط قوله حيث لا دليل الخ لان النسخة التي فيها اسقاط ما ذكر فيها قرن حيث بالقاء وفي بعض النسخ قرنها بالواو وعليها فجواب الشرط محذوف أي من قال هذه الدعوى فلا يسلم له وحاصل هذا القول انه لا يحكم الا على موضوع لان اللفظ كما وضع لمعناه قصد اوضح لنفسه ضمنا أي تبعا من غير قصد فاذا أردت من الكلمة لفظها وحكمت عليها كان الحكم على موضوع وهذا اشارة لما ذكره العلامة السعدي في الوضع الضمعي وبيانه ان الواضع اذا قال وضعت من الابتداء الجزئي فقد ذكر من وأراد نفسها أي أقرادها الواقعة في التركيب وهذه الارادة تتضمن وضعها لنفسها لان بتلك الارادة صار انظما متعينا بنفسه وحيث حذف كما وضعت من لان يقصد بها الابتداء الجزئي وضعت لان يقصد بها انظما (قوله مثلا) قيل الاولى حذف فلان المذكور في تلك الصورة ضرب ومن لا غيرهما وقد يجاب بان المراد في تلك الصورة مثلا حذف مثلا من الثاني لدلالة الاول أو ان المراد بالصورة صورة الحكم على اللفظ فيشمل كل لفظ حكم عليه باعتبار لفظه (قوله لمعان) متعلق بالموضوع وقوله لا نفسها وفي ضمن متعلقان بوضع وقوله ذلك الوضع أي وضعها لمعانيها أي باعتبار دعوى أن الالفاظ الموضوع لمعانيها موضوع لا نفسها أيضا في ضمن وضعها لمعانيها (قوله الا ذكر اللفظ واردة نفسه) أي فاردة نفسه تقتضي وضعها لها كما قالوا (قوله أزم عليهم) ضمن أزم معنى أو ردفعه به على والمأزم هو العلامة السيد الجرجاني وحاصل الالتزام أن هذا القائل وهو السعدي لا دليل له على ما ادعاه من وضع اللفظ لنفسه ضمنا الا ذكر اللفظ واردة نفسه حال الحكم عليه كما في من حرف جر وهذا لا يصلح دليلا لمدعاه لان ذلك لو اقتضى الوضع لا يقتضي كون المهملات موضوعا لا نفسها اذا وجد فيها ذلك كما في قولك جسق مهممل أو ثلاثي وكون المهملات موضوعا مما لا يقول به ما قبل فضلا عن فاضل لتناقضه لان مقتضى كونها مهملة انها غير موضوعة ومقتضى كونها موضوعة انها غير مهملة فالتحقيق انه اذا أريد اجراء حكم على لفظ مخصوص لم يحتج لوضعه بل يكفي بحضوره والتلفظ به واردة لفظه كما مر انتهى وقد يقال ان الوضع للنفس غير منطوق به وحيث ذلنا فينا في الاهمال كما أنه لا يقتضي الاشتراك كما صرح به السعدي نفسه قال والا كانت جميع الالفاظ مشتركة

حينئذ لا يكون آمنوا في قوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا اسلموا وتساءلوا ولا فعلا لان المراد  
به لفظة آمنوا فلا يصدق قول النحاة ولا يتأتى الكلام الا في اسمين أو فعل واسم والجواب  
أن المراد من قولهم ولا يتأتى الخ انه لا يتأتى الا في اسمين حقيقة أو ما يقوم مقامهما وآمنوا من  
حيث ارادة نفس اللفظ به كالا سم المستقل بالمفهومية ولا بد من اعتبار هذا التأويل على  
هذا التقدير لئلا يشكل ذلك الحصر وتعريف الكلام والمبتدأ اللهم الا أن يقال ذلك الحصر  
وتلك التعريفات مبنية على اعتبار ما هو الشائع في الاستعمالات لا على اعتبار النواذر

وأورد بعضهم أيضا على السعد ومن تبعه بأنه يلزم على قولهم الالفاظ موضوعة لنفسها ضمتا وتبعها  
لوضعها لمعانها عدم صحة الحكم على المهملات وفساد التركيب في نحو جسق مهمل أو ثلاثي  
وذلك لانه أثبت الوضع للنفس بالضمن والتبع لوضعها لمعانها والوضع للمعنى في المهملات  
منفي فلينتف الوضع التبعي والحكم انما يكون على موضوع وأجاب بعضهم بأنه يمكنهم التخلص  
بأن قولنا الوضع للنفس في ضمن الوضع للمعنى بالنظر للمستعمل أما المهمل فالوضع للنفس في  
ضمن الحكم عليه بما حكم به فتأمل (قوله لا يكون حينئذ) أى حين اذ لم يوضع اللفظ لنفسه كما  
ادعاه السيد وحاصل هذا الاشكال ان قوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا كلام قطعا وآمنوا ليس فعلا  
قطعا والا كان مدلوله الطلب وهو غير مقصود وانما المقصود واذا قيل لهم هذا اللفظ وليس  
اسما ولا يلزم القول بوضع اللفظ لنفسه واذا لم يكن اسما ولا فعلا لم يتم حصر النحاة تركب الكلام  
من اسمين أو اسم وفعل فان قوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا كلام ومع ذلك ليس مركبا من اسمين  
ولا من فعل واسم (قوله لا تتفاء وضعه) أى لا تتفاء وضعه لنفسه (قوله ولا يتأتى الكلام الخ)  
هذا مقول النحاة (قوله أو ما يقوم مقامهما) أى في الاستقلال (قوله كالا سم المستقل بالمفهومية)  
أى وحينئذ فيكون قوله وإذا قيل لهم آمنوا مركبا من فعل ومن قائم مقام الاسم (قوله ولا بد من  
اعتبار هذا التأويل) أى وهو كون المراد اسمين أو ما يقوم مقامهما (قوله على هذا التقدير)  
أى تقدير عدم وضع الالفاظ لانفسها (قوله لئلا يشكل ذلك الحصر) أى المستفاد من قول  
النحاة ولا يتأتى الكلام الخ (قوله وتعريف الكلام) أى لانهم عرفوه بما تضمن من السك  
اسنادا مفيدا مقصورا لذاته والسك واحدة كلمة وهى لفظ وضع لغنى مفرد فى اما اسم أو فعل  
أو حرف وآمنوا خارج عن ذلك وحينئذ فلا يكون قوله تعالى وإذا قيل لهم آمنوا كلاما مع انه  
مع كلام قطعا (قوله والمبتدأ) أى وتعريف المبتدأ حيث قالوا هو الا سم المجرد عن العوامل  
اللفظية للاسناد اليه وهذا لا يشمل ضرب فعل ماض ومن حرف جر فهو غير جامع الخرج  
ما ذكر منه (قوله اللهم الا ان يقال الخ) هذا جواب آخر وحاصله ان ما ذكره النحاة من الحصر

وإذا كان معنى الفعل والحرف كذلك ( فامتنع الخبر عنهما ) \* التنبيه ( التاسع ) الفعل مدلوله كلي ) ولما ذكر في التنبيه الثامن جهة الاشتراك بينهما ذكر في التنبيه التاسع جهة الافتراق اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الحدث كلي وأما باعتبار تمام معناه وهو الحادث ونسبة في زمان معين الى موضوع ما فني كليته نظراً بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف فكما ان لفظة من موضوعه وضعاً عاماً لكل ابتداء خاص بخصوصه كذلك لفظة ضرب موضوعه وضعاً عاماً لكل نسبة للحدث الى فاعل ما بخصوصها فجعله من أقسام اللفظ الموضوع لمعنى كلي غير مستقيم

والتعاريف منظورة للغالب الشائع في الاستعمال ومن غير الغالب قد يتركب الكلام من شيء ليس اسماً ولا فعلاً ولا حرفاً وقد يكون المبتدأ ليس اسماً وبالجملة ما ذكره النحاة منظور فيه للغالب وأما اطلاق اللفظ وارادة نفسه فهو نادر لا ينظر اليه فلا يرد تضماً ( قوله وإذا كان الخ ) أشار بهذا الى أن قول المصنف فامتنع الخ جواب شرطه مقدر وقوله كذلك أي لا يثبت له الغير ( قوله الفعل مدلوله الخ ) يحتمل أن الفعل مبتدأ ومدلوله مبتدأ ثان وكل خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الاول والمراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ومدلوله المدلول المطابق وحينئذ فيرد اعتراض الشارح الثاني ولو أراد المدلول التضمين ليرد الاعتراض وكذا اذا أريد المطابق وقد مر مضاف أي بعض مدلوله كلي وكذا اذا أراد المدلول التضمين ليرد الاعتراض وهو الحدث ومدلوله جزؤه وكأنه قيل الفعل اللغوي جزؤه كلي لان من جملة جزئياته الاكل والضرب ويحتمل أن الفعل مبتدأ ومدلوله خبر أول وكل خبر ثان ويرتكب الاستخدام فيراد بالفعل اللغوي أعني الحدث والضمير في مدلوله للفعل بالمعنى الاصطلاحي فكأنه يقول أخبرك بان الفعل اللغوي مدلول للفعل الاصطلاحي وانه أي الفعل اللغوي كلي وعلى هذا فلا يتوجه اعتراض الشارح أيضاً ( قوله جهة الاشتراك بينهما ) أي بين الفعل والحرف وهي الدلالة على معنى معرف لخال الغير ( قوله ونسبة في زمان معين ) هذا يقتضي أن الزمان ليس جزء المدلول الفعل بل ظرف للنسبة وليس كذلك فالاولى أن يقول وهو الحدث والزمان المعين ونسبة الى موضوع ما وقوله في زمان معين ظاهر في الامر والماضى دون المضارع لاحتماله للحال والاستقبال الا أن يقال ان الوصف بالتعيين باعتبار ما تحقق من وقوع الفعل فتأمل ( قوله كالحرف ) أي في كونه موضوعاً للمشخصات بوضع عام كما بينه الشارح بعد بقوله فكما ان الخ لكن ما أفاده كلام الشارح من أن الفعل موضوع بوضع واحد لجموع معناه مخالف لما ذكره المحققون من أن المشتقات موضوعة بوضع معين موضوعية باعتبار ما دلتها وضعاً

ولما كان الحدث الذي هو جزء معنى الفعل مستقلاً بالمفهومية (قد يتحقق في ذوات متعددة) صالحاً لتساويه إلى كل منها (فجاز نسبته إلى خاص منها) أي من كل واحد منها (فيخبر به) أي بالفعل باعتبار ذلك الحدث عن شيء وهو بهذا الاعتبار مستنداً تماماً إذ قد اعتبر في مفهومه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن جعله مستنداً إليه (دون الحرف إذ تحصل مدلوله)

نوعياً وموضوعاً باعتبار هيئتها للمشخصات وضعاً عاماً فضرر مثلاً باعتبار مادته موضوع للحدث وموضوع باعتبار هيئته لكل نسبة ذلك الحدث إلى فاعل ما في زمان معين فقول الشارح بعد غير مستقيم أي على ما ذهب إليه أماً على ما قاله غيره من المحققين فهو مستقيم بالنظر لوضع المادة فتأمل (قوله ولما كان الحدث الخ) اعلم أن السكينة ملزومة والاستقلال بالمفهومية لازم لها والأخبار بالشئ يتفرع عن استقلاله بالمفهومية لا عن كليته ولما كان ظاهر المصنف عكس ذلك وهو تفرع الأخبار عن السكينة أعرض الشارح عن ذلك وجعل في كلام المصنف حذفاً أشار له بقوله ولما كان إلى آخره وقوله مستقلاً بالمفهومية أي لكونه كلياً (قوله قد يتحقق في ذوات) أي ويتحقق جزئياته في ذوات لأن السكينة لا يتحقق في الذوات بل المتحقق فيها إنما هو جزئياته أو المراد ويتحقق في ذوات باعتبار تحقق جزئياته فيها (قوله فجاز الخ) جواب لما المقدره والقائم إذ لا جواب لما لا يقترب بالفاء إذا كان ماضياً (قوله عن شيء) أي من تلك الذوات التي نسب ذلك الحدث إليها (قوله وهو) أي الفعل وقوله بهذا الاعتبار أي باعتبار كون الحدث الذي هو جزء معناه يجوز نسبته إلى أي واحد من الذوات التي يتحقق فيها ثم إن قوله وهو مبتدأ وقوله مستند خبر وداً متأججه للقضية وقوله بهذا الاعتبار تعليل في المعنى للحكم وقوله إذ قد اعتبر الخ علة لجهة القضية والإشارة بقوله ذلك راجعة للاستناد الدائم وكأنه قال والفعل مستند لأجل هذا الاعتبار واستناده على وجه الدوام لأنه قد اعتبر في مفهومه الاستناد الدائم فلم يلزم اجتماع علتين على معلول واحد (قوله دون الحرف) قد تقدم أن الاستقلال بالمفهومية لازم للسكينة فيتفرع على كلية المعنى استقلاله بالمفهومية ويتفرع على استقلاله بحجة الأخبار بدله ويتفرع على عدم السكينة عدم الاستقلال ويتفرع على عدم الاستقلال عدم حجة الأخبار فاقبل في الفعل يقال عكسه في الحرف فقول المصنف دون الحرف مخرج من الاستقلال اللازم للسكينة في الفعل أي دون الحرف فإنه ليس بمستقل ويلزم من عدم استقلاله عدم كليته لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم والدليل على أن قول المصنف دون الحرف مخرج من الاستقلال قول الشارح وإذا كان غير مستقل الخ فإنه يدل على أن التعليل في كلام المصنف لعدم الاستقلال وإذا علمت هذا تعلم أن المصنف قد اقتصر في كل من الفعل



أى تعقل مدلول الحرف الذى هو تحصيله الذهني (انما هو بما يتحصل له) أى بتبعية ما يحصل  
مدلول الحرف له من متعلقاته واذا كان مدلول الحرف غير مستقل في التعقل والتحقيق (فلا يتعقل  
غيره) فلا يكون مخبراً به كمالاً يكون مخبراً عنه لذلك \* التنبيه (العاشر في ضمير الغائب وفي  
كلياته نظر فتأمل) ووجه النظر أن الضمير مطلقاً سواء كان الغائب أو للمتكلم أو للمتخاطب  
موضوع لكل من الشخصات وضعاً كلياً عاماً فقد علم منه أن في كلياته ضمير الغائب باعتبار  
توهم وضع كل واحد من افراد المفهوم كلى كوضع هو المفهوم الواحد المذكور الغائب نظر او في  
بعض النسخ وفي كلياته وجزئته نظر ووجهه أن كثيراً ما يكون المرجع اليه الضمير الغائب

والحرف على ذكر الملزوم لانه اقتصر في الفعل على السكينة وهي ملزومة للاستقلال واقتصر في  
الحرف على نفي الاستقلال أى نفي اللازم ونفي اللازم ملزوم لنفي الملزوم فتأمل (قوله أى تعقل  
مدلول الحرف) أى تعقله في ذهن وكان الاولى أن يزيد مع التعقل التحقيق أى في الخارج  
فيفسر التحصيل بالاثنتين معا وفي عبارة الشارح أيضاً ذكره حيث فسر التحصيل بالتعقل ثم فسر  
التعقل بالتحصيل ففسر المعلوم بالمجهول فلو قال الشارح أى تعقل مدلول الحرف في ذهن وتحققه  
في الخارج انما هو الخ كان أولى (قوله بما يتحصل له) أى بالمتعلق الذى يتحصل أو متعلق  
يتحصل هو أى مدلول الحرف فالصلة والصفة جرت على غير من هي له وانما لم يبرز الضمير جريا  
على المذهب الكوفي والمراد بالتحصيل الملاحظة والمعنى لأن تعقل مدلول الحرف انما هو  
بالتبعية لمتعلق من صفة ذلك المتعلق ان معنى الحرف يلاحظ له أى لا جمل ذلك المتعلق فهو  
يلاحظ لاندائه بل لا جمل تعرف واقادة حال ذلك المتعلق (قوله أى بتبعية ما الخ) أى بتبعية  
متعلق يحصل أى يلاحظ مدلول الحرف له أى لذلك المتعلق أى لا جمل تعرف حاله (قوله واذا  
كان مدلول الحرف غير مستقل) أى في التعقل والتحقيق (قوله فلا يعقل غيره) أى فلا يعقل  
ثبوته لغير ما من ان الثبوت للغير فرع الاستقلال (قوله التنبيه العاشر) به بدأ خبره بخلاف أو  
بالعكس أى التنبيه العاشر هذا الذى نشرع فيه أو هذا الذى نشرع فيه التنبيه العاشر وقوله في ضمير  
الغائب خبر مقدم وقوله وفي كلياته عطف عليه عطف تفسير وقوله نظر مبتدأ مؤخر فتعلق  
النظر بضمير الغيبة انما هو من حيث كلياته لا من حيث ذاته والى كون العطف تفسير يابشير  
الشارح في قوله فقد علم الخ حيث جعل النظر في الكلية لا في كل من المتعاطفين (قوله وفي كلياته)  
أى أوفى الحكم عليه بالكلية في الجملة أى في بعض الاحوال وهو ما اذا كان راجعاً لامر كلى  
باعتبار توهم انه وضع للمفهوم المذكور الغائب (قوله عاماً) مرادف لما قبله فهو مؤ كدله (قوله فقد  
علم منه ان في كلياته الضمير) أى في الحكم عليه بالكلية (قوله بطل) أى لان الحكم بكتيبته مخالف

كلية كما يكون جزئياً والحكم بأنه في أحدهما مجازاً بعيد لكثرة فالجزم بكليته وجزئيته محل  
نظر فتأمل والحق أنه قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً والمصنف إنما عدده من الجزئيات نظراً إلى  
أن أكثر أئمة اللغة عدوا المضمرات مطلقاً من المعارف واعتبر وأفيها الجزئية بناء على تعريفهم  
المعرفة بما وضع لشيء بعينه \* التنبيه (الحادي عشر) المقصود من هذا التنبيه الإشارة على  
التفرقة بين الاسماء التي تشابه الحرف في التزام ذكر المتعلق وذلك مثل (ذو وفوق فان مفهومهما  
كلي لا منهما بمعنى صاحب وعلو وان كان لا يستعملان (١٢)

لوضع الواضع ولا مستند له الا التوهم المذكور على أن التوهم المذكور يتأتى في الموصول  
والحرف لان التوهم باب واسع (قوله كلياً) أي كما في قولك جاءني انسان فأكرمه وقوله كما  
يكون جزئياً أي كما في قولك جاءني زيد فأكرمه (قوله والحكم الخ) جواب عما يقال لا ينظر  
في الحكم بكليته أو جزئيته لانه على تقدير اذا حكمنا بكليته كان استعماله في الجزئي مجازاً وعلى  
تقدير اذا حكمنا بجزئيته كان استعماله في الكل مجازاً (قوله والجزم بكليته وجزئيته) الواو  
بمعنى أو (قوله والحق أنه قد يكون الخ) اعترض بأن الأولى تفرعه على ما قبله بالفاء وأجيب بأنه  
ترك التفريع إشارة إلى أن ما قبله حق ولو قطع النظر عما قبله ولم يلتفت اليه ولو فرغ بالفاء لا فادان  
حقيقته قاصرة على النظر لما قبله (قوله انه قد يكون كلياً) أي اذا كان مرجعه كلياً وقوله  
وقد يكون جزئياً أي اذا كان مرجعه جزئياً وعلى هذا فاضمير الغائب موضوع للمشخصات  
بوضع وللامر الكلي بوضع فهو مشترك وما مر من أن الضمير مطلقاً موضوع للمشخصات  
فهو مجازة للتمسك على خلاف التحقيق (قوله نظراً إلى أن أئمة اللغة عدوا الخ) أي نظر  
العدا أهل اللغة لا لكونه هو الحق في الواقع (قوله والمصنف إنما عدده) أي في التقسيم من  
الجزئيات (قوله واعتبر وأفيها) أي في المعارف الجزئية أي الحقيقية (قوله ما وضع لشيء  
بعينه) أي لشيء معين واعتراض بأن عدده من المعارف لا يتوقف على اعتبار الجزئية  
الحقيقية فيه وذلك لان التعيين المعتبر في المعارف أعم من النوعي والشخصي ألا ترى ان  
المعرف بلام العهد الخارجي معين بالشخص والمعرف بلام العهد الذهني معين بالنوع نحو  
ادخل السوق اذا كان في البلد أسواق فتأمل (قوله والاشارة على التفرقة) ضمن الاشارة  
معنى التنبيه فعداها بعلى والا فلا اشارة حقها التعدى بالي (قوله بين الاسماء التي تشابه الحرف)  
أي وبين الحرف وحذفه للعلم به اذ ليست التفرقة بين الاسماء المشابهة للحرف بعضها مع بعض  
بل بينها وبين الحرف (قوله من جهة إلى آخره) متعلق بقوله تشابه الحرف (قوله لانهما  
بمعنى صاحب وعلو) أي وضعواهما كلياً والمعتبر في الكلية المعنى الموضوع له وحينئذ فهما

(الافى جزئين) اضافيين بالنسبة الى معناهما الذى هو صاحب والعلو لروض الاضافة فلا يكونان جزئين بحسب الوضع بل بمجرد استعمالهما فى الجزئين الإضافيين اللذين قد يكونان جزئين حقيقيين وقد يكونان كليين أيضاً كما تقول الانسان ذو نطق وذو حياة ولذا لا يصح أن يحملا على الجزئية الحقيقية على ما يتبادر من المقابلة بالكلية فظهرت التفرقة بينهما وبين الحرف اذ معنى الحرف جزئى مشخص كإين \* التنبيه ( الثانى عشر لا يربك ) أى لا يوقعك فى ريبة وشك ( تعاور الالفاظ بعضها مكان بعض ) أى تناوب بعضها مكان بعض وان قرى بالضم فالمعنى تناوبها واقعا بعضها مكان بعض على أن جملة حال مؤكدة

داخلان فيما مدلوله كلى (قوله الافى جزئين) الافى معنيين جزئين (قوله الذى هو صاحب والعلو) أى مطلق صاحب ومطلق علو (قوله لروض الاضافة) علة للحصر المذكور أى لاجل الاضافة العارضة لهما لاجل التوصل بهما للوصف بالمضاف اليه (قوله فلا يكونان الى آخره) أى واذا علمت أن مفهومهما الموضوعين له كلى وانهما لا يستعملان الافى جزئين تعلم أنهما لا يكونان جزئين بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال (قوله كما تقول الانسان ذو نطق) أى وكما تقول الانسان فوق الارض وهذا مثالان لاستعمالهما فى الجزئين الإضافيين اللذين هما كليان لان صاحب النطق أخص من مطلق صاحب والعلو فوق الارض أخص من مطلق علو وصاحب النطق والمستعمل على الارض هو الانسان وهو جزئى اضافى لاندراجة تحت الحيوان وهو فى ذاته كلى ومثال استعمالهما فى الجزئين الإضافيين اللذين هما جزئيان حقيقيان نحوز بدون نطق وزيد فوق السطح لان زيد المتصف بالنطق والعلو على السطح جزئى اضافى لاندراجته تحت الانسان وهو فى ذاته جزئى كلى حقيقى (قوله ولذا) أى ولا لاجل تحقق استعمالهما فى الجزئى الإضافى غير الحقيقى كما فى قولك الانسان ذو نطق وفوق الارض (قوله لا يصح أن يحملا) أى فى قول المصنف وان كانا لا يستعملان الافى جزئين على الجزئى الحقيقى لاقتضاءه عدم استعمالهما فى الجزئى الإضافى غير الحقيقى مع انه ليس كذلك اذ يقال الانسان ذو نطق (قوله على ما يتبادر الخ) متعلق بيجملا أى ان الحمل على الجزئية الحقيقية وان كان هو المتبادر من المقابلة بالكلية لا يصح لاقتضاء المذكور (قوله اذ معنى الحرف جزئى) أى وهذه الاسماء معناها الموضوعية كلى وانما عرضت لها الجزئية بحسب الاستعمال (قوله أى تناوب بعضها الخ) أى وقوع بعضها موقع بعض وفى هذا اشارة الى أن بعضها فى كلام المصنف بالجر بدل من الالفاظ بدل بعض من كل وان المبدل منه فى نية الطرح (قوله وان قرى) أى بعضها بالضم والاولى بالرفع لان الضم من ألقاب البناء بعضها معرب لا مبنى (قوله على ان الجملة حال مؤكدة) أى لما فهم من تعاور

(إذا اعتبر الوضع) ختم الرسالة بدفع ما عسى أن يخطر ببعض الأوهام وهو أن الحكم بالكلية والجزئية والعلمية والموصولية والالفاظ انما هو باعتبار ما استعمل فيها من المعاني فإذا قلت مثلاً جاءني ذو مال وأردت به زيدا فيحتمل أن يتوهم أنه جزئي لاستعماله في الجزئي وكذا إذا انحصرت في بلدة حفظ التوراة في زيد فقلت الذي حفظ التوراة في هذه البلدة حاضر فربما يتوهم أن هذه الالفاظ أعلام شخصية لا اتحاد المراد من كل منها ومن العلم الشخصي ووجه الدفع ما ذكر أن المعتبر في الالفاظ هو حال الوضع والموضوع له في ذوأمر كلي وإن استعمل ههنا في مشخص فلا يكون جزئياً بخلاف زيد فإنه جزئي لوضعه لذلك الشخص وكذا الحال في مثل هذه الصلوة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والصلوة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام

الالفاظ بمعنى تناوب بعضها مكان بعض أي وقوعها موقعه وانت خبير بأن الشارح قد جعل بعضها قاعلاً بواقعاً لا مبتدأً أو حينئذ فليست الحال جملة بل مفردة وهي واقعة وأوجب بأن قول الشارح واقعة الخ حل معنى لا حل أعراب كما يشير له قوله والمعنى تناوبها الخ (قوله إذا اعتبر الوضع) أي المنظور إليه في الحكم بالكلية والجزئية وغيرهما تقدم كالعلمية والموصولية الجلال الوضعي لا الاستعمالي وهذا التنبيه كال دليل للتنبيه السابق (قوله ببعض الأوهام) الباعجمي في وأراد بالأوهام الأذهان وليس المراد بالوهم الطرف المرجوح المقابل للظن (قوله من المعاني) بيان لما أي انما هو باعتبار المعاني التي استعملت الالفاظ فيها فالصلة جرت على غير من هم له لأن ما واقعة على المعاني والمتصف بالاستعمال الالفاظ ولم يبرز جرياً على المذهب الكوفي لأن البس (قوله أن هذه الالفاظ الخ) كأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد والا كان حقه أن يقول أن هذين اللفظين وهما ذو والذي (قوله والموضوع له في ذوأمر كلي) أي وهو صاحب وحاصله أن الموضوع له في الذي الجزئيات المستحضرة بقانون كلي وهو مفرد مذكر والانحصار في زيد قرينة معينة للمراد من تلك الجزئيات بخلاف زيد فإنه موضوع لجزئي معين فزيد يصدق عليه تعريف العلم الشخصي دون الذي وإن اتحد المراد منهما وكذلك ذو في المثال وزيد وإن اتحدا في المراد منهما لكن الأول كلي والثاني جزئي (قوله في مثل هذه الصورة) أي وهي ذو مال المراد به زيد نحو جاءني ذو علم وأردت به عمر أو هذا آخر ما يسر الله جمعه من تقرير شيخنا العلامة المرحوم الشيخ على الصميدى العنودى عليه سحائب الرحمة والرضوان وأسأل الله الكريم المنان ذا الفضل والإحسان أن ينفع به الأخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

